التقرير العالمي لمنظمة العفو الدولية

أحكام الإعدام وما نفذ من أحكام في 2015

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يربو على 7 ملايين شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان.

ورؤيتنا هي أن يتمتع كل شخص بجميع الحقوق التي كرّسها "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ونحن مستقلون عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ونحصل على تمويلنا بصورة رئيسية من أعضائنا ومن الهبات العامة.

© Amnesty International 2016

وحيثما لا يشار إلى خلاف ذلك، فإن محتوى هذه الوثيقة مجاز بموجب رخصة المشاع الإبداعي (المسندة وغير التجارية، ودون مشتقات، والدولية 0.4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.orgg

حيث يشار إلى مالك لحقوق الطبع بالنسبة لمادة ما خلاف منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة لا تكون خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

تصدر هذه الوثيقة للمرة الأولى عن شركة منظمة العفو الدولية المحدودة في 2016
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: ACT 50/3487/2016-Arabic
اللغة الأصلية للوثيقة: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

ملخص 5

تطبيق عقوبة الإعدام في 2015 7

أرقام عالمية..... 7

نظرة عامة على مستوى مناطق العالم 15

الأمريكيتان..... 15

آسيا والمحيط الهادئ..... 30

أوروبا وآسيا الوسطى 50

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 54

منطقة إفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى 64

الملحق 1: أحكام الإعدام وما نفذ من أحكام في 2015..... 74

عمليات الإعدام التي أبلغ عنها في 2015 74

أحكام الإعدام التي أبلغ عنها في 2015 75

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/تشرين الأول 2015 76

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/تشرين الأول 2015 78

مرفق بالداخل: عقوبة الإعدام في عام 2015
دول مستمرة في تنفيذ الإعدامات في عام 2015
اتجاهات العالم نحو عقوبة الإعدام 1996 - 2015

ملخص

"أصبحت عقوبة الإعدام حالياً تشكل بذاتها ولحد ذاتها عقوبةً قاسية وغير اعتيادية ومحظورة".

القاضي سيتفن بريير، المحكمة العليا في الولايات المتحدة، 29 يونيو/ حزيران 2015[1]

اتسم تطبيق عقوبة الإعدام في 2015 بحدوث تطورين متناقضين.

فمن جانب، سجلت منظمة العفو الدولية حصول زيادة كبيرة قوامها 54% في أحكام الإعدام المنفذة في مختلف أنحاء العالم مقارنة بعام 2014. وشهد عام 2015 إعدام 1634 شخصاً، وهو عدد يفوق عدد الذين أُعدموا في 2014 بواقع 537 شخصاً.[2] وكما جرت عليه العادة في السنوات الماضية، فلا تتضمن هذه الأرقام والنسب أحكام الإعدام في الصين التي لا زالت تعتبر البيانات الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام سراً من أسرار أمن الدولة. وباستثناء أحكام الإعدام المنفذة في الصين، شهد العام 2015 أكبر عدد من الإعدامات المنفذة التي سجلتها منظمة العفو الدولية على مدار 25 سنة.

ومن الجانب الآخر، ألغت أربعة بلدان تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، وهذا هو أكبر عدد من البلدان التي تقوم بإلغاء تطبيق العقوبة في عام واحد منذ نحو أكثر من عقدٍ من الزمان.

---

[1] المحكمة العليا في الولايات المتحدة، قضية غلوسيب وآخرون ضد غروس وآخرين، القاضي جي بريير، معبراً عن معارضته لقرار المحكمة، رقم 576 الولايات المتحددة (2015) الصادر في 29 يونيو/ حزيران 2015؛ (www.supremecourt.gov/opinions/14pdf/14-7955_aplc.pdf)؛ تاريخ زيارة الرابط: 5 مارس/ آذار 2015.

[2] ظلت منظمة العفو الدولية تنشر حتى العام 2015 رقمين مختلفين لعدد الإعدامات المننفذة في إيران في معرض تقريرها السنوي الخاص بتطبيق عقوبة الإعدام في العالم. ويعكس الرقم الأول العدد الرسمي للإعدامات المنفذة وفق ما تعلن عن السلطات الإيرانية والذي تستخدمه المنظمة في رسومها البيانية والنصوص القصيرة التي تعدها؛ وأما الرقم الثاني فيمثل عدداً أكبر من الإعدامات المنفذة لا يتم الإعلان عنه رسمياً في إيران وتمكنت المنظمة من التحقق منه (باتخاذ تدابير تهدف تفادي ازدواجية إحصاء نفس الحالات). واعتباراً من 2016 فصاعداً، سوف تعكف منظمة العفو الدولية على استخدام رقم واحد فقط يجمع ما بين الرقم المعلن عنه بالإضافة غلى باقي الإعدامات التي تتمكن المنظمة من تأكيد وقوعها. وعليه فلقد بلغ الرقم المركب للإعدامات في إيران 743 إعداماً ما يرفع إجمالي عدد الإعدامات المنفذة في العالم التي سجلتها المنظمة إلى 1061 إعداماً في 2014.

ونُفذ 89% من إجمالي عدد أحكام الإعدام المسجلة خلال 2015 في ثلاثة بلدان فقط هي إيران وباكستان والسعودية وشهد عدد الإعدامات المسجلة في إيران والسعودية زيادة بواقع 31% و76% على التوالي، فيما كان عدد عمليات الإعدام في باكستان هذا العام هو الأكبر الذي سجلته منظمة العفو الدولية بالنسبة لهذا البلد.

ولا زالت الصين تتربع على قمة قائمة الدول المنفذة لأحكام الإعدام في العالم، حيث تعتقد المنظمة على الرغم من أنها لا تنشر أرقاماً خاصة بالصين، بأن هذا البلد لا زال يشهد تنفيذ الآلاف من أحكام الإعدام سنوياً، وذلك استناداً إلى متابعة المنظمة المستمرة لتطورات نظام العدالة الجنائية هناك، ولكن ذلك لا ينفي تراجع عدد الإعدامات بشكل سنوي منذ أن شرعت محكمة الشعب العليا بمراجعة موضوع تطبيق عقوبة الإعدام في الصين منذ العام 2007.

وسجل عدد أحكام الإعدام الصادرة في 2015 تراجعاً بالمقارنة مع السنة الماضية، ويُعزى هذا التراجع جزئياً إلى القيود المفروضة على إمكانية تحقق منظمة العفو الدولية من صحة البيانات الواردة من عدة بلدان، لا سيما إيران والسعودية.

وشهدت السنوات الماضية تطبيق عقوبة الإعدام بشكل منتظم بما يشكل مخالفةً لأحكام القانون الدولي ومعاييره. وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات تشير إلى قيام إيران وباكستان بإعدام أشخاص كانوا دون سن الثامن عشرة وقت ارتكاب جرائمهم، وثمة ما يفيد ببقاء جانحين أحداث تحت طائلة الإعدام في بلدان أخرى مع نهاية العام. وما انفكت أحكام الإعدام تصدر على ذمة جرائم لا تلبي معيار "الجرائم الأشد خطورة" الذي ينص القانون الدولي على اعتماده كمعيار وحيد عند تطبيق العقوبة. كما صدرت أحكامٌ بالإعدام عقب محاكمات لا تلبي المعايير الدولية الواجب مراعاتها في مجال ضمان المحاكمات العادلة.

واستمرت الحكومات، في جميع مناطق العالم تقريباً، في تطبيق عقوبة الإعدام رداً على تهديدات فعلية أو مفترضة للأمن القومي والسلامة العامة. كما تم تطبيق العقوبة على ذمة جرائم متعلقة بالإرهاب في سبعة بلدان، حيث شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معظم الإعدامات على خلفية هذه الجرائم، فيما أدخلت بعض البلدان تعديلات قانونية؛ بغية توسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام بحيث يشمل الجرائم المتعلقة بالإرهاب.

وفي 2015، وصل عدد البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام في جميع الجرائم إلى 102، بعد قيام جمهورية الكونغو وفيجي ومدغشقر وسورينام بإلغاء عقوبة الإعدام خلال العام. كما أبلغت بلدان أخرى عن تحقيق تقدم على هذا الصعيد، حيث أقرت منغوليا قانونا جديداً للعقوبات، في ديسمبرم/كانون الأول، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الجرائم اعتباراً من العام 2016، وقرر حاكم ولاية بينسيلفانيا الأمريكية في فبراير/ شباط فرض وقف اختياري على تنفيذ العقوبة، وقلصت الصين وفيتنام من عدد الجرائم التي تحمل عقوبة الإعدام، وأعلنت ماليزيا عن إصلاحات تشريعية تهدف إلى مراجعة القوانين التي تنص على الحكم بالإعدام وجوباً. وبدأت بوركينا فاسو وغينيا وكينيا وجمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) دراسة مشاريع قوانين تهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

وعلى الرغم من الزيادة الصادمة لعدد الإعدامات المنفذة في إيران وباكستان والسعودية، ظل الاتجاه العالمي السائد منذ أمد طويل يسير نحو إلغاء عقوبة الإعدام. ولم يكن عدد البلدان التي ألغت العقوبة بالكامل يتجاوز 16 بلداً عندما بدأت منظمة العفو الدولية حملتها المناهضة للعقوبة، ولكن ها هي معظم دول العالم اليوم قد انضمت لقافلة البلدان التي ألغت تطبيق العقوبة، فيما توقفت العشرات منها عن تنفيذ أحكام الإعدام منذ أكثر من عقد من الزمان، أو أنها أصدرت إشارات واضحة تشي بتحركها نحو الإلغاء الكامل للعقوبة. ولعل التطوران المتناقضان بشكل كبير في 2015 يبرزان كيف أصبحت البلدان التي لا زالت تطبق العقوبة عبارة عن أقلية معزولة في هذا العالم.

تطبيق عقوبة الإعدام في 2015

"يقوم أساس العدالة على احترام الكرامة الإنسانية (...) ولا يمكن اعتبار عقوبة الإعدام عقوبةً مقبولة بأي حال من الأحوال".

تاساخياغين إلبيغدورج، رئيس منغوليا، 16 يونيو/ حزيران 2015[3]

أرقام عالمية

تكشف الأرقام العالمية المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام في 2015 النقاب عن تطورين متناقضيين بشكل صارخ. فمن جانب، ألغت أربعة بلدان تطبيق العقوبة، وهو ما عزز من الاتجاه العام السائد منذ أمد نحو إلغاء العقوبة عالمياً. ومن جانب آخر، فلقد ارتفع عدد الإعدامات التي سجلت منظمة العفو الدولية تنفيذها خلال العام بأكثر من 50% مقارنةً بعام 2014، وشكل بالتالي أكبر مجموع من الإعدامات أوردته المنظمة في تقاريرها منذ عام 1989، دون أن يشمل ذلك الصين طبعاً.

عمليات الإعدام

سجلت منظمة العفو الدولية حصول زيادة صادمة بواقع 54% في عدد الإعدامات المنفذة في مختلف أنحاء العالم خلال عام 2015، حيث تم إعدام 1634 شخصاً ليفوق هذا الرقم نظيره في عام 2014 بواقع 573 شخصاً.[4] ولا

[3] "الرئيس المنغولي تاساخياغين إلبيغدورج يزور البرلمان الأوروبي ويلقي خطاباً أمام أعضائه (2015/6/16)" وفد الاتحاد الأوروبي إلى منغوليا، 16 يونيو/ حزيران 2015 (http://eeas.europa.eu/delegations/mongolia/press_corner/all_news/news/2015/20150616_en.htm)؛ تاريخ زيارة الرابط: 5 مارس/ آذار 2016.

[4] ظلت منظمة العفو الدولية تنشر حتى العام 2015 رقمين مختلفين لعدد الإعدامات المنفذة في إيران في معرض تقريرها السنوي الخاص بتطبيق عقوبة الإعدام في العالم. ويعكس الرقم الأول العدد الرسمي للإعدامات المنفذة وفق ما تعلن عنه السلطات الإيرانية والذي تستخدمه المنظمة في رسومها البيانية المعلوماتية والنصوص القصيرة التي تعدها؛ وأما الرقم الثاني فيمثل عدداً أكبر من الإعدامات المنفذة لا يتم الإعلان عنه رسمياً في إيران وتمكنت المنظمة من التحقق منه (باتخاذ تدابير تكفل تفادي تكرار إحصاء نفس الحالات). واعتباراً من 2016 فصاعداً، سوف تعكف منظمة العفو الدولية على استخدام رقم واحد فقط يجمع ما بين الرقم المعلن عنه بالإضافة إلى باقي الإعدامات التي تتمكن المنظمة من تأكيد وقوعها. وعليه فلقد بلغ الرقم المركب للإعدامات في إيران 743 إعداماً، ما يرفع إجمالي عدد الإعدامات المنفذة في العالم التي سجلتها المنظمة إلى 1061 إعداماً

تشمل هذه الأرقام الإعدامات المنفذة في الصين التي لازالت تصنف البيانات الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام سراً من أسرار أمن الدولة.[5] وتم تنفيذ 89% من مجموع الإعدامات المسجل في ثلاثة بلدان فقط هي إيران وباكستان والسعودية، وشهد عدد الإعدامات المنفذ الذي سجلته منظمة العفو الدولية زيادة بواقع 31% في إيران و73% في السعودية مقارنةً بالعام السابق. وأُعدم أكثر من 320 شخصاً في باكستان خلال عام 2015، ليصبح هذا العدد أكبر عدد من الإعدامات تسجل منظمة العفو الدولية تنفيذه في باكستان خلال سنة واحدة، وذلك عقب قيام السلطات في 17 ديسمبر/كانون لأول 2014 [6]بتعليق الحظر الذي فرضته طيلة ست سنوات على تنفيذ عقوبة الإعدام. كما سجلت منظمة العفو الدولية حصول زيادة ملموسة في عدد الإعدامات المنفذة في مصر بواقع 47% (من 15+ في 2014 إلى 22+ في 2015) والصومال بواقع 79% (من 14+ في 2014 إلى 25+ في 2015).

وسجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ أحكام بالإعدام في 25 بلداً، أي أكثر بواقع ثلاثة بلدان مقارنةً بعام 2014.[7] واستأنفت تشاد وعُمان تنفيذ أحكام الإعدام بعد سنوات لم يشهد البلدان خلالها إعدام أحد.[8] وأقدمت بنغلاديش والهند وإندونيسيا وجنوب السودان على إعدام أشخاص في 2015؛ على الرغم من عدم الإبلاغ عن إعدامات في هذه البلدان خلال عام 2014، وإن كانت جميعها قد أعدمت أناساً في 2013.[9] ولم تقم بيلاروسيا وغينيا الاستوائية ودولة فلسطين بإعدام أحد في 2015 على الرغم من أنها نفذت أحكاماً بالإعدام خلال عام 2014. وكما حصل في السنوات السابقة، فلم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكد من عدد الإعدامات الميدانية المنفذة في سوريا.

أحكام الإعدام التي سُجل تنفيذها في مختلف أنحاء العالم خلال 2015

أفغانستان (1)، وبنغلاديش (4)، وتشاد (10)، والصين (+)، ومصر (22+)، والهند (1)، وإندونيسيا (14)، وإيران (977+)، والعراق (26+) واليابان (3)، والأردن (2)، وماليزيا (+)، وكوريا الشمالية (+)، وعُمان (2)، وباكستان (326)، والسعودية (158+)، وسنغافورة (4)، والصومال (بواقع 25+ للحكومة الاتحادية، و17+ في جمهورية أرض الصومال، و2+ جوبالاند)، وجنوب السودان (5+)، والسودان (3)، وتايوان (6)، والإمارات العربية المتحدة (1)، والولايات المتحدة (28)، وفيتنام (+)، واليمن (8+).)

في 2014.

[5]توقفت منظمة العفو الدولية في 2009 عن نشر تقديرات الأرقام الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام في الصين التي تصنف بيانات العقوبة سراً من أسرار أمن الدولة. واستعاضت المنظمة عوضاً عن ذلك بخيار تحدي السلطات الصينية كي تثبت ما تزعمه عن تحقيق هدفها المتعلق بتقليص نطاق تطبيق عقوبة الإعدام من خلال قيامها بنشر الأرقام بنفسها رسمياً (انظر ص.33).

[6]سجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ سبعة إعدامات في ديسمبر/ كانون الأول، و326 إعداماً في 2014، ليصل إجمالي عدد الإعدامات المنفذة منذ ديسمبرم كانون الأول 2014 إلى 333 إعداماً.

[7]لم تتمكن منظمة العفو الدولية خلال الأعوام 2013 و2014 و2015 من تأكيد تنفيذ أحكام بالإعدام في سوريا.

[8]يعود تاريخ تنفيذ آخر حكم بالإعدام في تشاد إلى العام 2003. ويعود تاريخ آخر الإعدامات المنفذة في عُمان إلى العام 2009 وفق المعلومات المتوفرة بحوزة منظمة العفو الدولية.

[9]انظر تقرير منظمة العفو الدولية "أحكام الإعدام وعمليات الإعدام في 2013 (رقم الوثيقة:ACT 50/001/2014) (www.amnesty.org/en/documents/act50/001/2014/en/).

واستُخدمت الأساليب التالية في تنفيذ أحكام الإعدام: قطع الرأس بحد السيف (السعودية)، والشنق (أفغانستان وبنغلاديش ومصر والهند وإيران والعراق والأردن وماليزيا وباكستان وسنغافورة وجنوب السودان والسودان)، والحقنة المميتة (الصين والولايات المتحدة وفيتنام) ورمياً بالرصاص (تشاد والصين وإندونيسيا وكوريا الشمالية والسعودية والصومال وتايوان والإمارات العربية المتحدة واليمن).[10]

أحكام الإعدام الصادرة

علمت منظمة العفو الدولية أنه قد حُكم على ما لا يقل عن 1998 شخصاً بالإعدام في 61 بلداً خلال عام 2015. ويمكن القول إن عدد أحكام الإعدام المسجل في 2015 يقل بكثير عن السنوات السابقة وخصوصاً بالمقارنة مع عام 2014 حينما أبلغت منظمة العفو الدولية عن صدور 2466 حكماً بالإعدام. ولكن يُعزى هذا التراجع جزئياً إلى القيود المفروضة على إمكانية تحقق منظمة العفو الدولية من البيانات الواردة من عدد من البلدان. كما سجلت المنظمة تراجع عدد أحكام الإعدام بشكل ملموس في كل من إيران ونيجيريا والسعودية والصومال وفيتنام، ويُعزى ذلك جزئياً إلى صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بعقوبة الإعدام في هذه البلدان.

أحكام الإعدام التي سُجل صدورها في 2015

أفغانستان (12+)، والجزائر (62+)، والبحرين (8)، وبنغلاديش (197+)، وبيلاروسيا (2+)، وبوتسوانا (1)، وبروناي دار السلام (1)، وبوركينا فاسو (2)، والكاميرون (91+)، وتشاد (10)، والصين (+)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (28)، ومصر (538+)، وإثيوبيا (3)، وغامبيا (3)، وغانا (18)، والهند (75+) وإندونيسيا (46+)، وإيران (+)، والعراق (89+)، واليابان (4)، والأردن (3+)، وكينيا (30)، والكويت (14)، ولاوس (20+)، ولبنان (28)، وليبيا (10+)، وملاوي (39، وماليزيا (39+)، وجزر المالديف (3)، ومالي (10)، وموريتانيا (5)، ومنغوليا (2+)، والمغرب / الصحراء الغربية (9)، وميانمار (17+)، ونيجيريا (171)، وكوريا الشمالية (+)، وباكستان (121+)، ودولة فلسطين (بواقع 12+ سلطات حماس في غزة) وقطر (9)، والسعودية (6+)، وسيراليون (13)، وسنغافورة (5+)، والصومال 5+ (بواقع 4+ للحكومة الاتحادية، و4+ لجمهورية أرض الصومال) وكوريا الجنوبية (1)، وجنوب السودان (17+)، وسري لنكا (51+)، والسودان (18)، وسوريا (20+)، وتايوان (9)، وتنزانيا (5+)، وتايلند (7+)، وترينيداد وتوباغو (9)، وتونس (11)، وأوغندا (1)، والإمارات العربية المتحدة (8)، والولايات المتحدة (52)، وفيتنام (47+)، واليمن (=)، وزامبيا (7+)، وزيمبابوي (2+).

وسجلت منظمة العفو الدولية حصول زيادة مقلقة في عدد أحكام الإعدام الصادرة في بعض البلدان من قبيل الكاميرون وغانا وإندونيسيا والعراق ولبنان والكويت وسيراليون ودولة فلسطين وتونس.

كما ظل ما لا يقل عن 20292 شخصاً تحت طائلة الإعدام في مختلف أنحاء العالم خلال عام 2015.

حالات تخفيف العقوبة والعفو عن المحكومين أو تبرئتهم

سجلت منظمة العفو الدولية حالات تخفيف العقوبة أو إصدار عفو عن المحكومين بالإعدام في 34 بلداً، وهي أفغانستان والبحرين وبنغلاديش وبليز والصين وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وغانا والهند وإندونيسيا

[10] لم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد ما إذا تم تنفيذ الحكم في عُمان شنقاً أو رمياً بالرصاص.

وإيران وجامايكا والكويت وليبيريا وملاوي ومالي وماليزيا وجزر المالديف ومنغوليا ونيجيريا وباكستان وقطر والسعودية وسنغافورة وسري لنكا وسوازيلند وتايوان وتايلند وتريننيداد وتوباغو والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة وفيتنام وزامبيا وزيمبابوي.

وسجلت منظمة العفو الدولية 51 حالة شهدت تبرئة السجناء تحت طائلة الإعدام في ستة بلدان هي الصين (1) ومصر (1) ونيجيريا (41) وباكستان (21 على الأقل) وتايوان (1) والولايات المتحدة (6).[11]

كيف تم تطبيق عقوبة الإعدام في 2015؟

كما حصل في السنوات السابقة، لم تتلقَ منظمة العفو الدولية تقارير تتعلق بتنفيذ أحكام صادرة عن القضاء بالإعدام رجماً حتى الموت. وحُكم على امرأتين متزوجتين في جزر المالديف والسعودية بالإعدام رجماً حتى الموت بتهمة ارتكاب "جريمة" الزنا"، ولكن جرى نقض الحكم بإدانة وإعدام المرأة في المالديف بينما تمت مراجعة حكم الإعدام الصادر بحق المرأة في السعودية وجرى تخفيفه في ديسمبر/ كانون الأول.[12] وتم تنفيذ 58 عملية إعدام علنية في إيران.

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير تشير إلى إعدام أربعة أشخاص في إيران وخمسة في باكستان أُدينوا جميعاً بارتكاب جرائم عندما **كانوا دون سن الثامنة عشرة**. وصدرت أحكام في بنغلاديش وإيران وجزر المالديف وباكستان بإعدام مجرمين أحداث خلال عام 2015. وبالإضافة إلى المجرمين الأحداث الذين تم الحكم عليهم بالإعدام خلال 2015 في هذه البلدان، فتعتقد منظمة العفو الدولية أن الجانحين الأحداث الذين أُدينوا في السنوات الماضية لا زالوا تحت طائلة الإعدام في كل من إندونيسيا وإيران ونيجيريا وبابوا غينيا الجديدة والسعودية.

ويُعد إصدار أحكام بإعدام أشخاص كانوا دون سن الثامنة عشرة وقت ارتكاب الجريمة أو تنفيذ الأحكام بهم أمراً مخالفاً للقانون الدولي. وغالباً ما يكون العمر الفعلي لمرتكب الجرم محط شكٍ جراء عدم توفر دليل دامغ يثبت سنه من قبيل شهادة تسجيل واقعة الولادة.[13]

كما تم إعدام **أشخاص يعانون من إعاقات عقلية أو ذهنية** أو لا زالوا تحت طائلة الإعدام في عدد من البلدان بما في ذلك إندونيسيا واليابان وباكستان والولايات المتحدة.

وصدرت أحكام الإعدام في غالبية البلدان التي شهدت إصدار أحكام بالإعدام أو تنفيذها عقب إجراءات محاكمات

---

[11] تبرئة المحكوم بالإعدام هي العملية التي تشهد تبرئة ساحة الشخص المدان من تهمة ارتكاب الجرم المنسوب إليه أو تبرئة ساحته عقب صدور الحكم وانتهاء مراحل الاستئناف، وتجعل منه بريئاً في حكم القانون.

[12] "المالديف تبطل حكم الإعدام رجماً بحق امرأة" أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 19 أكتوبر/ تشرين الأول 2015 (www.bbc.co.uk/news/world-asia-34569071)؛ تاريخ زيارة الرابط: 5 مارس/ آذار 2016.

[13] ينبغي على الحكومات أن تطبق طائفة كاملة من المعايير في الحالات التي يكون فيها عمر المتهم موضع شك. وتتضمن الممارسات الجيدة في تقدير السن الاعتماد على معرفة مستويات النمو البدني والنفسي والاجتماعي للشخص. وينبغي تطبيق كل واحد من هذه المعايير بطريقة تحسم الشك لصالح المتهم بما يكفل معاملته كأحد المجرمين الأحداث، ما يقتضي حكماً بالتالي عدم جواز تطبيق عقوبة الإعدام بحقه. ويتسق هذا النهج مع المبدأ المتعلق بجعل تحقيق مصلحة الطفل الفضلى الاعتبار الرئيسي في جميع الأفعال المتعلقة بالأطفال وفق مقتضيات المادة 301) من اتفاقية حقوق الطفل.

لم تلبِ المعايير الدولية المرعية في مجال ضمان المحاكمات العادلة. وأثارت منظمة العفو الدولية في 2015 بواعث قلق تتعلق تحديداً بإجراءات المحاكم المعتمدة في بنغلاديش وبيلاروسيا والصين ومصر وإيران والعراق وليبيا وكوريا الشمالية وباكستان والسعودية وفيتنام. واستندت الإدانات وأحكام الإعدام الصادرة في بعض البلدان من قبيل البحرين والصين وإيران والعراق وكوريا الشمالية والسعودية إلى "اعترافات" من المحتمل أن تكون انتُزعت من أصحابها تحت التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة. بل ولقد جرى في العراق بث بعض تلك "الاعترافات" المزعومة على شاشات التلفاز، حتى قبل أن تبدأ محاكمة أصحابها، فيما شكل المزيد من الانتهاكات لحق المتهم في قرينة البراءة.

ولا زالت أحكام الإعدام تصدر وجوباً في بروناي دار السلام وغانا وإيران والأردن وماليزيا وميانمار ونيجيريا وباكستان والسعودية وسنغافورة وترينيداد وتوباغو. هذا، وتتناقض أحكام الإعدام الصادرة وجوباً مع أشكال الحماية الموفرة لحقوق الإنسان لأنها لا تتيح إمكانية الأخذ بالحسبان الظروف والملابسات الشخصية للمتهم أو ملابسات الجريمة المعينة.[14]

كما أصدرت المحاكم العسكرية أحكاماً بإعدام مدنيين في الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وباكستان. وأصدرت محاكم خاصة لا تراعي إجراءاتها المعايير الدولية المعية في مجال ضمان المحاكمات العادلة أحكاماً بالإعدام في كل من بنغلاديش والهند.

وما انفكت أحكام الإعدام تصدر أو تُنفذ في **جرائم لا تنطوي على ركن القتل العمد**، وهي بالتالي لا تندرج ضمن معيار "الجرائم الأشد خطورة" كما تنص على ذلك المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما تم تطبيق عقوبة الإعدام أو تنفيذها في جرائم تتعلق بالمخدرات في عدد من البلدان لا سيما الصين وإندونيسيا وإيران والكويت ولاوس وماليزيا والسعودية وسنغافورة وسري لنكا وتايلند والإمارات العربية المتحدة وفيتنام.

كما صدرت خلال عام 2015 أحكام بالإعدام أو نُفذت في الجرائم التالية على الرغم من أنها لا تلبي معيار "الجرائم الأشد خطورة": الجرائم الاقتصادية من قبيل الفساد (الصين وكوريا الشمالية وفيتنام)، والسطو المسلح (السعودية)، و"وزنا المُحْصَن" (جزر المالديف والسعودية)، والظروف المشددة في جريمة الاغتصاب (الهند)، والاغتصاب (أفغانستان والأردن وباكستان)، و"الردة" (السعودية)، "والتجديف على الذات الإلهية" (باكستان)، والاختطاف (العراق)، والاختطاف مع الاغتصاب (السعودية)، و"الإساءة إلى نبي الإسلام" (إيران).

وأخيراً، فلقد عاقبت بلدان مثل الصين وإيران ولبنان وكوريا الشمالية وباكستان ودولة فلسطين (في الضفة الغربية وغزة) وقطر والسعودية بالإعدام مرتكبي بعض أشكال الأفعال التالية بصرف النظر عما إذا نجم عنها وفاة إنسان أم لا: الخيانة، والأعمال المناهضة للأمن القومي، والتخابر مع جهات أجنبية، والتجسس، والتشكيك في سياسات زعيم البلاد، والمشاركة في حركات التمرد والإرهاب وغير ذلك من الجرائم ضد الدولة.

[14] لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان "بلاغ باغدانياوون رولاندو ضد الفلبين" آراء لجنة حقوق الإنسان، البيان رقم 1110/2002 (رقم وثيقة الأمم المتحدة:CCPR/C/82/D/1110/2002)؛ 8 ديسمبر/ كانون الأول 2004، الفقرة 5.2.

عقوبة الإعدام والمنظمات الحكومية الدولية في 2015

- من أصل 35 دولة عضو في منظمة البلدان الأمريكية، كانت الولايات المتحدة الدولة الوحيدة بينها التي نفذت عمليات إعدام.
- من أصل 57 دولة عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وحدها الولايات المتحدة نفذت عمليات إعدام.
- نفذت خمسٌ من أصل 54 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي أحكام إعدام صادرة عن القضاء، وهي تشاد ومصر والصومال وجنوب السودان والسودان.
- عُرف عن قيام تسع من أصل 21 دولة عضو في جامعة الدول العربية بتنفيذ عمليات إعدام، وهي مصر والعراق والأردن وعُمان والسعودية والصومال والسودان والإمارات العربية المتحدة واليمن.[15]
- عُرف عن قيام أربعٌ من أصل 10 دول أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بتنفيذ أحكام بالإعدام، وهي إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وفيتنام.
- عُرف عن قيام خمس من أصل 53 دولة عضو في رابطة الكومنويلث بتنفيذ أحكام بالإعدام، وهي بنغلاديش والهند وماليزيا وباكستان وسنغافورة.
- عُرف عن قيام أربع من الدول الأعضاء وتلك التي تتمتع بصفة مراقب في المنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية بتنفيذ أحكام بالإعدام، وهي تشاد ومصر والإمارات العربية المتحدة وفيتنام.
- كانت اليابان والولايات المتحدة البلدين الوحيدين اللذين نفذا أحكاماً بالإعدام من بين البلدان الأعضاء في مجموعة الثماني.
- ظلت 169 من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة (أو 88% منها) خالية من الإعدامات في 2015.

وما انفكت الحكومات، في معظم مناطق العالم تقريباً، تستخدم عقوبة الإعدام كأداة للرد على التهديدات الفعلية أو المفترضة على الأمن القومي والسلامة العامة التي تشكلها أعمال الإرهاب أو الجرائم أو القلاقل السياسية، وذلك على الرغم من غياب الأدلة التي تثبت أن عقوبة الإعدام أكثر ردعاً من غيرها من العقوبات في مجال قمع الجرائم العنيفة.[16]

وفي منطقة الأمريكيتين، استحدثت غيانا عقوبة الإعدام وجوباً في الأعمال "الإرهابية" التي تفضي إلى وفاة الضحية.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، شهدت مقاطعة يونان الصينية إعدام ثلاثة اشخاص من أقلية الأويغور عقب إدانتهم بتهمة القتل وقيادة منظمة "إرهابية" على خلفية صلتهم المزعومة بخمسة أشخاص ضالعين في هجوم وقع

[15] تم تعليق عضوية سوريا في جامعة الول العربية جراء لجوئها إلى العنف لقمع الانتفاضة فيها. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من تأكيد أية معلومة بشأن تطبيق عقوبة الإعدام في سوريا جراء النزاع الدائر فيها في عام 2015.

[16] منظمة العفو الدولية "لا تجعلنا أكثر أمناً مقارنةً بغيرها من العقوبات: الجريمة والسلامة العامة وعقوبة الإعدام" (رقم الوثيقة:ACT 51/002/2013)؛ 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 (www.amnesty.org/en/documents/act51/002/2013/en/).

عام 2014 على محطة قطارات كونمينغ، وأودى بحياة 31 شخصاً.[17]

وأعدمت إندونيسيا 14 شخصاً في جرائم متعلقة بالمخدرات لمواجهة حالة طوارئ وطنية مرتبطة بارتفاع الوفيات المتعلقة بالمخدرات في البلاد. وأعدمت باكستان أكثر من 320 شخصاً منذ أن قامت على إثر الهجوم على مدرسة بيشاور بتعليق العمل بالحظر المفروض على إعدام المدنيين.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، طُبقت عقوبة الإعدام في جرائم متعلقة بالإرهاب في الجزائر ومصر والعراق وتونس. وأما في الأردن، فلقد نُفذ، في فبراير/ شباط، حكم الإعدام شنقاً بشخصين فيما ظهر أنه ردٌ على شريط فيديو بثه تنظيم الدولة الإسلامية يوضح الطريقة الوحشية التي أقدم من خلالها على قتل طيار أردني.[18] وأُدين الشخصان بارتكاب تهم تتعلق بالإرهاب.

وحكم العراق على 24 رجلاً بالإعدام شنقاً، وفق أحكام المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب لعام 2005، عقب إدانتهم بالضلوع في قتل ما لايقل عن 1700 تلميذ مرشح عسكري في معسكر سبايكر التابع للجيش على مقربة من تكريت بمحافظة صلاح الدين في 12 يونيو/ حزيران 2014. واستندت محاكمات المتهمين، التي لم تدم أكثر من بضع ساعات، إلى "اعترافات" انتُزعت من المتهمين أثناء الاستجواب واللقطات المصورة للمذبحة.[19]

واعتمدت تونس، في يوليو/ تموز، قانوناً جديداً ينص على تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم المتعلقة بالإرهاب.

وفي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حكمت الكاميرون بالإعدام على 89 مشتبهاً بانتمائهم لجماعة بوكو حرام المسلحة. كما أعدمت تشاد 10 من المشتبه بانتمائهم لبوكو حرام، وسنت قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب ينص على عقوبة الإعدام في بعض الجرائم ذات الصلة.

تطورات إيجابية

ألغت أربعة بلدان تطبيق عقوبة الإعدام في جميع الجرائم في 2015، وليكون بذلك الأكبر منذ العام 2007 من حيث عدد الدول التي تلغي العقوبة في عام واحد. وأصدرت مدغشقر قانوناً في يناير/ كانون الثاني يلغي تطبيق عقوبة الإعدام في الجرائم كافة، وانضمت فيجي إلى قافلة الدول التي ألغت العقوبة في 13 فبراير/ شباط، وأدخلت في

---

[17] "الصين تعدم 3 أشخاص على خلفية الهجمات الجماعية بالسلاح الأبيض في محطة قطارات كونمينغ" صحيفة ذا غلوب أند ميل، 24 مارس/ آذار 2015 (www.theglobeandmail.com/news/world/china-executes-3-over-last-years-mass-knife-attack-at-kunming-train-station/article23589510)؛ تاريخ زيارة الرابط: 5 مارس/ بذار 2016.

[18] منظمة العفو الدولية "قتل الطيار الأردني عمل مروع، ولكن الإعدامات الانتقامية ليست الرد المناسب" 4 فبراير/ شباط 2015 (at www.amnesty.org/en/latest/news/2015/02/killing-jordanian-pilot-abhorrent-revenge-executions-not-answer/).

[19] مذبحة داعش: التنظيم الإسلامي الإرهابي ينشر شريطاً مقززاً لعمليات ذبح بالجملة في معسكر سبايكر" صحيفة غنترناشونال بيزنيس تايمز، 12 يوليو/ تموز 2015 (www.ibtimes.co.uk/isis-islamist-terror-group-release-sickening-video-wholesale-slaughter-speicher-massacre-1510503)؛ تاريخ زيارة الرابط: 5 مارس/ آذار 2016.

سورينام تعديلات قانون العقوبات التي تنص على إلغاء عقوبة الإعدام اعتباراً من 30 مارس/ آذار، وتم في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني إقرار دستور جديد في جمهورية الكونغو يكفل إلغاء تطبيق عقوبة الإعدام. ووصل مع نهاية العام عدد البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام في جميع الجرائم إلى 102 بلداً، أي أكثر من نصف عدد بلدان العالم أجمع. وألغى أكثر من ثلثي بلدان العالم عقوبة الإعدام بحكم القانون أو واقع الممارسة العملي.

كما قامت بلدان أخرى بخطوات تجاه إلغاء عقوبة الإعدام. وأقر البرلمان المنغولي، في 4 ديسمبر/ كانون الأول، قانوناً جديداً للعقوبات ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الجرائم اعتباراً من سبتمبر/ أيلول 2016. وأعلن حاكم ولاية بينسيلفانيا الأمريكية في 13 فبراير/ شباط عن فرض وقف اختياري على جميع عمليات الإعدام، فيما صوت المجلس التشريعي في ولاية نيبراسكا لصالح إلغاء عقوبة الإعدام وقام في 27 مايو/ أيار بإلغاء حق النقض (الفيتو) الذي مارسه حاكم الولاية ضد مشروع القانون.[20]

كما درست المجالس التشريعية في بوركينا فاسو وغينيا والهند وكينيا وكوريا الجنوبية مشاريع قوانين تهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

وفي أغسطس/ آب، حذف مؤتمر الشعب تسع جرائم من قائمة الجرائم التي تحمل عقوبة الإعدام، وفي نوفمبر/ تشرين الثاني، قامت الجمعية الوطنية في فيتنام بحذف سبع جرائم من قائمة الجرائم التي يجوز معاقبة مرتكبيها بالإعدام، وأعلنت الحكومة الماليزية في الشهر نفسه عن إصلاحات تشريعية بهدف مراجعة قوانين البلاد التي تنص على إيقاع عقوبة الإعدام وجوباً. وقامت بليز وجامايكا من منطقة الأمريكيتين بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق آخر السجناء الباقين لديهما تحت طائلة الإعدام.

وأقرت اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب أثناء دورتها 56 المنعقدة خلال الفترة ما بين 21 أبريل/ نيسان و7 مايو/ أيار 2015 مسودة نص البروتوكول الإضافي الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. وأُحيلت مسودة البروتوكول إلى الاتحاد الإفريقي بغية إقراره رسمياً. ولكن رفضت اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالشؤون القانونية في الاتحاد الإفريقي النظر في مسودة البروتوكول في نوفمبر/ تشرين الثاني متذرعةً بغياب الأساس القانوني الذي يبرر القيام بذلك.

[20] ولكن ظل إلغاء تطبيق العقوبة مجمداً بانتظار البت في عريضة من الجمهور تطالب بطرح القانون الجديد للاستفتاء في نوفمبر/ تشرين الثاني 2016.

نظرة عامة على مستوى مناطق العالم

الأمريكيتان

التوجهات على مستوى المنطقة

- للعام السابع على التوالي، ظلت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة في منطقة الأمريكيتين التي تنفذ أحكام الإعدام.
- صدرت أحكام بالإعدام في دولتين فقط في المنطقة، واستمر التناقص في عدد أحكام الإعدام الصادرة.
- ألغت سورينام عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، في مارس/آذار.
- في 13 فبراير/شباط، فرض حاكم ولاية بنسلفانيا الأمريكية وقفاً على تنفيذ أحكام الإعدام.[21] وفي ولاية نبراسكا، صوَّت المجلس التشريعي لصالح مشروع قانون بإلغاء عقوبة الإعدام. وفي 27 مايو/أيار، أبطل المجلس اعتراض الحاكم على مشروع القانون.[22]

عقوبة الإعدام في الولايات المتحدة في عام 2015[23]

أُعدم 28 شخصاً في ست ولايات، على النحو التالي: تكساس (13)، ميسوري (6)، جورجيا (5)، فلوريدا (2)، أوكلاهوما (1)، فيرجينيا (1).

صدر 52 حكماً بالإعدام في 15 ولاية، على النحو التالي: كاليفورنيا (15)، فلوريدا (10)، ألاباما (6)، أريزونا (3)، نبسلفانيا (3)، أوكلاهوما (3)، أركاناس (2)، نيفادا ()، تكساس (2)، ديلاور (1)، كانساس (1)، لويزيانا (1)، ميسوري (1)، أوهايو (1)، على المستوى الاتحادي (1).

---

[21] "الحاكم توم وولف يعلن وقف تنفيذ عقوبة الإعدام في بنسلفانيا"، حاكم بنسلفانيا، 13 فبراير/شباط 2015. مُتاح على الموقع:

https://www.governor.pa.gov/moratorium-on-the-death-penalty-in-pennsylvania/

(تاريخ الاطلاع 5 مارس/آذار 2016)

[22] ومع ذلك، ظل إلغاء عقوبة الإعدام في الولاية معلَّقاً في أعقاب تقديم التماس من الجمهور بهذا الصدد، مما استدعى طرح القانون الجديد في استفتاء عام سوف يُعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2016.

[23] تستند الأرقام إلى المعلومات التي نشرتها هيئة الإصلاحيات عن الولايات الأمريكية ذات الصلة.

كان هناك 2851 شخصاً محبوسين على ذمة أحكام بالإعدام، من بينهم 746 في كاليفورنيا، و389 في فلوريدا، و250 في تكساس، و185 في ألاباما، و181 في بنسلفانيا.

ألغت 18 ولاية عقوبة الإعدام، من بينها خمس ولايات ألغت العقوبة منذ عام 2007.[24] وأبقت 32 ولاية على العقوبة، ومن بين هذه الولايات، لم تُنفذ ولايات كولورادو، وكانساس، ونيو هامبشير، وأريغون، وبنسلفانيا، وويومنغ أية إعدامات منذ 10 سنوات على الأقل. وفرض حكام ولايات أوريغون وبنسلفانيا وواشنطون وقفاً رسمياً على تنفيذ الإعدامات. ولم تنفذ السلطات الاتحادية أية إعدامات منذ عام 2003، ولم تنفذ السلطات العسكرية أحكاماً بالإعدام منذ عام 1961.

وفي عام 2015، تناقصت أعداد الإعدامات في الولايات المتحدة بمقدار سبعة مقارنةً بالعدد في عام 2014، والذي شهد إعدام 35 شخصاً. وإذا كان عدد الإعدامات في عام 2015 هو أقل عدد مسجل في عام واحد منذ عام 1991، فإن هذا التناقص يرجع في جانب منه إلى الطعون القانونية التي أسفرت عن مراجعة قواعد الإعدام بالحقن بمادة سامة، أو إلى المشاكل التي واجهتها بعض الولايات في الحصول على المواد الكيمياوية اللازمة للحقن بمادة سامة.[25]

وتُنفذ جميع الإعدامات تقريباً في الولايات المتحدة عن طريق الحقن بمادة سامة من عقار واحد (بنتوباربيتال). ونُفذت ثلاثة إعدامات، في ولايات فلوريدا وأوكلاهوما وفيرجينيا، باستخدام مادة سامة من ثلاثة عقاقير.[26]

ونُفِّذ أول إعدام في ولاية فيرجينيا منذ عام 2013، بينما اضطُرت ولايتان، هما أريزونا وأوهايو، إلى تأجيل تنفيذ

---

[24] وهذه الولايات هي: كونيكتكت (2012)، إلينوي (2011)، وميريلاند (2013)، ونيوجيرسي (2007)، ونيومكسيكو (2009). وخفَّفت ولاية نيويورك آخر حكم بالإعدام فيها عام 2007، في أعقاب صدور حكم قضائي بأن عقوبة الإعدام تمثل انتهاكاً لدستور الولاية. كما ألغت مقاطعة كولومبيا عقوبة الإعدام.

[25] في 29 يونيو/حزيران، قضت المحكمة العليا الأمريكية في "قضية غلوسيب ضد غروس" (القضية رقم 576، الولايات المتحدة [2015]) بأن استخدام عقار "ميدازولام" المسكِّن المُستخدم في عمليات الحقن بمادة سامة في ولاية أوكلاهوما لا يخالف الحظر المفروض بموجب الدستور الأمريكي على العقوبة القاسية وغير العادية. وفي 30 سبتمبر/أيلول، أصدر حاكم أوكلاهوما قراراً بوقف إعدام ريتشارد غلوسيب لمدة 37 يوماً، قبل دقائق من تنفيذ الحكم، وذلك بعد أن صرَّحت هيئة السجون بأنه لا يتوفر لديها أحد العقاقير اللازمة للحقن بمادة سامة. انظر: منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة: معلومات إضافية- تأجيل الإعدام إلى أجل غير مُسمى في قضايا بولاية أوكلاهوما: ريتشارد غلوسيب"، (رقم الوثيقة: AMR 51/2616/2015)، 6 أكتوبر/تشرين الأول 2015. مُتاح على الموقع:

https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/2616/2015/en/

[26] مركز معلومات عقوبة الإعدام، "قائمة الإعدامات في عام 2015"، مُتاح على الموقع:

http://www.deathpenaltyinfo.org/execution-list-2015

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016).

وفي غضون السنوات الأخيرة، عدَّلت عدة ولايات من تشريعاتها بما يجيز استخدام عقاقير بديلة للحقن بمادة سامة أو استخدام مواد تُنتجها صيدليات متخصصة في تركيب العقاقير، وهي مواد غير مُجازة من إدارة الأغذية والأدوية الأمريكية. ويرجع ذلك إلى نُدرة المواد المُستخدمة في عمليات الإعدام في الأسواق الأمريكية.

الإعدامات فيهما بسبب أمور تتعلق بالحقن بمادة سامة.[27] ونُفِّذ نصف عدد الإعدامات تقريباً في ولاية تكساس.

وانخفض عدد أحكام الإعدام الصادرة في الولايات المتحدة من 72 حكماً على الأقل في عام 2014 إلى 52 حكماً في عام 2015، وهو أقل عدد سُجِّل منذ استئناف تنفيذ الإعدامات في عام 1977.

وفي عام 2015، صدرت أحكام بالإعدام في 15 ولاية أمريكية، بينما صدرت أحكام في 20 ولاية خلال عام 2014.

وفي منطقة الأمريكيتين، انخفض عدد أحكام الإعدام الجديدة من 77 حكماً في أربع دول خلال عام 2014 إلى 61 حكماً في دولتين، هما ترينداد وتوباغو والولايات المتحدة الأمريكية، خلال عام 2015.

وباستثناء الولايات المتحدة، ظل ما لا يقل عن 77 شخصاً مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام في ثماني دول. وقد صدرت الأحكام على نصف هؤلاء تقريباً في ترينداد وتوباغو.

وفي عام 2015، خلت كل من بليز وجامايكا من أي سجناء محكوم عليهم بالإعدام للمرة الأولى، وذلك بعد أن خفَّفت المحاكم آخر أحكام الإعدام المتبقية. ومرةً أخرى، لم يرد إلى علم منظمة العفو الدولية ما يفيد بوجود أي سجناء محكوم عليهم بالإعدام في كل من كوبا ودومينيكا وغواتيمالا وسانت لوتشيا خلال عام 2015.

وسُجل وقوع 149 حادثة قتل في جزر البهاما خلال عام 2015؛ وسُجل وقوع 108 حوادث قتل في غيانا خلال الشهور الثمانية الأولى من العام، بينما سجَّلت هيئة الشرطة في ترينداد وتوباغو وقوع 420 حادثة قتل في عام 2015، ولم تُصنف سوى 57 منها باعتبارها جرائم كُشف غموضها.[28] وظل هذا العدد المرتفع من جرائم القتل

---

[27] "منتقدون يصرحون: العقاقير الجديدة المستخدمة في الحقن بمادة سامة في ولاية أريزونا لا تقي من الإعدامات المخالفة"، صحيفة "فونيكس نيو تايمز"، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.phoenixnewtimes.com/news/arizonas-new-lethal-injection-drugs-dont-guard-against-botched-executions-critics-declare-7780896

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

"مراجعة تواريخ الإعدام"، هيئة الإصلاح والتقويم بولاية أوهايو، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.drc.ohio.gov/public/press/press439.htm

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[28] يُعتبر أن الجريمة قد كُشف غموضها إذا تم تحديد مشتبه فيه ووُجه له الاتهام بخصوص هذه الجريمة. انظر:

"عقوبة الإعدام لمرتكبي مذبحة"، صحيفة "تريبيون 242"، 14 يناير/كانون الثاني 2016. مُتاح على الموقع:

http://www.tribune242.com/news/2016/jan/14/death-penalty-only-massacre/

"تزايد جرائم القتل بنسبة ستة بالمئة في غيانا"، صحيفة "جامايكا أوبزرفر"، 12 سبتمبر/أيلول 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.jamaicaobserver.com/news/Murders-up-6--in-Guyana

إحصائيات هيئة الشرطة في ترينداد وتوباغو. مُتاحة على الموقع:

http://ttps.gov.tt/Statistics/Crime-Totals-By-Month

يعزز الدعوات المطالبة بمعاودة تنفيذ أحكام الإعدام، بالرغم من عدم وجود أدلة على أن عقوبة الإعدام لها أثر رادع. كما استمرت أصوات عدَّة تطالب بإلغاء عقوبة الإعدام وتعارض تطبيقها.[29]

وعقدت "لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان" أولى جلساتها الموضوعية بشأن عقوبة الإعدام في منطقة الكاريبي الكبرى خلال دورتها في مارس/آذار، وذلك بناءً على طلب منظمة "منطقة الكاريبي الكبرى من أجل الحياة"، وهي منظمة غير حكومية تدعو إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وفي ختام الجلسة، أكدت اللجنة مجدداً على "الحاجة إلى المضي قُدماً بإجراء إصلاحات تشريعية في بلدان منطقة الكاريبي الكبرى، بما يحقق إلغاء عقوبة الإعدام في المنطقة كلها، أو وقف تطبيقها إذا لم يتحقق الإلغاء".[30]

التطورات على مستوى البلدان

بحلول نهاية عام 2015، كان سبعة أشخاص، بينهم أجنبيان، لا يزالون مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام في **أنتيغوا وباربودا**. ولم تصدر أحكام جديدة بالإعدام خلال العام.

ولم تسجل منظمة العفو الدولية صدور أحكام جديدة بالإعدام في **جزر البهاما**، حيث لا يزال شخص واحد، هو إدواردو فيرغسون (ويُعرف أيضاً باسم كوفي غودمان)، على ذمة حكم بالإعدام. وفي 23 أكتوبر/تشرين الأول، قررت محكمة الاستئناف تأجيل النطق بالحكم في قضية فيرغسون.[31]

وكان هناك 11 شخصاً، بينهم أجنبي واحد، على ذمة أحكام بالإعدام في **بربادوس** بحلول نهاية عام 2015. ولم تصدر أحكام جديدة بالإعدام. وانتهى العام دون البت في مشروع قانون، كانت الحكومة قد قدَّمته إلى البرلمان في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وينص على إلغاء فرض عقوبة الإعدام وجوبياً، كما يلزم السلطات بإجراء تقييم

(تاريخ الاطلاع على جميع المصادر السابقة: 5 مارس/آذار 2016)

[29] انظر، على سبيل المثال: "المنطق السديد يقول لي من تلقاء نفسه إن عقوبة الإعدام ليست الحل. وبعيداً عن التشكك في قيمتها كعقوبة رادعة، فهل نعتقد حقاً، إذا افترضنا ثبوت الجُرم على نسبة كبيرة من أولئك الأشخاص، أنه سيكون بمقدرونا شنق عدة مئات من الأشخاص، وحتى إذا حاولنا، فهل يمكننا تحمُّل الأمر؟" من خطاب معالي رئيس القضاة السيد أيفور أرشي في افتتاح السنة القضائية 2015/2016. مُتاح على الموقع:

http://www.ttlawcourts.org/images/lawlibrary_openingspeeches/Ceremonial%20Opening%202015_16.pdf

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[30] لجنة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، تقرير عن الدورة رقم 154 للجنة، 19 يونيو/حزيران 2015، الصفحتان 6و 7. مُتاح على الموقع:

http://www.oas.org/es/cidh/prensa/docs/Report-154.pdf

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[31] محكمة الاستئناف في كومنولث جزر البهاما، "قضية إدواردو فيرغسون، الشهير باسم كوفي غودمان، ضد ريجينا"، الحكم في القضية رقم 306 لسنة 2013، صدر بتاريخ 23 أكتوبر/تشرين الأول 2015.

نفسي لجميع المتهمين بجرائم قتل.[32] وتُعد هذه التعديلات التشريعية أمراً ضرورياً لكي تمتثل بربادوس لأحكام "محكمة الدول الأوروبية لحقوق الإنسان"، التي قضت بأن تطبيق عقوبة الإعدام وجوبياً يخالف المواد 4 و5 و8 من "اتفاقية الدول الأمريكية لحقوق الإنسان".[33] وفي 3 سبتمبر/أيلول، عقدت المحكمة جلسة استماع مع سلطات بربادوس، وخلالها انتقدت المحكمة التأخير المستمر في اعتماد التعديلات التشريعية المقترحة، وتقاعس بربادوس عن الامتثال لأحكام المحكمة.[34]

وفي 14 يوليو/تموز، قضت المحكمة العليا في **بليز** بإلغاء حكم الإعدام ضد غلينفورد بابتيست، وهو آخر شخص كان مسجوناً على ذمة حكم الإعدام، بعدما خلصت المحكمة إلى عدم دستورية بقائه لمدة طويلة في السجن على ذمة الحكم، حيث ظل 13 سنة.[35] ولم تصدر أحكام جديدة بالإعدام.

وفي 6 مارس/آذار، انضمت **دومينيكا** إلى "محكمة العدل لدول الكاريبي"، وبذلك لم تعد "اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص" بالمملكة المتحدة هي محكمة الاستئناف النهائية لها.[36] وانتهى عام 2015 دون صدور

---

[32] "مشروع (تعديل) قانون الإجراءات الجنائية، 2014"؛ "مشروع (تعديل) قانون الجرائم ضد الشخص، 2014"؛ "مشروع (تعديل) الدستور، 2014"؛ ومن بين هذه المشاريع، لم يصل سوى "مشروع (تعديل) قانون الجرائم ضد الشخص" إلى مرحلة القراءة الثانية في المجلس التشريعي (الغرفة الأدنى من البرلمان)، وذلك في 27 يناير/كانون الثاني 2015. انظر: برلمان بربادوس، "القرارات ومشاريع القوانين". مُتاح على الموقع:

http://www.barbadosparliament.com/bills/search

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[33] محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، "قضية بويس وآخرين ضد بربادوس"، صدر الحكم في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2007؛ و"قضية دا كوستا كادوغان ضد بربادوس"، صدر الحكم في 24 سبتمبر/أيلول 2009.

[34] "قرار المحكمة: الطعن في فرض عقوبة الإعدام وجوبياً"، صحيفة "بربادوس توداي"، 7 سبتمبر/أيلول 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.barbadostoday.bb/2015/09/07/court-order

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[35] "15 سجيناً يفلتون من حكم الإعدام- الإفراج عن تسعة سجناء"، صحيفة "أماندالا". مُتاح على الموقع:

http://amandala.com.bz/news/15-inmates-escape-death-row-9-freed-prison/

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

وفي ديسمبر/كانون الأول، حُكم على غلينفورد بابتيست بالسجن 25 سنة.

[36] "شاهد البث المباشر لوقائع انضمام دومينيكا إلى محكمة العدل لدول الكاريبي"، شبكة "دومينيكان نيوز أونلاين". مُتاح على الموقع:

http://dominicanewsonline.com/news/homepage/news/watch-ceremony-of-dominicas-accession-to-ccj-live/

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2015).

أحكام جديدة بالإعدام في البلاد ودون وجود أي مسجونين على ذمة حكم الإعدام.

وفي **غرينادا**، لم تصدر أحكام جديدة بالإعدام، وظل شخص واحد، هو كيرون ماكفارلين، مسجوناً على ذمة حكم بالإعدام. وفي 26 يناير/كانون الثاني، خضع سجل غرينادا للفحص بموجب آلية "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. ونوَّهت غرينادا، ولكنها لم تقبل، بتوصيات تدعو إلى فرض وقف رسمي لتنفيذ أحكام الإعدام، وإلغاء عقوبة الإعدام، والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني، الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام.[37]

ولم تسجِّل منظمة العفو الدولية صدور أحكام جديدة بالإعدام في **غيانا** خلال عام 2015، وكان هناك 23 شخصاً مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام. وفي 28 يناير/كانون الثاني، خضع سجل غيانا للفحص بموجب آلية "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وقبلت غيانا توصيات بإجراء مشاورات على المستوى الوطني بشأن عقوبة الإعدام والنظر في اتخاذ خطوات لإلغاء عقوبة الإعدام، إلا إنها لم تقبل توصيات بفرض وقف رسمي لتنفيذ أحكام الإعدام، وإلغاء عقوبة الإعدام، والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني، الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".[38]

وأُجريت انتخابات عامة في غيانا، أسفرت عن تولي الحزب المعارض، "التحالف من أجل التغيير"، مقاليد الحكم في 16 مايو/أيار. وفي أعقاب ذلك، اعتمد برلمان غيانا، في 30 ديسمبر/كانون الأول، قانون مكافحة الإرهاب والأنشطة المتعلقة بالإرهاب لعام 2015. وكان النائب العام ووزير الشؤون القانونية، بازيل وليامز، قد قدَّم مشروع القانون إلى البرلمان قبل ثلاثة أسابيع فقط. ويقضي القانون الجديد، الذي بدأ سريانه في 6 يناير/كانون الثاني 2016، بفرض عقوبة الإعدام وجوبياً على مرتكبي الأعمال الإرهابية التي تسفر عن وفيات.[39] ويُذكر أن هيئات دولية معنية بحقوق الإنسان قد أكدت مراراً أن فرض عقوبة الإعدام وجوبياً يُعد انتهاكاً للقانون الدولي.[40]

ولا تزال "اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص" بالمملكة المتحدة هي محكمة الاستئناف النهائية في كل من أنتيغوا وباربودا، وجزر البهاما، وجامايكا، وسانت كيتس، ونفيس، وسانت لوتشيا، وسانت فينسنت وجزر غرينادين، وترينداد وتوباغو.

[37] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، غرينادا، إضافة، آراء بشأن النتائج والتوصيات، التزامات طوعية وردود مقدَّمة من الدولة محل الاستعراض، (وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/29/14/Add.1)، 5 يونيو/حزيران 2015.

[38] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، غيانا، إضافة، آراء بشأن النتائج والتوصيات، التزامات طوعية وردود مقدَّمة من الدولة محل الاستعراض، (وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/29/16/Add.1)، 2 يوليو/تموز 2015.

[39] المادة 3-1(أ) من قانون مكافحة الإرهاب والأنشطة المتعلقة بالإرهاب لعام 2015. مُتاح على الموقع:

http://officialgazette.gov.gy/images/gazettes-files/Extraordinary-gazette_6jan165.pdf

[40] انظر، على سبيل المثال، اللجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، "قضية باغدایاون رولاندو ضد الفلبين"، آراء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الرسالة رقم 1110/2002، (وثيقة الأمم المتحدة رقم: CCPR/C/82/D/1110/2002)، 8 ديسمبر/كانون الأول 2004، الفقرة 5-2.

ولم تسجل منظمة العفو الدولية صدور أحكام جديدة بالإعدام في **جامايكا** خلال عام 2015. وخُفف حكم الإعدام الصادر ضد ليزلي مودي، وهو آخر شخص مسجون على ذمة حكم بالإعدام على حد علم المنظمة، في 31 يوليو/تموز.[41] ومن ثم، لم يعد في جامايكا بحلول نهاية العام أي سجناء على ذمة أحكام بالإعدام، وذلك للمرة الأولى منذ أن بدأت منظمة العفو الدولية تسجيل بيانات عقوبة الإعدام.[42] وفي 13 مايو/أيار، خضع سجل جامايكا للفحص بموجب آلية "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. ولم تقبل جامايكا توصيات بفرض وقف رسمي لتنفيذ أحكام الإعدام، وإلغاء عقوبة الإعدام، والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني، الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".[43]

وأقر مجلس النواب في جامايكا ثلاثة مشاريع لقوانين من شأنها تعديل الدستور وإلغاء سلطة "اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص" بالمملكة المتحدة واعتبار "محكمة العدل لدول الكاريبي" هي محكمة الاستئناف النهائية لجامايكا.[44] وبحلول نهاية العام، كانت مشاريع القوانين لا تزال معروضة على مجلس الشيوخ، حيث يلزم الحصول على تأييد واحد على الأقل من نواب المعارضة لإقرار تلك التعديلات.[45]

ولم تصدر أحكام جديدة بالإعدام في **سانت كيتس ونفيس** خلال عام 2015، وكان هناك شخص واحد، هو إيفرسون ميتشام، مسجوناً على ذمة حكم بالإعدام بحلول نهاية العام. وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني، خضع سجل سانت كيتس ونفيس للفحص بموجب آلية "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

---

[41] محكمة الاستئناف في جامايكا، "قضية مودي ضد أر" [2015]، القضية رقم 16، صدر الحكم في 31 يوليو/تموز 2015. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة العفو الدولية قد ذكرت، في تقريرها الصادر في عام 2015 بعنوان "أحكام الإعدام والإعدامات في عام 2014" (رقم الوثيقة: ACT 50/001/2015)، أن حكم الإعدام الصادر ضد ليزلي مودي خُفف في عام 2014، وأن سيبارو لي هو آخر مسجون على ذمة حكم بالإعدام في البلاد. والواقع أن حكم الإعدام ضد سيبارو لي هو الذي خُفف في عام 2014.

[42] في 16 مارس/آذار 2016، أبلغت مصلحة السجون في جامايكا منظمة العفو الدولية أن رجلاً واحداً ظل تحت طائلة حكم الإعدام. بيد أن، ووفقاً إلى لسجلات منظمة العفو الدولية، فإن الحكم على السجين قد أجل وأحيلت القضية إلى المحكمة لإصدار الحكم في ديسمبر/كانون الأول 2012.

[43] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، جامايكا، (وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/30/15)، 20 يوليو/تموز 2015.

[44] مشروع القانون بشأن محكمة العدل لدول الكاريبي، 2015؛ مشروع (تعديل) الدستور (فيما يخص محكمة العدل لدول الكاريبي)، 2015؛ ومشروع (تعديل) قانون السلطة القضائية (ولاية محكمة الاستئناف)، 2015. لمزيد من المعلومات، انظر الموقع:

http://www.japarliament.gov.jm/index.php/publications/bills/public-bills

[45] "الحكومة تسعى لتقليل الأضرار، مع بوادر الخسارة في الاقتراع على مشاريع قوانين بخصوص محكمة العدل لدول الكاريبي"، صحيفة "جامايكا أوبزرفر"، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.jamaicaobserver.com/news/Govt-seeks-damage-control--as-loss-in-CCJ-bills-vote-looms

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

ولم تقبل سانت كيتس ونفيس توصيات بفرض وقف رسمي لتنفيذ أحكام الإعدام، وإلغاء عقوبة الإعدام، والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني، الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".[46]

ولم تصدر أحكام جديدة بالإعدام في **سانت لوتشيا**، ولم يكن هناك أي سجناء على ذمة أحكام بالإعدام بحلول نهاية العام. وفي 5 نوفمبر/تشرين الثاني، خضع سجل سانت لوتشيا للفحص بموجب آلية "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. ووافقت سانت لوتشيا على تقديم ردود عشية الدورة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، في مارس/آذار 2016، وذلك بخصوص التوصيات المتعلقة بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وبفرض وقف رسمي لتنفيذ أحكام الإعدام، وإلغاء عقوبة الإعدام.[47]

وظل شخص واحد، هو باتريك لوفيلاك، مسجوناً على ذمة حكم بالإعدام في **سانت فينسنت وجزر غرينادين**، ولم تصدر أحكام جديدة بالإعدام هناك.

وفي 3 مارس/آذار، أقر المجلس الوطني (البرلمان) في **سورينام** مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات لإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم. وقد بدأ سريان القانون الجديد في 30 مارس/آذار.[48]

وفي **ترينداد وتوباغو**، صدرت خلال عام 2015 أحكام وجوبية بالإعدام على تسعة أشخاص لإدانتهم بتهمة القتل العمد. ويزيد هذا العدد بنسبة 22 بالمئة مقارنةً بعدد الأحكام في عام 2014. وصدر الحكم على ستة من هؤلاء الأشخاص في قضية واحدة.[49] وبحلول نهاية العام، كان هناك 32 شخصاً مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام. وقضت "اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص" بالمملكة المتحدة، وهي محكمة الاستئناف النهائية لترينداد وتوباغو، بتعديل قرار إدانة ستيفن روبنسون ليصبح القتل بدلاً من القتل العمد، وألغت حكم الإعدام الصادر ضده وجوبياً، على اعتبار أن مرض الفصام الذي يعاني منه قد أثَّر على مسؤوليته العقلية وقت حدوث الجريمة.[50] وفي 2

---

[46] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، سانت كيتس ونفيس، نسخة غير محررة (وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/31/10, A/HRC/31/16).

[47] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، سانت لوتشيا، نسخة غير محررة (وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/31/10, A/HRC/31/10).

[48] انظر موقع المجلس الوطني في سورينام:

http://www.dna.sr/wetgeving/surinaamse-wetten/wijzigingen-na-2005/wet-wijz-wetboek-van-strafrecht-(4)/

[49] "الحكم بإعدام ستة في قضية مقتل شقيقتين"، صحيفة "غارديان" (ترينداد وتوباغو)، 27 يوليو/تموز 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.guardian.co.tt/news/2015-06-27/death-penalty-6-sisters%E2%80%99-deaths

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[50] اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص، "قضية ستيفن روبنسون ضد الدولة"، الاستئناف رقم 30 لسنة 2013 [2015]، الحكم رقم 34. صدر الحكم في 20 يوليو/تموز 2015.

يوليو/تموز، قررت محكمة الاستئناف إعادة محاكمة الشقيقين غلينروي وإلروي كامبل، اللذين حُكم عليهما بالإعدام في عام 2013.[51]

وعلى مدار العام، وثَّقت منظمة العفو الدولية دعوات لمعاودة تنفيذ أحكام الإعدام في ترينداد وتوباغو. ففي يناير/كانون الثاني، تقدم أناند راملوغان، النائب العام آنذاك، باقتراح لتعديل الدستور للحد من عدد دعاوى الاستئناف المتاحة للسجناء المحكوم عليهم بالإعدام.[52] أما فارس الراوي، الذي عُيِّن في منصب النائب العام بعد أن شكلت "حركة الشعب الوطنية" الحكومة إثر فوزها في الانتخابات العامة في سبتمبر/أيلول، فأعلن مراراً أنه يعتزم استئناف تنفيذ أحكام الإعدام عن طريق نظر القضايا التي تنطوي على أحكام بالإعدام وفق إجراءات مُعجَّلة، بهدف الانتهاء منها في غضون خمس سنوات، وهي المدة القصوى التي أرستها "اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص" في حكم سابق، ويتعين بعدها تخفيف حكم الإعدام.[53]

وواصلت **الولايات المتحدة الأمريكية** استخدام عقوبة الإعدام على نحو يتعارض مع القانون الدولي والمعايير الدولية، بما في ذلك تطبيقها على أشخاص يعانون من إعاقات عقلية وفكرية. ففي 27 يناير/كانون الثاني، أُعدم وارين هيل في ولاية جورجيا.[54] وقد نُفذ فيه الحكم بالرغم من أن جميع الخبراء الذين شخصوا حالته، بما في ذلك أولئك الذين عينتهم الولاية، قد أكدوا أنه يعاني من إعاقة فكرية.

وقد وافق أحد قضاة الولاية على أن وارين هيل كان يعاني من إعاقة فكرية وفقاً لمعيار "رُجحان الأدلة"، ولكنه لا ينطبق عليه معيار "الإثبات دون أدنى شك معقول"، وهو معيار يُستخدم في ولاية جورجيا، ولا يُعمل به في أي مكان آخر في الولايات المتحدة في مثل هذه القضايا، حيث تطبق معظم الولايات معيار "رُجحان الأدلة". ونتيجةً

---

[51] محكمة الاستئناف في ترينداد وتوباغو، "قضية غلينروي كامبل وإلروي كامبل ضد الدولة"، القضيتان 28 و29 لسنة 2013. صدر الحكم في 2 يوليو/تموز 2015.

[52] "حركة الشعب الوطنية تدرس مشروع قانون من الحكومة بشأن الإعدام شنقاً"، صحيفة "نيوز داي"، 11 يناير/كانون الثاني 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.newsday.co.tt/news/0,205376.html

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[53] "النائب العام: سوف نطبِّق قانون الإعدام شنقاً"، صحيفة "نيوز داي"، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.newsday.co.tt/news/0,218368.html

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

وكان الحكم السابق الذي أصدرته "اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص" في "قضية برات ومورغان ضد النائب العام في جامايكا"، (1993)، القضية 43 المراجعة 340 (1994)، صدر الحكم في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 1993.

[54] منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة: معلومات إضافية – إعدام شخص معاق فكرياً في ولاية جورجيا: وارين هيل"، (رقم الوثيقة: AMR 51/0005/2015)، 28 يناير/كانون الثاني 2015. مُتاح على الموقع:

https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/0005/2015/en/

لذلك، فقد حُرم وارين هيل من الحماية الدستورية ضد الإعدام بسبب موقعه الجغرافي.[55] وترى منظمة العفو الدولية أن إعدام وارين هيل يُعد بمثابة حرمان تعسفي من الحياة، مما يمثل انتهاكاً للمادة 6 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الذي انضمت إليه الولايات المتحدة كدولة طرف.

وفي 17 مارس/آذار، أُعدم سيسيل كلايتون في ولاية ميسوري، وكان يبلغ من العمر 74 عاماً، وشُخصت حالته بأنه يعاني من الخرف ومن اضطراب ذهاني نجما عن إصابة شديدة في الدماغ. وقبل يومين من تنفيذ الحكم، رفضت المحكمة العليا لولاية ميسوري، بأغلبية أربعة أصوات مقابل ثلاثة، وقف إعدام سيسيل كلايتون. وقد دفع القضاة الثلاثة الذين عارضوا الرفض بأن محامي سيسيل كلايتون قدموا "أسباباً معقولة تدعو للاعتقاد بأن حالته العقلية بوجه عام قد تدهورت وأنه معاق فكرياً"؛ وبأن هناك أسباباً معقولة تدعو للاعتقاد بأنه لا يفهم بشكل عقلاني طبيعة عقوبته ولا سببها. وهاتان الحجتان تجعلان إعدام سيسيل كلايتون متنافياً مع الدستور.[56]

وفي 14 إبريل/نيسان، أُعدم أندري كولي في ولاية ميسوري. ومن بين الطعون القانونية التي قدمها محامو أندري كولي أنه غير مؤهل عقلياً للإعدام، وفقاً للقانون الدستوري الأمريكي، حيث إن حالته العقلية قد تدهورت. وكان قاضي إحدى المحاكم الجزئية الأمريكية قد أصدر أمراً بوقف تنفيذ الإعدام، يوم 13 إبريل/نيسان، استناداً إلى أن المحكمة العليا لولاية ميسوري قد "حرمت كولي من الإجراء المكفول له قانوناً وهو البت على نحو وافٍ ونزيه في مدى أهليته" لتنفيذ الإعدام. إلا إن الدائرة الثامنة في محكمة الاستئناف الأمريكية قررت في اليوم التالي إلغاء أمر وقف الإعدام، بأغلبية صوتين مقابل صوت واحد.[57]

وفي 1 أكتوبر/تشرين الأول، أُعدم ألفريدو رولاندو بريتو، وهو مواطن من السلفادور، في ولاية فيرجينيا. ونُفذ الإعدام بالرغم من وجود أدلة على أنه كان يعاني من إعاقة فكرية، وبالرغم من أن "محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان" قد طلبت من الولايات المتحدة، في 29 سبتمبر/أيلول، اتخاذ إجراءات وقائية لوقف إعدامه.[58]

واستمرت خلال عام 2015 الإجراءات السابقة على المحاكمة ضد ستة من المعتقلين في القاعدة البحرية الأمريكية في

---

[55] المحكمة العليا الأمريكية، "قضية أتكينز ضد فيرجينيا"، صدر الحكم في 20 يونيو/حزيران 2002. القضية 536 الولايات المتحدة الأمريكية 304 (2002).

[56] منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: معلومات إضافية – إعدام شخص يبلغ من العمر 74 عاماً في ولاية ميسوري: سيسيل كلايتون"، (رقم الوثيقة: AMR 51/1245/2015)، 18 مارس/آذار 2015. مُتاح على الموقع:

https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/1245/2015/en/

[57] منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: رفض طلب الرأفة. المضي في تنفيذ الإعدام في ولاية ميسوري"، (رقم الوثيقة: AMR 51/1460/2015)، 14 إبريل/نيسان 2015. مُتاح على الموقع:

https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/1460/2015/en/

[58] محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، القرار رقم 32/2015- الإجراء الوقائي 489-15، 29 سبتمبر/أيلول 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.oas.org/en/iachr/decisions/pdf/2015/PM489-15-EN.pdf

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

غوانتنامو في كوبا. وكان خمسة من هؤلاء، وهم: خالد شيخ محمد؛ ووليد محمد صالح مبارك بن عطاش؛ ورمزي بن الشيبة؛ وعلي عبد العزيز علي؛ ومصطفى أحمد آدم الهوساوي، قد اتُّهموا بتدبير هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001، بينما اتُّهم عبد الرحيم النشيري بأنه العقل المدبر لهجوم على المدمرة البحرية الأمريكية "كول" في عام 2000. وتعتزم الحكومة الأمريكية أن تطلب إصدار حكم بإعدام الستة في حالة إدانتهم. وتجدر الإشارة إلى أن الإجراءات القضائية أمام اللجنة العسكرية لا تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وأن فرض عقوبة الإعدام على المتهمين في هذه القضية سوف يُعتبر حرماناً تعسفياً من الحياة.

وفي يوليو/تموز، مضت ولاية أوهايو قُدماً لتحديد موعد لإعدام خوزي ترينداد لوزا فينتورا، وهو مواطن مكسيكي قال إن السلطات الأمريكية لم تعرِّفه مطلقاً بحقه في الاستعانة بمساعدة من قنصلية بلده، وأنها أجبرته على "الاعتراف" بالجريمة. وكان خوزي ترينداد لوزا فينتورا ضمن 52 مواطناً مكسيكياً صدر بشأنهم أمر من محكمة العدل الدولية إلى سلطات الولايات المتحدة، في عام 2004، بإجراء مراجعة قضائية لقرارات إدانتهم والأحكام الصادرة ضدهم.[59] وفي 11 أغسطس/آب، طلبت "محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان" من الولايات المتحدة اتخاذ إجراءات وقائية بعدم إعدام خوزي ترينداد لوزا فينتورا.[60] كما دعت المحكمة إلى إصدار أمر بوقف إعدام برناردو أبان تيرسيرو، وهو مواطن من نيكاراغوا كان مقرراً أن يُعدم في ولاية تكساس في 26 أغسطس/آب. وقالت المحكمة إن برناردو أبان تيرسيرو تعرض لانتهاك حقوقه القنصلية وحقه في محاكمة عادلة.[61]

إعدام الأبرياء- ستة أحكام جديدة بالبراءة في عام 2015

في غضون عام 2015، صدرت أحكام ببراءة ستة أشخاص، في ست ولايات، من الجرائم التي سبق أن حُكم عليهم بالإعدام بسببها. وبذلك، ارتفع عدد أحكام البراءة هذه منذ عام 1973 إلى 156 حكماً.[62]

ففي 17 مارس/آذار، رفضت المحكمة العليا لولاية أريزونا استئنافاً تقدم به الادعاء لإعادة محاكمة ديبرا ميلكي.

---

[59] محكمة العدل الدولية، "قضية أفينا ومواطنين مكسيكيين آخرين (قضية المكسيك ضد الولايات المتحدة الأمريكية)"، صدر الحكم في 31 مارس/آذار 2004. تقارير محكمة العدل الدولية 2004، ص. 12.

[60] محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، القرار رقم 27/2015- الإجراء الوقائي 304-15، موضوع خوزي ترينداد لوزا فينتورا المتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، 11 أغسطس/آب 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.oas.org/en/iachr/decisions/pdf/2015/PM304-15-EN.pdf

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[61] منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: معلومات إضافية – محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان تطالب بوقف إعدام: برناردو أبان تيرسيرو"، (رقم الوثيقة: AMR 51/23/26/2015). مُتاح على الموقع:

https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/2326/2015/en

[62] صدرت أحكام البراءة في ولايات ألاباما وأريزونا وفلوريدا وجورجيا وميسيسيبي وتكساس. انظر: مركز معلومات عقوبة الإعدام، "البراءة وعقوبة الإعدام". مُتاح على الموقع:

http://www.deathpenaltyinfo.org/innocence-and-death-penalty

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

وبعد أسبوع، أسقطت محكمة أدنى درجة جميع التهم الموجهة إليها. وكان قد أُفرج عن ديبرا ميلكي بكفالة في عام 2013، بعدما نقضت الدائرة التاسعة لمحكمة الاستئناف حكم إدانتها لأن الادعاء كان قد حجب أدلة تقوِّض بشدة مصداقية شهادة الشرطة ضدها. وقد أمضت ديبرا ميلكي 22 سنة سجينةً على ذمة حكم الإعدام.[63]

وفي 3 إبريل/نيسان، أُفرج عن أنثوني هينتون من السجن على ذمة حكم الإعدام في ولاية ألاباما. وكانت المحكمة العليا الأمريكية قد أحالت قضيته إلى محاكم الولاية في عام 2014، بعدما توصلت إلى أنه لم يحصل على تمثيل قانوني كافٍ. وفي مارس/آذار، قررت النيابة عدم إعادة محاكمته، بعدما خلصت إلى أن الأدلة التي سبق استخدامها ضده تبين عدم وجود علاقة بين سلاحه والطلقات النارية التي استُخدمت في جريمة قتل. وقد أمضى أنثوني هينتون قرابة 30 سنة سجيناً على ذمة حكم الإعدام.[64]

وفي 12 فبراير/شباط، قررت المحكمة العليا لولاية ميسيسيبي إعادة محاكمة ويلي مانغ، بعدما خلصت إلى أن الادعاء لم يفصح عن أدلة رئيسية كان من شأنها إبطال شهادة أحد الشهود وإثبات براءة مانغ.[65] وفي 21 إبريل/نيسان، أسقطت النيابة التهم الموجهة إلى ويلي مانغ في القضية. ويُذكر أن ويلي مانغ كان على وشك أن يُعدم في عام 2013، فيما يتصل بحكم بإدانته في قضية قتل أخرى، وبسببها كان لا يزال مسجوناً على ذمة حكم بالإعدام بحلول نهاية عام 2015. وقد صدر قرار وقف تنفيذ الإعدام في عام 2013، بعدما راجعت وزارة العدل الأمريكية أدلة الطب الشرعي ضد ويلي مانغ وانتهت إلى أنها معيبة.[66]

وفي 8 يونيو/حزيران، قررت النيابة إسقاط التهم الموجهة إلى ألفرد براون، الذي سبق الحكم عليه بالإعدام في ولاية تكساس في عام 2005. وكانت محكمة الاستئناف الجنائية في ولاية تكساس قد قضت في عام 2014 بنقض حكم الإدانة ضد ألفرد براون بعدما خلصت إلى أن الادعاء لم يفصح عن تسجيلات لاتصالات هاتفية كان من شأنها

---

[63] "إسقاط تهمة القتل عن ديبرا ميلكي، التي أمضت 22 سنة سجينةً على ذمة حكم بالإعدام في ولاية أريزونا"، شبكة "سي إن إن"، 24 مارس/آذار 2015. مُتاح على الموقع:

http://edition.cnn.com/2015/03/24/justice/arizona-debra-milke-death-sentence/

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[64] مبادرة العدالة المتكافئة، "مبادرة العدالة المتكافئة تكسب دعوى الإفراج عن أنتوني راي هينتون". مُتاح على الموقع:

http://www.eji.org/deathpenalty/innocence/hinton

(تاريخ الاطلاع 5 مارس/آذار 2016)

[65] مبادرة العدالة المتكافئة، "براءة ويلي مانغ ترفع عدد الحاصلين على البراءة ممن سبق الحكم عليهم بالإعدام إلى 153"، 5 مايو/أيار 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.eji.org/node/1081

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[66] منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: معلومات إضافية – محكمة في ولاية ميسيسيبي توقف تنفيذ حكم بالإعدام: ويلي مانغ"، (رقم الوثيقة: AMR 51/027/2013)، 9 مايو/أيار 2013. مُتاح على الموقع:

https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/027/2013/en/

تعزيز أدلة قدمها ألفرد براون بأنه لم يكن موجوداً في مسرح الجريمة وقت وقوع القتل.[67] وفيما بعد، أُفرج عن ألفرد براون من السجن على ذمة حكم الإعدام.

وفي 8 يونيو/حزيران، قرر النائب العام في ولاية جورجيا إسقاط التهم الموجهة إلى لورانس لي، استناداً إلى عدم توفر أدلة كافية لمحاكمته. وكانت المحكمة العليا للولاية قد قررت في عام 2008 إعادة محاكمته، استناداً إلى وجود مخالفات في سلوك الادعاء.[68]

وفي 18 يونيو/حزيران، قضت المحكمة العليا لولاية فلوريدا إحالة قضية ديرال هودكينز إلى محكمة أدنى درجة للحكم ببراءته من تهمة القتل، استناداً إلى عدم توفر أدلة كافية تعزز إدانته. وقد أُفرج عنه في أكتوبر/تشرين الأول، بعدما رفضت المحكمة إعادة النظر في قرارها.[69]

وظلت الادعاءات بالبراءة والأدلة على عوار أحكام الإدانة تسم استخدام عقوبة الإعدام في عدَّة قضايا أخرى في مختلف أنحاء الولايات المتحدة خلال عام 2015.[70]

وفي 1 مايو/أيار، وقَّع حاكم ولاية جورجيا على نفاذ قانون يلزم "هيئة العفو والإفراج المشروط" بتحسين الشفافية وتقديم حيثيات لقراراتها التي يمكن أن تسفر عن تخفيف أحكام الإعدام. ولا يشمل هذا الشرط القضايا التي

---

[67] "الإفراج عن رجل حُكم عليه بالإعدام في قضية مقتل ضابط"، صحيفة "هوستون كرينكل"، 8 يونيو/حزيران 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.chron.com/news/houston-texas/article/DA-6314119.php

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[68] "احتمال إطلاق سراح قاتل مُدان في قضية أعمال القتل بمقاطعة واين"، صحيفة "ذا فلوريدا تايمز يونيون"، 22 يونيو/حزيران 2015. مُتاح على الموقع:

http://jacksonville.com/news/crime/2015-06-22/story/convicted-killer-wayne-county-slayings-could-go-free

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[69] "حر بأمر المحكمة العليا- الإفراج عن المتهم في قضية مقاطعة باسكو من السجن على ذمة حكم الإعدام"، صحيفة "تامبا باي نيوز"، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.tampabay.com/news/courts/criminal/freed-by-supreme-court-pasco-man-walks-off-death-row/2249441,

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[70] انظر، على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة الأمريكية: معلومات إضافية- محكمة في ولاية تكساس تقرر وقف إعدام رودني ريد"، (رقم الوثيقة: AMR 51/1064/2015)، 24 فبراير/شباط 2015. مُتاح على الموقع:

https://www.amnesty.org/en/documents/AMR51/1064/2015/en/

يُرفض فيها طلب العفو.[71] وفي أغسطس/آب، وقَّع حاكم ولاية نورث كارولينا على نفاذ القانون رقم 774 الذي يهدف إلى استئناف تنفيذ أحكام الإعدام في الولاية.[72] ويجيز القانون مشاركة مهنيين طبيين، وليس أطباء، في تنفيذ عمليات الإعدام، وذلك بالمخالفة للقواعد الأخلاقية للمهنة. كما يجيز القانون للسلطات الإبقاء على سرية أية معلومات تحدد هوية أي شخص طبيعي أو اعتباري شارك في تصنيع أو تحضير أو إمداد العقاقير المستخدمة في الإعدام بمادة سامة، وذلك في محاولة للحد من الدعاوى القضائية بهذا الصدد. كما صوَّت أعضاء المجلس التشريعي في ولاية تكساس لصالح قانون يجيز الإبقاء على سرية المعلومات المتعلقة بمقدمي المواد الكيماوية.[73]

وأجرت ولاية أوتا، في 23 مارس/آذار، وولاية أوكلاهوما، في 9 إبريل/نيسان، تعديلات تشريعية تجيز استخدام غاز النيتروجين والرمي بالرصاص في تنفيذ عمليات الإعدام في حالة عدم إمكان تنفيذ إجراءات الحقن بمادة سامة.[74] وفي ديسمبر/كانون الأول، بدأت هيئة الإصلاحيات وإعادة التأهيل في ولاية كاليفورنيا مشاورات عامة مع الجمهور بشأن نظامها الجديد المقترح للإعدام حقناً بمادة سامة. وفي حالة اعتماد هذا النظام، يمكن استئناف تنفيذ الإعدامات في الولاية.[75]

---

[71] القانون رقم 71 بشأن قرارات العفو والإفراج المشروط، وُقِّع بتاريخ 1 مايو/أيار 2015.

[72] حاكم ولاية نورث كارولينا، "الحاكم ماكروي يوقِّع على نفاذ 26 قانوناً"، 6 أغسطس/آب 2015. مُتاح على الموقع:

http://governor.nc.gov/press-release/governor-mccrory-signs-26-bills-law

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[73] "ولاية تكساس تشدد إجراءات الحماية لسرية المعلومات المتعلقة بالعقاقير بموجب قانون"، شبكة "سي بي إس"، 29 مايو/أيار 2015. مُتاح على الموقع:

http://dfw.cbslocal.com/2015/05/29/texas-solidifies-execution-drug-secrecy-protections-into-law/

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[74] "حاكمة ولاية أوكلاهوما، ماري فالين، توقِّع قانوناً بإضافة غاز النيتروجين إلى وسائل الإعدام في الولاية"، صحيفة "تولاس وورلد"، 18 إبريل/نيسان 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.tulsaworld.com/news/capitol_report/oklahoma-gov-mary-fallin-signs-bill-adding-nitrogen-gas-as/article_6368deaf-7905-5285-8393-8b5c5497ccb2.html

"حاكم ولاية أوتا يوقِّع على نفاذ 55 قانوناً، ويعيد تنفيذ الإعدام رمياً بالرصاص"، صحيفة "سولت ليك تريبيون"، 9 يوليو/تموز 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.sltrib.com/home/2324630-155/utah-governor-signs-legislation-to-bring

(تاريخ الاطلاع: 5 مارس/آذار 2016)

[75] منظمة العفو الدولية، "الولايات المتحدة: احتمال استئناف الإعدامات في كاليفورنيا في حالة اعتماد نظام جديد"، (رقم الوثيقة: AMR 51/3065/2015)، 14 ديسمبر/كانون الأول 2015. مُتاح على الموقع:

https://www.amnesty.org/en/documents/amr51/3065/2015/en/

وفي 11 مايو/أيار، خضع سجل الولايات المتحدة الأمريكية للفحص بموجب إجراء "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. ورفضت الولايات المتحدة توصيات بوقف تنفيذ أحكام الإعدام في البلاد، تمهيداً لإلغاء عقوبة الإعدام، بينما قبلت جزئياً توصيات بعدم فرض عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين يعانون من إعاقات عقلية أو فكرية، حيث أكدت أن التزامها بهذا الشرط المنصوص عليه في القانون الدولي يقتصر على الحدود التي تتماشى مع المعايير التي وضعتها المحكمة العليا الأمريكية.[76]

[76] انظر: المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "ملحق الإضافة إلى التقرير الخاص بالاستعراض الدوري الشامل الثاني للولايات المتحدة الأمريكية". مُتاح على الموقع:

http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session22/US/AdditionalInfo_US_22session.pdf

آسيا والمحيط الهادئ

التوجهات على مستوى المنطقة

- أعدمت باكستان 326 شخصا، وهذا هو ثالث أكبر رقم سجل عالميا.
- أعدمت إندونيسيا 14 شخصا متهما بجرائم متعلقة بالمخدرات وهي أول حالات إعدام في عهد الرئيس جوكو ويدودو.
- ألغت فيجي عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم في فبراير/شباط.
- اعتمد برلمان منغوليا قانونا جنائيا جديدا يلغي عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع الجرائم، ومن المزمع أن يبدأ سريانه في سبتمبر/أيلول 2016.
- في جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية)، تقدم أكثر من نصف نواب البرلمان (172 من إجمالي 298) بمشروع قانون في يوليو/تموز يلغي عقوبة الإعدام حال اعتماده.

حالات الإعدام وأحكام الإعدام في منطقة آسيا-المحيط الهادئ

ما لا يقل عن 367 إعداما في 12 دولة: أفغانستان (1)، بنغلاديش (4)، الصين (+)، الهند (1)، إندونيسيا (14)، اليابان (3)، ماليزيا (+)، كوريا الشمالية (+)، باكستان (326)، سنغافورة (4)، تايوان (6) فيتنام (+). ولا يتضمن العدد المذكور (367) عدد حالات الإعدام التي يعتقد أنها تمت في الصين.

وصدر ما لا يقل عن 661 حكما بالإعدام في 20 دولة: أفغانستان (12+)، بنغلاديش (197+)، بروناي دار السلام (1)، الصين (+)، الهند (75+)، إندونيسيا (46+)، اليابان (4)، لاوس (20+)، ماليزيا (39+)، الملديف (3)، منغوليا (2+)، ميانمار (17+)، كوريا الشمالية (+)، باكستان (121+)، سنغافورة (5+)، كوريا الجنوبية (1)، سريلانكا (51+)، تايوان (9)، تايلاند (7+)، فيتنام (47+).

وقد أشارت منظمة العفو الدولية في تقاريرها إلى ارتفاع حاد في عدد حالات الإعدام المسجلة في منطقة آسيا-المحيط الهادئ، حيث سجلت باكستان 89% من الرقم الإجمالي (باستثناء الصين). واستأنفت بنغلاديش والهند وإندونيسيا تنفيذ عقوبة الإعدام في عام 2015، مما أدى إلى ارتفاع عدد الدول التي تنفذ الإعدام من 9 في عام 2014 إلى 12 في 2015. وكشفت المتابعات التي تجريها منظمة العفو الدولية عن صدور أحكام إعدام في 20 دولة في عام 2015، أي أكثر من عام 2014 بثلاث دول (بروناي دار السلام ولاوس ومنغوليا).

وواصلت الصين وفيتنام تصنيف الأرقام الخاصة باستخدام عقوبة الإعدام على أنها سر من أسرار الدولة. وظلت منظمة العفو الدولية تواجه تحديات في مجال الحصول على معلومات بخصوص عقوبة الإعدام في لاوس وماليزيا وسنغافورة.

وقد تم استخدام عقوبة الإعدام على نحو متكرر، مما يمثل خرقا للقوانين والمعايير الدولية في شتى أنحاء المنطقة. وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات موثوق بها تشير إلى قيام باكستان بإعدام ما لا يقل عن خمسة رجال كانوا

دون الثامنة عشرة من العمر وقت ارتكاب الجرائم التي أعدموا بسببها. أما بنغلاديش والمليف وباكستان فقد حكمت بالإعدام على مجرمين أحداث في عام 2015، وبحلول نهاية العام كان هناك مجرمون أحداث مدرجون على قائمة بالإعدام في كل من إندونيسيا وبابوا غينيا الجديدة.

وتم إعدام أناس يعانون من إعاقات نفسية وعقلية بينما ظل آخرون مدرجين على قائمة الإعدام في بلدان عديدة مثل إندونيسيا واليابان وباكستان. وفي 2015، أثارت منظمة العفو الدولية بواعث قلق محددة تتعلق بإجراءات المحاكمات التي لا تتوافق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة في كل من بنغلاديش والصين وجمهورية كوريا الديمقراطية (كوريا الشمالية) وباكستان وفيتنام. وواصلت بروناي دار السلام وماليزيا وميانمار وباكستان وسنغافورة إصدار أحكام الإعدام الوجوبية. وحكمت المحاكم العسكرية على عدد من المدنيين بالإعدام في باكستان. كما تم الالتجاء إلى المحاكم الخاصة للحكم بالإعدام على عدد من الأشخاص في بنغلاديش والهند وباكستان.

وتم فرض عقوبة الإعدام أو تنفيذ عمليات إعدام بالنسبة للجرائم المتعلقة بالمخدرات في بعض الدول مثل الصين وإندونيسيا ولاوس وماليزيا وسنغافورة وسريلانكا وفيتنام. ومن الجرائم الأخرى التي يعاقب عليها بالإعدام على الرغم من أنها لا تستوفي معيار "الجرائم الأشد خطرا" الجرائم الاقتصادية مثل الفساد (الصين وكوريا الشمالية وفيتنام)، و"التجديف" (باكستان) وارتكاب "الزنا" (الملديف).

التطورات القطرية

أعدمت **أفغانستان** شخصا واحدا في 28 فبراير/شباط، وذلك بشنق رايس خديداد (المعروف أيضا باسم رايس سعيد الله) عقب إدانته بجريمة القتل العمد والاختطاف والسطو المسلح قبل هذا التاريخ بشهر.[77] وقد صدر ما لا يقل عن 12 حكما بالإعدام بتهمة القتل العمد والاغتصاب في عام 2015.

وأعدمت **بنغلاديش** أربعة اشخاص، منهم ثلاثة – وهم محمد قمر الزمان وعلي أحسن محمد مجاهد وصلاح الدين قادر شودري – عقب إدانتهم أمام المحكمة الدولية للجرائم في بنغلاديش، وهي محكمة خاصة أنشئت لمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم خلال حرب الاستقلال في بنغلاديش عام 1971. واتسمت إجراءات المحكمة بخرق المعايير الدولية للمحاكمة العادية، كما حدث عند منع الدفاع من الطعن على مصداقية شهود الإثبات.[78]

وحكمت المحاكم العادية والخاصة على ما لا يقل عن 197 شخصا بالإعدام، منهم أربعة تمت محاكمتهم أمام المحكمة الدولية للجرائم. وبحلول نهاية العام كان هناك ما لا يقل عن 1425 شخصا محكوما عليهم بالإعدام.[79]

---

[77] "شنق رايس خديداد في كابول"، خاما برس، 28 فبراير/شباط 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول على الرابط: 5 مارس/آذار 2016):

www.khaama.com/46361-29119

[78] منظمة العفو الدولية، "بنغلاديش: زعيمان من زعماء المعارضة يواجهان الإعدام الوشيك بسبب قصور فادح في المحاكمة والاستئناف"، 27 كتوبر/تشرين الثاني 2015، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/latest/news/2015/10/bangladesh-imminent-executions/

[79] "أويشي تدفع ببراءتها في قضية مقتل والديها"، دكا تريبيون، 14 أكتوبر/تشرين الأول 2015، على الرابط التالي:

في **بروناي دار السلام** صدر حكم جديد واحد على أقل تقدير بالإعدام، وكان آخر إعدام في بروناي قد تم عام 1957 حسب ما هو معروف. وقد صدر هذا الحكم الجديد على مواطن فلبيني بتهمة القتل العمد.[80]

وظلت **الصين** على رأس قائمة الدول التي تلجأ للإعدام على مستوى العالم بأسره. وعلى الرغم من عدم التأكد من أرقام محددة بالنسبة لحالات الإعدام في الصين، فإن منظمة العفو الدولية تعتقد أن العدد ظل في حدود الآلاف في عام 2015، وأن عدد الذين حكم عليهم بالإعدام خلال ذلك العام يصل أيضا إلى الآلاف. ومن المحتمل أن يكون عدد حالات الإعدام التي نفذت في الصين قد تراجع عقب بدء محكمة الشعب العليا بمراجعة القضايا المحكوم فيها بالإعدام في عام 2007 ونتيجة لإصلاحات أخرى جارية. إلا أنه ليس من الممكن تقدير حجم هذا التراجع نظرا لتصنيف أرقام عقوبة الإعدام على أنها سر من أسرار الدولة.

وظلت الصين تصدر أحكام الإعدام وتنفذ الإعدام بالنسبة لمجموعة كبيرة من الجرائم التي لا تبلغ حد "الجرائم الأشد خطرا" والتي يجب أن يقتصر فرض عقوبة الإعدام عليها وفقا للقانون الدولي.[81] ومن بين تلك الجرائم التي تحكم فيها الصين بالإعدام الجرائم المتعلقة بالمخدرات والجرائم الاقتصادية مثل الاختلاس وتقاضي الرشوة، والاغتصاب، وبدرجة أقل إشعال الحرائق. وظل الرعايا الأجانب يحكم عليهم بالإعدام وتنفذ فيهم أحكام الإعدام في القضايا المتعلقة بالاتجار في المخدرات، ومعظم هؤلاء من بلدان آسيوية أخرى ولكن من بينهم مواطنون من بلدان أمريكا الجنوبية أيضا.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن عقوبة الإعدام ظلت تستخدم ضد أبناء أقلية الإيغور في إطار حملة الصين "للضرب بيد من حديد" على "الإرهاب العنيف والتطرف الديني". ولم تتلق المنظمة أية أنباء عن حالات أو أحكام الإعدام في منطقة زينغيانغ إيغور ذات الاستقلال الذاتي خلال عام 2015. إلا أن ثلاثة من أقلية الإيغور أعدموا في إقليم يونان في 24 مارس/آذار، وكانوا قد أدينوا بتهمة القتل العمد وترأس تنظيم "إرهابي" بسبب صلتهم المزعومة بخمسة أشخاص ضالعين في هجوم وقع على محطة قطارات كونمينغ عام 2014 وراح ضحيته 31 شخصا.[82]

---

www.dhakatribune.com/crime/2015/oct/14/oishee-pleads-innocence-her-parents-murder-case

"الحكم على أويشي رحمن بالإعدام بتهمة قتل والديها عمدا"، Bdnews24.com، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول على الرابطين: 5 مارس/آذار 2016):

http://bdnews24.com/bangladesh/2015/11/12/oishee-rahman-given-death-sentence-for-murder-of-parents

[80] "محكمة تقضي بإعدام متهم بتهمة القتل العمد"، بروناي تايمز، 2 يوليو/تموز 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول على الرابط: 5 مارس/آذار 2016):

www.bt.com.bn/bookmarks-breaking/2015/07/02/court-orders-death-sentence-murder

[81] مادة 6(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[82] "الصين تعدم 3 أشخاص لضلوعهم في الاعتداء الجماعي بالمدى على محطة قطارات كونمينغ العام الماضي"، جلوب آند ميل، 24 مارس/آذار 2015، على الرابط التالي (تارخ الدخول على الرابط: 5 مارس/آذار 2016):

www.theglobeandmail.com/news/world/china-executes-3-over-last-years-mass-knife-attack-at-

وقد أثارت الحالات التي أدين فيها أفراد بجرائم ثم تم العفو عليهم لاحقا الاهتمام على المستوى الوطني في الصين. ففي 21 يوليو/تموز أبرأت إحدى محاكم المستوى الأوسط للتقاضي زانغ أيون من تهمة القتل العمد بعد 11 عاما وتسعة أشهر قضاها في السجن، حيث حكم عليه خلال هذه المدة بالإعدام ومنح الحق في إعادة المحاكمة ثلاث مرات منفصلة.[83] وفي ديسمبر/كانون الثاني، منح زانغ أيون تعويضا، وحدث الشيء نفسه مع نيان بين،[84] الذي أبرئت ساحته في 2014 بعدما تبين أن الشرطة لفقت دليل الإدانة الرئيسي ضده.[85] وفي وقت سابق من العام، تم أيضا منح تعويض لأسرة هوغجيلتو (المعروف أيضا باسم كويسيليتو) بعد إبراء ساحته من تهمة الاغتصاب والقتل العمد في العام الماضي، إلا أن هذه البراءة لم تثبت إلا بعد وفاته[86]

وخلال العام اتخذت السلطات عدة خطوات لدعم الضمانات التي تكفل حماية حقوق المحكوم عليهم بالإعدام والحيلولة دون تعطيل مسار القضاء. ففي يناير/كانون الثاني، أصدرت محكمة الشعب العليا توجيهات إرشادية جديدة تهدف لتيسير مشاركة قضاة الدفاع في المراجعة النهائية لأحكام الإعدام.[87] وفي 15 سبتمبر/أيلول، اشتركت المحكمة وجهاز المدعي الشعبي العام الأعلى ووزارة الأمن العام ووزارة أمن الدولة ووزارة العدل في إصدار مجموعة أخرى من التوجيهات الإرشادية التي تكفل حقوق المحامين في الاتصال بموكليهم بحرية تامة إلى جانب إتاحة هامش أكبر من المشاركة أمام محاميي الدفاع خلال التحقيقات التي تجريها الشرطة. إلا أن هذه الضمانات المعززة لم تمتد إلى الحالات المتعلقة بأمن الدولة أو "الإرهاب" أو الفساد.[88]

---

kunming-train-station/article23589510/

[83] "تعويض برئ قضى 11 عاما على قائمة الإعدام"، تشاينا ديلي، 30 ديسمبر/كانون الأول 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول على الرابط: 5 مارس/آذار 2016):

www.chinadaily.com.cn/china/2015-12/30/content_22862326.htm

[84] "تعويض رجل صيني عن حبسه ثمانية أعوام بطريق الخطأ"، تشاينا ديلي، 17 فبراير/شباط 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.chinadaily.com.cn/china/2015-02/17/content_19614912.htm

[85] "قضية جنائية نادرة في الصين تحدث فيها الأدلة فرقا واضحا"، الواشنطن بوست، 29 ديسمبر/كانون الأول 2014، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.washingtonpost.com/world/asia_pacific/in-china-a-rare-criminal-case-in-which-evidence-made-a-difference/2014/12/29/23f86b80-796b-11e4-9721-80b3d95a28a9_story.htm

[86] أنظر: منظمة العفو الدولية، "أحكام الإعدام وحالات الإعدام في عام 2014"، ACT 50/001/2015، ص 26-27.

[87] محكمة الشعب العليا "إجراءات محكمة الشعب العليا للاستماع إلى آراء محاميي الدفاع بشأن التعامل مع قضايا إعادة النظر في عقوبة الإعدام"، 29 ديسمبر/كانون الأول 2014، على الرابط: http://en.pk

[88] "توجيهات محكمة الشعب العليا وجهاز المدعي العام الشعبي الأعلى ووزارة الأمن العام ووزارة أمن الدولة ووزارة العدل بشأن توفير الحماية القانونية لحق المحامين في مزاولة المهنة"، 22 سبتمبر/أيلول 2015، على الرابطين التاليين (تاريخ الدخول آخر مرة: 5 مارس/آذار 2016):

www.mps.gov.cn/n16/n1996048/n4492052/4705019.html
www.lawinfochina.com/display.aspx?id=20242&lib=law

وفي 15 سبتمبر/أيلول، ذكرت وسائل الإعلام الصينية أن مصدرا بوزارة العدل أشار إلى أن الوزارة تعد قانونا جديدا يكفل مجانية التمثيل القانوني للمتهمين غير القادرين على توكيل محام على نفقتهم خلال مراجعة محكمة الشعب العليا لقضاياهم.[89]

في 24 أبريل/نيسان، أصدرت محكمة في مقاطعة سيشوان الواقعة في جنوب غرب الصين حكما بإعدام **لي يان** "مع إيقاف التنفيذ".[90] وكانت لي يان قد حكم عليها بالإعدام أصلا في أغسطس/آب 2011 لقتلها زوجها تان يونغ عمدا في أواخر عام 2010. وقد أصدرت المحكمة حكمها بالإعدام على الرغم من وجود دليل على تعرضها للعنف المنزلي بصورة دائمة، إلى جانب محاولتها طلب الحماية من الشرطة. وقد أثارت قضية لي يان ضجة في الصين وفي الخارج حيث أنها لفتت الانتباه إلى إخفاق الحكومة في التعامل بصورة جادة مع العنف المنزلي، وفي عام 2014 منحتها محكمة الشعب العليا فرصة إعادة المحاكمة مما أدى إلى صدور الحكم مع "وقف التنفيذ".

وفي 29 أغسطس/آب، اعتمد مؤتمر الشعب الوطني بعض التعديلات على القانون الجنائي من شأنها عندما يبدأ سريانها في 1 نوفمبر/تشرين الثاني أن تشطب تسع جرائم من قائمة الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام. وكانت تلك الجرائم – التي تتضمن تهريب السلاح أو الذخيرة أو المواد النووية أو العملة المزيفة، وتزييف العملة، وجمع الأموال بطريق التحايل، وتنظيم الدعارة أو الإجبار على ممارستها، وعرقلة أداء الواجبات العسكرية، واختلاق الشائعات – نادرا ما يعاقب مرتكبوها بالإعدام.[91] وعلى الرغم من هذه التغيرات فلا تزال 46 جريمة، منها جرائم لا تفضي للموت، على قائمة الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام. وفي وقت سابق من العام، أصدرت محكمة الشعب العليا تعميما أكدت فيه على أن عقوبة الإعدام ستظل مستخدمة لمعاقبة الجرائم المتعلقة بالمخدرات، على الرغم من أن هذه الجرائم لا تصنف على أنها جرائم تستوجب عقوبة الإعدام في ظل القانون الدولي.[92]

وفي 17 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، درست لجنة مناهضة التعذيب التابعة للأمم المتحدة التقرير الدوري الخاص بالصين، فأعربت عن قلقها من "عدم توافر بيانات محددة عن تطبيق عقوبة الإعدام، مما يحول دون تحقق اللجنة مما إذا كان هذا القانون الجديد يطبق فعلا في واقع الحال"، كما أعربت عن قلقها بشأن الأنباء التي تتحدث عن تقييد المدرجين على قائمة الإعدام بالأصفاد 24 ساعة يوميا. وحثت اللجنة السلطات على "إيقاف العمل

---

[89] "منح المساعدة القانونية المجانية للسجناء المدرجين على قائمة الإعدام"، تشاينا ديلي، 15 سبتمبر/أيلول 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول على الرابط آخر مرة: 5 مارس/آذار 2016):

www.chinadaily.com.cn/china/2015-09/15/content_21852962.htm

[90] تخفف أحكام الإعدام التي تصدر "مع وقف التنفيذ" عموما إلى السجن بعد عامين، طالما لم يرتكب السجين جريمة جنائية أخرى.

[91] "الصين تحت الضوء: الصين تعتمد تعديلات في القانون الجنائي"، صينهوا نت، 29 أغسطس/آب 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://news.xinhuanet.com/english/2015-08/29/c_134568394.htm

[92] "المحكمة العليا بالصين تؤكد على ضرورة تطبيق عقوبة الإعدام في جرائم المخدرات"، تشاينا ديلي، 28 مايو/أيار 2015، على الرابط التالي(تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.chinadaily.com.cn/china/2015-05/28/content_20840798.htm

مؤقتا بعقوبة الإعدام، وتخفيف جميع أحكام الإعدام التي صدرت من قبل، والانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام".

كما دعت اللجنة الصين إلى "ضمان ألا يصل نظام إدراج المحكومين على قائمة الإعدام إلى حد المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" وذلك بوضع حد لاستخدام القيود في حالة السجناء الذين ينتظرون التنفيذ وضمان عدم استئصال أي أعضاء من السجناء المعدومين "إلا على أساس إذن مبني على العلم التام مع تقديم تعويض لأقارب المدانين الذين استؤصلت أعضاؤهم دون إذن منهم". كما طلبت اللجنة من السلطات الصينية "التكليف بإجراء تحقيق مستقل للنظر في المزاعم القائلة بأن بعض ممارسي الفالون غونغ ربما تعرضوا لهذه الإجراءات".[93]

أما **الهند** فقد أعدمت شخصا واحدا في 30 يوليو/تموز، حيث تم شنق يعقوب عبد الرزاق مؤمن في سجن ناغبور المركزي. وكان قد أدين في ظل قانون الأنشطة الإرهابية والتخريبية لعام 1987 – وهو القانون الذي يشتمل على نصوص لا تتفق مع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة – وذلك بتهمة التورط في سلسلة من التفجيرات في مومباي في مارس/آذار 1993 أدت إلى مقتل 257 شخصا.[94]

وتم إصدار ما لا يقل عن 75 حكما جديدا بالإعدام خلال العام، كلها تقريبا بتهمة القتل العمد. وقد حكم على أربعة أشخاص على الأقل بالإعدام بسبب الاغتصاب المقترن بظروف مشددة للعقوبة في أعقاب تعديل القانون الجنائي في عام 2013. وظل ما لا يقل عن 320 شخصا محكوما عليهم بالإعدام بحلول نهاية عام 2015.

وقد خففت المحاكم والسلطات في الهند عددا من أحكام الإعدام خلال العام. حيث تم تخفيف الأحكام الصادرة على ثلاثة سجناء كان رئيس الهند قد رفض في عام 2014 التماسات الرأفة المقدمة منهم فخففها القضاء إلى السجن مدى الحياة. ففي 28 يناير/كانون الثاني، خففت المحكمة العالية بمدينة الله آباد حكم الإعدام الصادر على سوريندر كولي.[95] وفي 21 أبريل/نيسان، خففت المحكمة العالية في البنجاب وهاريانا حكم الإعدام الصادر على م. دارامبال.[96] كما خففت محكمة غاوهاتي العالية حكم الإعدام الصادر على هوليرام بورودولوي في 24

---

[93] لجنة مناهضة التعذيب، "ملاحظات ختامية حول التقرير الدوري الخامس للصين"، رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة: CAT/C/CHN/CO/5، 3 فبراير/شباط 2016، الفقرتان 49-50.

[94] منظمة العفو الدولية، "الهند: إعدام يعقوب مأمون عمل قاس ولا إنساني"، 30 يوليو/تموز 2015، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/latest/news/2015/07/india-execution-of-yakub-memon-cruel-and-inhuman/

[95] "الثغرات التي أدت بالمحكمة العالية في الله آباد إلى تخفيف حكم الإعدام على أحد قتلة حادث نيثاري"، إنديان إكسبريس، 5 فبراير/شباط 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://indianexpress.com/article/india/india-others/lapses-that-led-allahabad-hc-to-commute-nithari-killers-death/

[96] "المحكمة العالية تخفف الحكم بإعدام دارامبال المدان بتهمة القتل العمد إلى السجن المؤيد"، هندوستان تايمز، 21 أبريل/نيسان 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.hindustantimes.com/chandigarh/high-court-commutes-murder-convict-dharampal-s-death-

ديسمبر/كانون الأول.[97] وبالإضافة إلى ذلك، خفف الرئيس حكما واحدا بالإعدام، وهو الحكم الصادر على توتي ديوان (المعروف أيضا باسم مان باهادور ديوان) في مارس/آذار. وقد رفض الرئيس التماسات الرأفة المقدمة من أربعة، هم يعقوب عبد الرزاق مؤمن، وم. إيه. أنطوني (المعروف أيضا باسم أنتابان)، وشيواجي شانكار ألهات، وموهان أنا شافان.[98]

وفي أغسطس/آب، نشرت اللجنة القانونية بالهند تقريرها الثاني عن عقوبة الإعدام. وبعد مراجعة وضع عقوبة الإعدام على المستويين الوطني والدولي خلصت اللجنة إلى أن "عقوبة الإعدام لا تخدم الهدف العقابي المراد ألا وهو الردع بأكثر مما تخدمه عقوبة السجن مدى الحياة"، وأن الاعتماد على عقوبة الإعدام يصرف الانتباه بعيدا عن المشكلات القائمة في نظام القضاء الجنائي، مثل ضعف التحقيقات في الجرائم وضعف برامج منع الجريمة، إلى جانب حق ضحايا الإجرام في التعويض.[99] وبينما تأمل اللجنة أن يسهم تقريرها بدور في النقاش حول التعجيل بإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لكافة الجرائم، فإن اللجنة لم تصل إلى حد التوصية بإلغاء عقوبة الإعدام بالنسبة لكافة الجرائم، وبدلا من ذلك اقترحت الإبقاء على هذه العقوبة بالنسبة للجرائم المتعلقة بالإرهاب أو شن الحروب.[100]

وفي **إندونيسيا** تم إعدام أربعة عشر شخصا، وجميعهم بتهمة الاتجار في المخدرات، وهي جريمة لا تبلغ حد "الجرائم الأشد خطرا". وقد أعدم ستة من هؤلاء الأربعة عشر في 18 يناير/كانون الثاني، وهم المواطنة الإندونيسية راني أندرياني (المعروفة أيضا باسم ميليسا أبريليا)، والرعايا الأجانب دانيال إنيمو (نيجيري)، وأنغ كيم سوي (هولندي)، وتران ثي بيش هانه (فيتنامي)، وناماونا دينيس (نيجيري)، وماركو آرتشر كاردوسو موريرا (برازيلي). وفي 29 أبريل/نيسان، أعدم ثمانية آخرون، وهم أندرو تشان وميوران سوكوماران (وهما مواطنان أستراليان)، ورحيم أغباجي سلامي (نيجيري ويعرف أيضا باسم جاميو أولابي أباشين)، وزين العابدين (إندونيسي)، ومارتن أندرسن (غاني ويعرف أيضا باسم بيلو)، ورودريغو غولارتي (برازيلي)، وسيلفيستر أوبيكوي نولايس (نيجيري)، وأوكوديلي أوياتانزي (نيجيري).

---

sentence-into-life-imprisonment/story-MjASLZATVrMry9y91vyyXL.html

[97] "المحكمة العالية بجواهاتي تخفف حكما بالإعدام إلى السجن المؤبد"، إنديان إكسبريس، 25 ديسمبر/كانون الأول 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.newindianexpress.com/nation/Guwahati-HC-Commutes-Death-Sentence-to-Life-Imprisonment/2015/12/25/article3194425.ece

[98] رفض الرئيس أول التماس قدمه يعقوب عبد الرزاق مأمون طلبا للرأفة في أبريل/نيسان 2014، أما الالتماس الثاني فقد قدم عقب حدوث تطورات قانونية في قضيته في عام 2015.

[99] اللجنة القانونية بالهند، تقرير رقم 262، عقوبة الإعدام، أغسطس/آب 2015، الفقرتان 7.1.1 و7.1.3، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://lawcommissionofindia.nic.in/reports/Report262.pdf

[100] اللجنة القانونية بالهند، تقرير رقم 262، عقوبة الإعدام، أغسطس/آب 2015، الفقرة 7.2.4.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية انتهاكات بعينها لحقوق الإنسان في حالات الأربعة عشر الذين أعدموا عام 2015، مثل انتهاك الحق في المحاكمة العادلة، وتنفيذ الإعدام قبل البت في الاستئناف القانوني، والتعجل في النظر في التماسات العفو ورفضها، وإعدام شخص واحد على الأقل يعاني من إعاقة ذهنية حادة.[101]

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2015، أشار وزير تنسيق الشئون السياسية والقانونية والأمنية لوهوت بانجايتان إلى أن الحكومة سوف تعلق عملية الإعدام في المستقبل القريب.[102] إلا أن المحامي العام ظل يعلن عن المزيد من عمليات الإعدام التي سيتم تنفيذها خلال عام 2016، وأنه خصص موارد في الموازنة الحكومية لعام 2016 لعمليات الإعدام الجديدة.[103]

وأصدر القضاء ما لا يقل عن 46 حكما جديدا بالإعدام، مما يمثل ارتفاعا حادا مقارنة بعام 2014 الذي لم يسجل فيه سوى ستة أحكام جديدة فقط. وتعد هذه الزيادة في صدور أحكام الإعدام مزعجة بصفة خاصة في سياق استئناف عمليات الإعدام. ومن بين الأحكام الجديدة الصادرة عام 2015، كان هناك 29 حكما على متهمين بجرائم متعلقة بالمخدرات و17 على متهمين بالقتل العمد. وبحلول نهاية العام كان هناك ما لا يقل عن 165 شخصا محكوما عليهم بالإعدام.

وواصلت السلطات دعمها الاحترازي للمواطنين الإندونيسيين المحكوم عليهم بالإعدام في الخارج. ففي فبراير/شباط 2016، أعلن وزير الخارجية ريتنو مارسودي أن هناك 229 مواطنا إندونيسيا محكوما عليهم بالإعدام في الخارج. وطبقا للمعلومات التي أدلى بها الوزير إلى الإعلام الوطني، فإن العديد من هذه الحالات تتعلق بالاتجار في المخدرات، خصوصا في ماليزيا، وبالعاملات المهاجرات المتهمات بقتل مخدوميهن عمدا في ظروف يبدو أنهن كن يتصرفن من منطلق الدفاع عن النفس في حالة الاغتصاب. وجدير بالذكر أن معظم الإندونيسيين المحكوم عليهم بالإعدام في الخارج محتجزون بالمملكة العربية السعودية.[104]

---

[101] أنظر أيضا تقرير منظمة العفو الدولية: "إندونيسيا: العدالة المختلة – المحاكمات الجائرة وعقوبة الإعدام في إندونيسيا، (ASA 21/2434/2015)، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2015، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/documents/asa21/2434/2015/en/

[102] "إندونيسيا تعلن إيقاف تنفيذ أحكام الإعدام مؤقتا"، أخبار بي بي سي، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.bbc.co.uk/news/world-asia-34867235

[103] "إعدام المزيد من المدانين بتهم المخدرات العام القادم"، جاكارتا بوست، 23 ديسمبر/كانون الأول 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.thejakartapost.com/news/2015/12/23/more-drug-convicts-be-executed-next-year.html#sthash.roUDe3yX.dpuf

[104] "الحكومة تساعد 229 مواطنا إندونيسيا مدرجا على قائمة الإعدام بالخارج"، جاكارتا بوست، 10 فبراير/شباط 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.thejakartapost.com/news/2015/02/10/govt-help-229-ri-citizens-death-row-overseas.html

وفي **اليابان** تم إعدام ثلاثة أشخاص، وهو نفس العدد الذي شهدته اليابان عام 2014. وظلت السلطات تنفذ أحكام الإعدام سرا ولا تعلن عن التنفيذ إلا بعد وقوعه. فتم شنق تسوكاسا كاندا في معتقل ناغويا في 25 يونيو/حزيران.[105] أما سوميتوشي تسودا، وهو أول من حكم عليه بالإعدام في محاكمة أمام نظام القضاء المختلط (بمشاركة المواطن العادي)، وكازويوكي واكاباياشي فقد أعدم أولهما في معتقل طوكيو وثانيهما في معتقل سينداي يوم 18 ديسمبر/كانون الأول.[106]

وأصدرت المحاكم أربعة أحكام جديدة بالإعدام، وبحلول نهاية العام كان عدد المحكوم عليهم بالإعدام قد بلغ 143، من بينهم 126 شخصا أحكامهم نهائية مما يعني أنهم قد يعدمون في أي لحظة.

أما إيواو هاكامادا فعلى الرغم من أنه لم يعد معتقلا فقد ظل الحكم عليه بالإعدام ساريا في عام 2015 بعد استئناف الادعاء ضد حكم إحدى المحاكم الجزئية في 2014 بمنحه الحق في إعادة المحاكمة. وقد جاء الحكم في 2014 عندما بينت أدلة جديدة عدم التطابق بين الحمض النووي لإيواو هاكامادا والعينات المأخوذة من الملابس التي زعم الادعاء أن القاتل كان يرتديها. وعلى الرغم من تحسن صحته عقب إخراجه من قائمة المحكوم عليهم بالإعدام فإن الإعاقة الذهنية التي أصيب بها بينما كان مدرجا على هذه القائمة لمدة 45 عاما ظلت تؤثر تأثيرا خطيرا على قدراته على التواصل وعلى المشاركة مع محاميي الدفاع ودعمهم في خضم الدعاوى القضائية المرفوعة ضده.[107]

وفي 4 أكتوبر/تشرين الأول، توفي أوكونيشي ماسارو عن 89 عاما بعد مرض طويل. وكان قد قضى 46 عاما مدرجا على قائمة الإعدام، ناضل خلالها كي يبرئ إسمه من تهمة قتل خمس نساء عمدا. وكان حكم إدانته قد استند إلى

---

[105] منظمة العفو الدولية، "اليابان: السلطات تخدع الشعب وتستأنف تنفيذ الإعدام"، 25 يونيو/حزيران 2015، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/latest/news/2015/06/japan-authorities-deceiving-the-public-by-resuming-executions/

[106] نظام القضاء المختلط بمشاركة رجل الشارع بدأ العمل به على مستوى المحاكم الجزئية في عام 2009. وفي إطاره يشترك في كل قضية ستة قضاة من عامة المواطنين مع ثلاثة قضاة محترفين في التوصل لقرار بشأن الأدلة والإدانة والحكم على المتهم. لمزيد من المعلومات، أنظر "المحكمة العليا باليابان، تعريف موجز بالإجراءات الجنائية في اليابان"، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.courts.go.jp/english/judicial_sys/criminal_contents/criminal_text/index.html

منظمة العفو الدولية، "اليابان: شنق رجلين مع تواصل عمليات الإعدام المشينة"، 18 ديسمبر/كانون الأول 2015، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/latest/news/2015/12/japan-two-men-hanged-as-disgraceful-executions-continue/

[107] منظمة العفو الدولية، "بعد عام على إطلاق سراح هاكامادا، ما مدى التغيير الذي حدث فعلا للنزلاء المدرجين على قائمة الإعدام في اليابان؟" 26 مارس/آذار 2015، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2015/03/one-year-since-hakamadas-release/

"اعتراف" قسري أدلى به عندما كان محتجزا لدى الشرطة ثم تراجع عنه لاحقا، مثله في ذلك مثل إيواو هاكامادا. وكان قد استأنف تسع مرات أملا في إعادة محاكمته.[108]

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير موثوق بها تشير إلى صدور ما لا يقل عن 20 حكم إعدام جديد في **لاوس**. إلا أن المعلومات المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام في لاوس لم تكن متاحة للعامة، ولم يتسن التحقق من صحة هذه المعلومات عبر مصادر مستقلة. وتمت مراجعة أوضاع لاوس في إطار المراجعة الدورية العالمية التي تجريها الأمم المتحدة في 20 يناير/كانون الثاني. وخلال المراجعة قالت لاوس إنها بصدد وضع قانون جديد للعقوبات في إطار عملية تهدف من ورائها إلى تقليص قائمة الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام بما يتوافق مع الضوابط المنصوص عليها في المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كما أوضحت لاوس أن رئيسها ما برح يخفف أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد في حالة حسن السير والسلوك، بما في ذلك الأحكام الصادرة بحق الرعايا الأجانب. وأشارت لاوس إلى التوصية بالمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتوصية بإيقاف تنفيذ الإعدام مؤقتا بصفة رسمية، وبإلغاء عقوبة الإعدام، لكن دون أن تقبل بأي من هذه التوصيات.[109]

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق عبر مصادر مستقلة من صحة المعلومات التي تلقتها بشأن قيام **ماليزيا** بإعدام شخص واحد على الأقل بتهمة القتل العمد، وذلك في 20 نوفمبر/تشرين الثاني. فنادرا ما تعلن السلطات على الملأ قبل إعدام أي شخص أو بعد إعدامه، كما أنها لا تتيح أي معلومات بصورة دورية عن استخدام عقوبة الإعدام. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أشارت مصلحة السجون إلى أن ماليزيا أعدمت 33 شخصا فيما بين 1998 و2015.[110] إلا أن منظمة العفو الدولية سجلت 22 إعداما فقط عن نفس الفترة.

كما سجلت منظمة العفو الدولية 39 حكما جديدا بالإعدام في عام 2015، منها 24 بالنسبة لجرائم متعلقة بالمخدرات. وفي 20 مايو/أيار، أخطرت نانسي شكري، وهي وزيرة بديوان رئاسة الوزراء (ووزيرة العدل في واقع الحال)، البرلمان أنه بحلول نهاية أبريل/نيسان كان هناك 1042 سجينا محكوما عليهم بالإعدام بتهمة الاتجار في المخدرات والقتل العمد وحيازة الأسلحة والاختطاف. وطبقا للمعلومات التي قدمتها الوزيرة، فإن 40% من إجمالي السجناء المحكوم عليهم بالإعدام رعايا أجانب، وهناك 649 سجينا ينتظرون الاستئناف القضائي ضد أحكام إدانتهم وإعدامهم، في حين أن 393 شخصا تقدموا بالتماسات إلى مجالس العفو التابعة للدولة أملا في الحصول

---

[108] منظمة العفو الدولية، "الحرمان من العدالة: وفاة سجين ياباني بعد 46 عاما قضاها مدرجا على قائمة الإعدام"، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2015، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/latest/news/2015/10/japan-prisoner-dies-after-46-years-on-death-row/

[109] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية العالمية، جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، ملحق، رقم الوثيقة بفهرس الأمم المتحدة A/HRC/29/7/Add.1، 23 يونيو/حزيران 2015.

[110] وزير العدل يعلن طرح مشروع قانون لإلغاء عقوبة الإعدام في جرائم المخدرات، ماليزيان إنسايدر، 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.themalaysianinsider.com/malaysia/article/bill-to-abolish-death-penalty-for-drug-offences-on-the-cards-says-law-minis

على الرأفة.[111]

ظل شهر الإذان بن سوبرمان حتى نهاية العام معرضا للإعدام. وكان قد ضبط وبحوزته 622 جراما من نبات القنب وقبض عليه في 25 سبتمبر/أيلول 2003. وتم تأكيد التهم المنسوبة ضده في العام التالي، في 9 ديسمبر/كانون الأول 2004. وبعد مرور ستة أعوام، وفي 28 ديسمبر/كانون الأول 2009، حكمت محكمة شاه علم العالية على شهر الإذان بالإعدام وجوبيا في ظل المادة 39 ب (1) (أ) من قانون المخدرات الخطرة لعام 1952. ونظرت محكمة الاستئناف في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2011 استئنافه ثم رفضته. كذلك نظرت المحكمة الفيدرالية بتاريخ 26 يونيو/حزيران 2012 استئنافه ورفضته في نفس اليوم. وفي عام 2014، تقدم شهر الإذان بالتماس إلى مجلس العفو بولاية سيلانغور طلبا للرأفة، وظل الالتماس قيد النظر في نهاية العام. وجدير بالذكر أن الحكم بالإعدام وجوبيا واستخدام عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم المتعلقة بالمخدرات يمثل خرقا للقانون الدولي.

وأعلن كل من المحامي العام تان سري أباندي ونانسي شكري الوزيرة بديوان رئاسة الوزراء في 13 و17 نوفمبر/تشرين الثاني على التوالي أنه سيتم طرح إصلاحات تشريعية على البرلمان في مارس/آذار 2016 لمراجعة استخدام عقوبة الإعدام وجوبيا، وكانت الإصلاحات المقترحة قد تم الإعلان عنها لأول مرة في أكتوبر/تشرين الأول 2012.[112]

في **الملديف**، صدرت ثلاثة أحكام جديدة بالإعدام، حيث كان آخر إعدام قد نفذ في عام 1954. وأعلنت وسائل الإعلام الوطنية في ديسمبر/كانون الأول 2015 أن الحكومة شرعت في اتخاذ خطوات لبناء غرفة إعدام بالحقنة القاتلة والانتقال إلى تطبيق عقوبة الإعدام في عام 2016.[113]

وبحلول نهاية العام كان هناك عشرة أشخاص محكوم عليهم بالإعدام. وقد خرقت الملديف التزاماتها الدولية بالحكم بالإعدام على مجرمين أحداث، حيث حكم بالإعدام على شابَّيْن يوم 11 مايو/أيار بتهمة القتل العمد وهي جريمة ارتكباها عندما كانا يبلغان من العمر 16 عاما. كما حكم على شاب آخر، كان بدوره دون الثامنة عشرة من العمر وقت الجريمة، بالإعدام في 2 نوفمبر/تشرين الثاني. وبحلول نهاية العام، كان إجمالي عدد المجرمين الأحداث المدرجين على قائمة الإعدام ستة أشخاص. وفي 18 أكتوبر/تشرين الأول، حكمت إحدى المحاكم الابتدائية على امرأة بالإعدام رجما بتهمة "الزنا"، في أول قضية يعلن عنها منذ بدء العمل بقانون العقوبات المستمد من الشريعة الإسلامية في 2014.[114] لكن المحكمة العليا ألغت الحكم فورا استنادا إلى ما شابه من مخالفات إجرائية.

---

[111] هذه المعلومات محفوظة بملفات منظمة العفو الدولية.

[112] منظمة العفو الدولية، "ماليزيا: ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة عقب الإعلان عن إصلاحات بخصوص عقوبة الإعدام"، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/documents/asa28/2927/2015/en/

[113] "مقرر الأمم المتحدة يقول إن إعادة العمل بعقوبة الإعدام في الملديف "أكبر خطأ""، هافيرو، 13 ديسمبر/كانون الأول 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.haveeru.com.mv/news/64766

[114] "محكمة بالملديف تحكم على امرأة بالإعدام رجما"، ملديف إندبندنت، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2015، على الرابط التالي

وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني، ألغت المحكمة العالية فقرة في القانون رقم 2 لعام 2010 (قانون الرأفة) بحيث تسحب من رئيس الجمهورية صلاحية تخفيف أحكام الإعدام في حالة جرائم القتل العمد.[115]

وتمت مراجعة أوضاع الملديف في إطار المراجعة الدولية العالمية في 5 مايو/أيار. ولم تقبل الملديف بالتوصية بفرض حظر مطلق على الحكم بإعدام من كان دون الثامنة عشرة من العمر وقت وقوع الجريمة، ولا التوصية بتوسيع نطاق تعليق عملية الإعدام توطئة لإلغاء هذه العقوبة، ولا التوصية بالنظر في المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[116]

وفي **منغوليا** صدر حكمان جديدان بالإعدام على الأقل، حيث قرر الرئيس رسميا في يناير/كانون الثاني 2010 إيقاف تنفيذ أحكام الإعدام مؤقتا. وفي وقت لاحق من العام تم تخفيف أحد حكمي الإعدام، بينما ألغت محكمة في العاصمة أولان باتار الحكم الثاني ومنحت المتهم حق إعادة المحاكمة.

وتمت مراجعة أوضاع منغوليا في إطار المراجعة الدولية العالمية في 5 مايو/أيار، وقبلت منغوليا التوصية بإلغاء عقوبة الإعدام من قوانينها الوطنية.[117] وفي 3 ديسمبر/كانون الأول، اعتمد البرلمان قانونا جديدا للعقوبات يلغي عقوبة الإعدام بالنسبة لجميع أنواع الجرائم.[118]

وفي **ميانمار**، صدر ما لا يقل عن 17 حكما جديدا بالإعدام، حيث كان آخر إعدام قد تم في عام 1988 وحيث كانت السلطات تلجأ بصورة منتظمة إلى تخفيف أحكام الإعدام. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن العدد الفعلي لأحكام الإعدام التي صدرت عام 2015 أعلى من ذلك بكثير، حيث تم تخفيف جميع أحكام الإعدام إلى السجن المؤبد في يناير/كانون الثاني 2014.[119] ولكن في يناير/كانون الثاني 2016، أعلن مكتب الرئيس عن تخفيف 77 حكما

(تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://maldivesindependent.com/crime-2/maldives-court-sentences-woman-to-death-by-stoning-118541

[115] "الملديف تسحب من الرئيس صلاحية استخدام الرأفة في أحكام الإعدام"، هافيرو، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.haveeru.com.mv/news/64422

[116] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية العالمية، الملديف، رقم الوثيقة بفهرس الأمم المتحدة A/HRC/30/8، 13 يوليو/تموز 2015.

[117] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية العالمية، منغوليا، رقم الوثيقة بفهرس الأمم المتحدة A/HRC/30/6/Add.1، 16 سبتمبر/أيلول 2015.

[118] يبدأ سريان القانون الجنائي الجديد اعتبارا من سبتمبر/أيلول 2016. منظمة العفو الدولية: "منغوليا: تصويت تاريخي يلغي عقوبة الإعدام"، 4 ديسمبر/كانون الأول 2015، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/latest/news/2015/12/mongolia-historic-vote-abolishes-death-penalty/

[119] قرار المكتب الرئاسي رقم (2014/1)، 2 يناير/كانون الثاني 2014، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار

بالإعدام.[120] وتمت مراجعة أوضاع ميانمار في إطار المراجعة الدولية العالمية في 6 نوفمبر/تشرين الثاني، وقبلت ميانمار التوصية بالنظر في المصادقة على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوليه الاختياريين، إلى جانب إلغاء عقوبة الإعدام من قوانينها. كما وافقت على دراسة التوصيات الخاصة بإلغاء عقوبة الإعدام وتلك الخاصة بتحويل عملية إيقاف الأحكام مؤقتا "بحكم الواقع" في ميانمار إلى إيقاف رسمي خلال الجلسة الحادية والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مارس/آذار 2016، والرد على هذه التوصيات[121]

وخلال 2015، ظلت منظمة العفو الدولية تواجع تحديات جمة بشأن تقييم استخدام عقوبة الإعدام في **كوريا الشمالية**، فقد ظلت المنظمة تتلقى أنباء لم تتمكن من التحقق منها عبر مصادر مستقلة، تشير إلى تنفيذ عمليات الإعدام وصدور أحكام الإعدام في مجموعة واسعة من الجرائم المزعومة، التي تتضمن أعمالا لا ينبغي أن تصنف أصلا على أنها جرائم، أو أعمالا غير منصوص على تجريمها في القوانين الوطنية، مثل إثارة علامات الاستفهام حول سياسات زعيم البلاد.

وأفادت وكالة يونهاب للأنباء، ومقرها كوريا الجنوبية، أن 15 مسئولا رفيعا قد أعدموا في كوريا الشمالية قبل أبريل/نيسان.[122] وأفادت الوكالة أيضا في أغسطس/آب أن نائب رئيس الوزراء شوي يونغ-غون ووزير الدفاع هيون يونغ-شول قد أعدما رميا بالرصاص في مايو/أيار.[123] كما أفادت صحيف "ديلي نورث كوريا" وهي

:(2016

www.president-office.gov.mm/en/?q=briefing-room/orders/2014/01/03/id-3138

[120] "الإفراج عن 52 سجينا سياسيا في ظل عفو عام"، ميانمار تايمز، 22 يناير/كانون الثاني 2016، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.mmtimes.com/index.php/national-news/18625-52-political-prisoners-released-in-surprise-amnesty.html

[121] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية العالمية، ميانمار، رقم الوثيقة بفهرس الأمم المتحدة A/HRC/31/13، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[122] "استخبارات كوريا الجنوبية تكشف أن رئيس كوريا الشمالية أمر بإعدام 15 مسئولا هذا العام"، رويتر، 30 أبريل/نيسان 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.reuters.com/article/us-northkorea-execution-idUSKBN0NK0VS20150430

[123] "مصادر تقول إن زعيم كوريا الشمالية أعدم نائب رئيس الوزراء رميا بالرصاص"، وكالة أنباء يونهاب، 12 أغسطس/آب 2015:

http://english.yonhapnews.co.kr/news/2015/08/12/0200000000AEN20150812014000315.html

"استخبارات كوريا الجنوبية تعلن إعدام وزير دفاع كوريا الشمالية"، الموضوع الرئيسي الثاني، وكالة أنباء يونهاب، 13 مايو/أيار 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://english.yonhapnews.co.kr/northkorea/2015/05/13/64/0401000000AEN20150513002852315F.html

عقوبة الإعدام في عام 2015

تشير هذه الخريطة إلى المواقع العامة للحدود والولايات القضائية ولا ينبغي تفسيرها على أنها وجهة نظر لمنظمة العفو الدولية بشأن الأراضي المتنازع عليها.

+ تشير إلى أن الرقم الذي قدّرته منظمة العفو الدولية هو الحد الأدنى. وحيثما لا يسبق رقم علامة + فإن هذا يعني أن منظمة العفو الدولية واثقة من أنه قد نفذ أكثر من حكم بالإعدام، ولكن لم يكن بالإمكان تحديد الرقم.

ربما تمت عمليات إعدام في ليبيا وسوريا، رغم عدم تأكيد ذلك من قبل منظمة العفو الدولية.

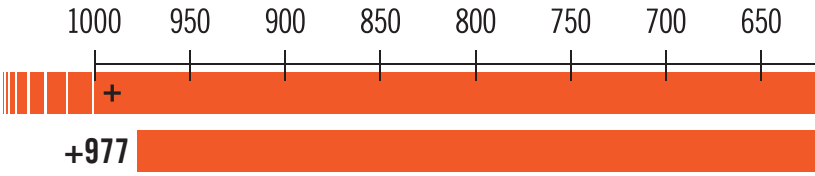

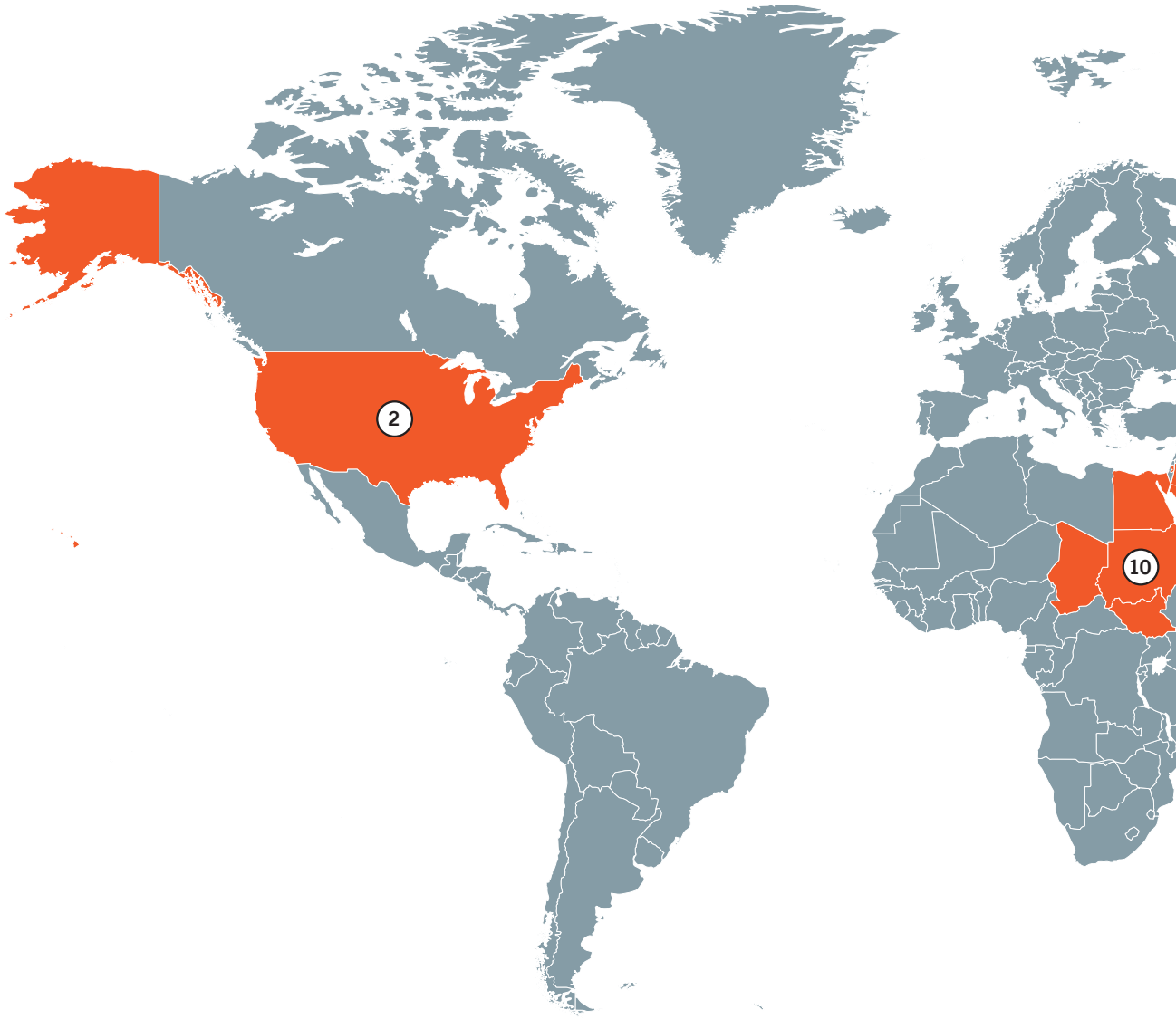

6 العراق

استئناف إقليم كردستان العراق تنفيذ أحكام الإعدام، للمرة الأولى منذ 2008.

7 السعودية

أكبر عدد من عمليات الإعدام يسجل منذ 1995.

8 اليمن

كان من المستحيل التأكد من تنفيذ عمليات إعدام بين نهاية مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول 2015 بسبب النزاع المسلح الداخلي.

9 الصومال

زيادة في عمليات الإعدام المعروفة.

10 السودان

استخدام عقوبة الإعدام ضد جماعات المعارضة.

11 أفغانستان

عمليات إعدام عقب محاكمات جائرة.

دول مستمرة في تنفيذ الإعدامات في عام 2015

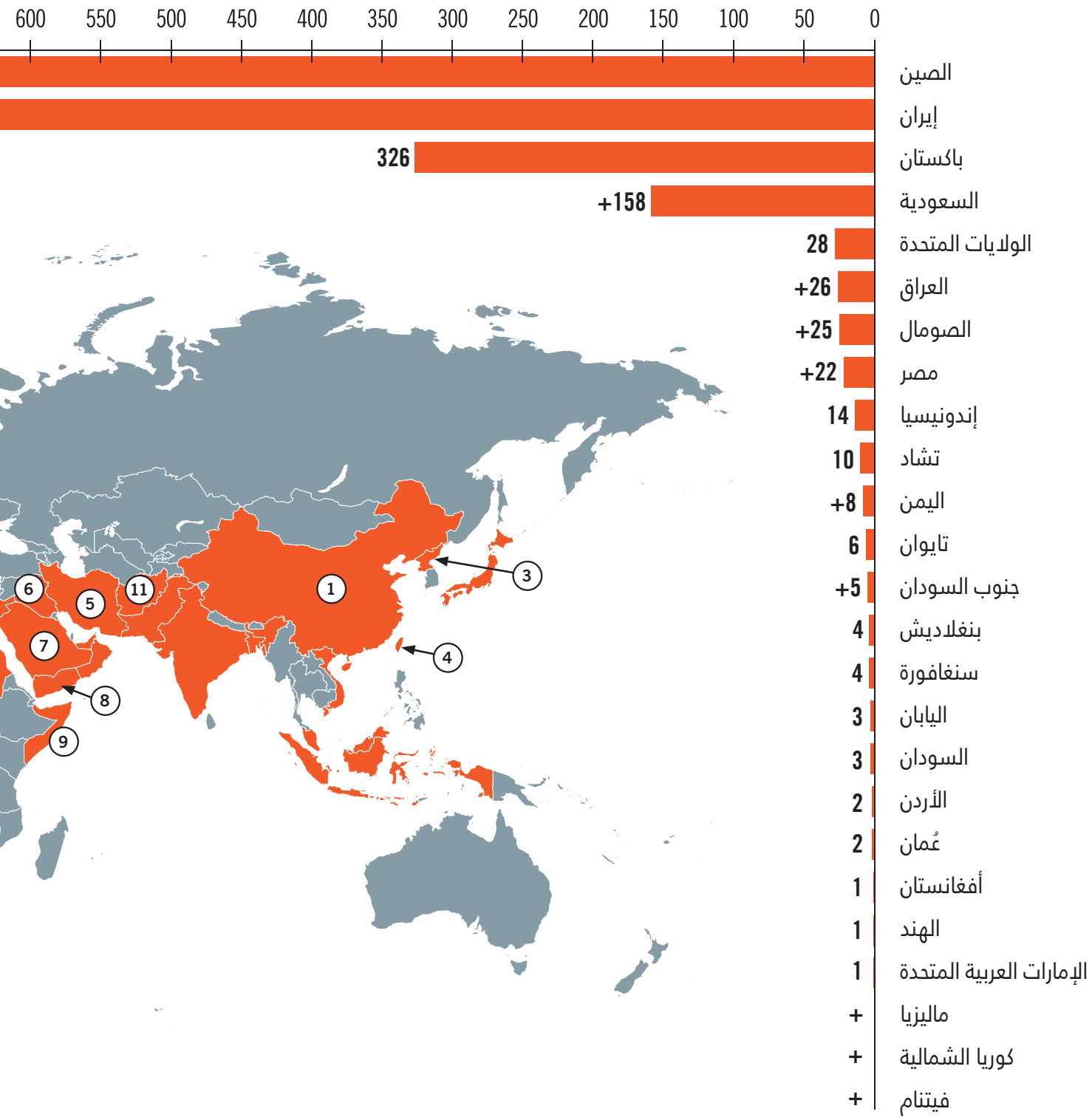

11 دولة مستمرة في تنفيذ الإعدامات

1 الصين

تظل الأرقام المتعلقة بعقوبة الإعدام من أسرار الدولة.

2 الولايات المتحدة

عمليات إعدام أقل، وتسجيل أدنى رقم من أحكام الإعدام في تاريخ البلاد.

3 كوريا الشمالية

عمليات إعدام بناء على محاكمات جائرة على جرائم غير مميتة مثل مساعدة آخرين على مغادرة البلاد.

4 تايوان

تنفيذ ست عمليات إعدام في يوم واحد.

5 إيران

إعدام المئات عقب محاكمات جائرة. معظم الإعدامات بجريرة جرائم تتعلق بالمخدرات. عشرات المذنبين الأحداث ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام بهم.

أحكام الإعدام وعمليات الإعدام في عام 2015
منظمة العفو الدولية أبريل/نيسان 2016

اتجاهات العالم نحو عقوبة الإعدام 2015-1996

ارتفاع عدد البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام

بحلول نهاية 2015، وصل عدد البلدان التي ألغت عقوبة الإعدام في القانون بالنسبة لجميع الجرائم 102 بلدان.

قبل 20 عاماً، في 1996، استقر هذا العدد عند 60 بلداً.

بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، وصل عدد الدول التي ألغت عقوبة الإعدام في القانون، أو لم تطبقها في الواقع الفعلي، إلى 140 دولة.

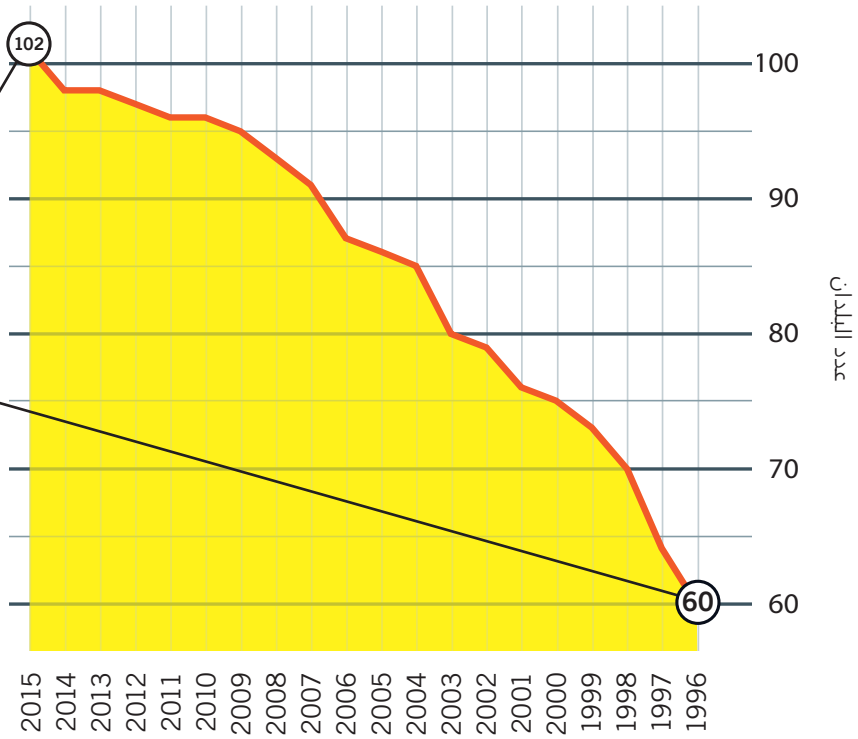

انخفاض عدد البلدان التي تفرض عقوبة الإعدام

قبل 20 عاماً، في 1996، سجلت منظمة العفو الدولية تنفيذ أحكام بالإعدام في 39 بلداً.

في 2015، استقر هذا العدد عند 25 بلداً.

يعكس هذا استمرار الانخفاض العام في استخدام عقوبة الإعدام.

ربما يكون قد تم تنفيذ عمليات إعدام في سوريا في 2015، رغم عدم تأكيد ذلك من قبل منظمة العفو الدولية.

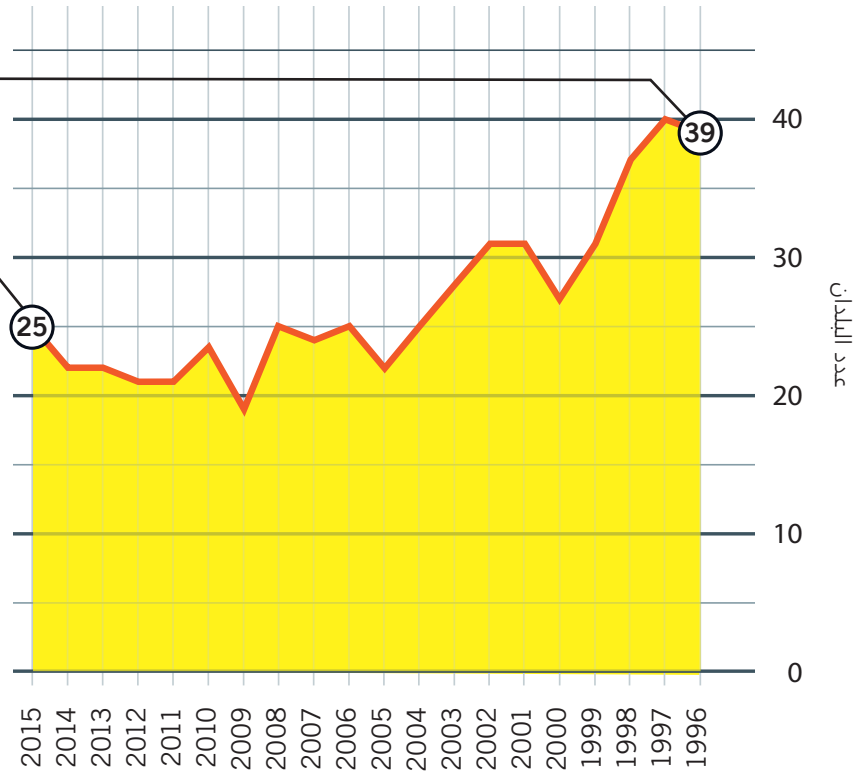

أحكام الإعدام وعمليات الإعدام في عام 2015
منظمة العفو الدولية أبريل/نيسان 2016

صحيفة إلكترونية مقرها كوريا الجنوبية أيضا، أن خمسة أشخاص أعدموا في سبتمبر/أيلول في إقليم يانغانغ بتهمة مساعدة آخرين على مغادرة البلاد.[124]

أما **باكستان** فقد تم تنفيذ عمليات الإعدام فيها بمعدل مثير للقلق خلال العام، لتنضم بذلك إلى أكبر دولتين من حيث أعداد حالات الإعدام على مستوى العالم وهما الصين وإيران. وقد سجلت منظمة العفو الدولية 326 حالة إعدام، منها 305 بتهمة القتل العمد. وكانت باكستان قد ألغت أصلا الإيقاف المؤقت لتنفيذ الإعدام في 17 ديسمبر/كانون الأول 2014، لتعطي الفرصة لإعدام المتهمين بجرائم متعلقة بالإرهاب، وفي فبراير/شباط 2015، بدأت السلطات في إعدام السجناء المدانين بجرائم أخرى.[125] وكان الكثيرون من أولئك الذين أعدموا قد أدينوا أمام محاكم مكافحة الإرهاب، وهي محاكم خاصة أنشئت في ظل قانون مكافحة الإرهاب لعام 1997، إلا أن السلطات استخدمتها لمحاكمة المتهمين بجرائم أخرى في ظل قانون العقوبات.

وقد حصلت منظمة العفو الدولية على معلومات موثوقة تشير إلى أن خمسة رجال تم إعدامهم عام 2015 كانوا دون الثامنة عشرة من العمر وقت وقوع الجريمة. وقد أعدم أحدهم واسمه أفتب بهادور يوم 10 يونيو/حزيران بتهمة قتل ثلاثة أشخاص عمدا في جريمة ارتكبت عام 1992، عندما كان عمره 15 عاما. وجدير بالذكر أن شاهد الإثبات الوحيد الذي شهد أنه رأى أفتب بهادور والمتهم الآخر معه في القضية يرتكبان الجريمة، قال بعد فترة من إدلائه بالشهادة إن أقواله الأصلية كانت كاذبة وإنه تعرض للضغط من جانب الشرطة كي يقول إنه شهد الواقعة. كما قال المتهم الآخر في القضية أيضا إن الشرطة عذبته حتى "يعترف" بالجريمة. ومن المعروف أن استخدام عقوبة الإعدام في حالة المجرمين الأحداث محظور في ظل القانون الدولي ودستور باكستان.[126]

وخلال العام صدر ما لا يقل عن 121 حكما جديدا بالإعدام، منها 64 في جرائم قتل عمد، و49 في جرائم أعمال "إرهابية"، وثلاثة في جرائم "تجديف"، وثلاثة في جرائم اغتصاب، واثنان في جريمتي اختطاف. كما كان هناك اثنان ممن كانوا دون الثامنة عشرة وقت ارتكاب جرائم القتل العمد ضمن المحكوم عليهم بالإعدام عام 2015. وبحلول نهاية العام كان هناك ما لا يقل عن 7000 شخص محكوم عليهم بالإعدام في باكستان.

---

[124] "إعدام خمسة لمساعدتهم وتحريضهم آخرين على الفرار"، ديلي نورث كوريا، 28 ديسمبر/كانون الأول 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.dailynk.com/english/read.php?cataId=nk01500&num=13659

[125] منظمة العفو الدولية، "باكستان: إعدام اثنين بتهم غير متعلقة بالإرهاب تصعيد "مزعج وخطير"، 13 فبراير/شباط 2015، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/latest/news/2015/02/pakistan-two-executions-for-non-terrorism-offences-a-disturbing-and-dangerous-escalation/

[126] منظمة العفو الدولية، "باكستان: إعدام حدث يسلط الضوء على مشكلات مزمنة في القضاء"، 10 يونيو/حزيران 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.amnesty.org/en/press-releases/2015/06/pakistan-execution-of-minor-highlights-endemic-problems-in-justice-system-1/

المحاكم العسكرية الجديدة في باكستان: انتهاك الحق في المحاكمة العادلة

في يوم 7 يناير/كانون الثاني 2015، وقع الرئيس ممنون حسين مشروع التعديل الدستوري الحادي والعشرين لعام 2015 وقانون جيش باكستان (المعدل) لعام 1952، بما يسمح للمحاكم العسكرية المنشأة مؤخرا بمحاكمة المدنيين المشتبه في ارتكابهم جرائم تتعلق بالإرهاب لمدة عامين.[127] وقد لوحظ أن إجراءات التقاضي في ظل هذه المحاكم العسكرية لا تستوفي المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. ولم تكشف السلطات عن تفاصيل الإجراءات التي تحيل من خلالها القضايا إلى المحاكم العسكرية، ولا يشترط حصول العسكريين الذين يترأسون هذه المحاكم على أي تأهيل قانوني مسبق.[128]

وفي 2 ديسمبر/كانون الأول 2015، أعدم أربعة رجال في سجن كوهات بعدما أدانتهم إحدى المحاكم العسكرية بالضلوع في هجوم على إحدى المدارس في بيشاور عام 2014. وذكر بيان صحفي صادر عن الجيش أسماء هؤلاء الأربعة وهم مولاي عبد السلام، وحضرة علي، ومجيب الرحمن، وسبيل وشهرته يايا. ولم تكشف السلطات عن أية معلومات محددة عن التهم التي كانت منسوبة إلى الرجال الأربعة. وقد أثارت السرية التي أحاطت بهذه الإجراءات التساؤل حول ما جاء بالأنباء عن "اعترافات" أدلى بها الرجال الأربعة وأدانوا بها أنفسهم. وجدير بالذكر أن بحوثا سابقة أجرتها منظمة العفو الدولية كشفت عن وجود نمط واسع من تعذيب المشتبه فيهم وإساءة معاملتهم من جانب رجال الجيش.[129] كما أعدم ثمانية سجناء آخرين في ديسمبر/كانون الأول بعدما أدينوا أمام هذه المحاكم، وحكم على 34 آخرين بالإعدام خلال العام.

في **بابوا غينيا الجديدة** لم تسجل أية أحكام إعدام جديدة خلال عام 2015. وأفادت الأنباء أن وزير الأجهزة العقابية (السجون) جيم سيماتاب قال إن 13 شخصا لا يزالون محكوما عليهم بالإعدام في جميع أنحاء البلاد وذلك في فبراير/شباط عقب وفاة أصغر سجين في بابوا غينيا الجديدة عن عمر ناهز 16 عاما قبل ذلك بشهر. كما فر رجل آخر من سجن بايسو في منطقة المرتفعات الغربية.[130]

---

[127] "إنشاء محاكم عسكرية: الرئيس ممنون يوقع المشروع ليصير قانونا"، دون، 7 يناير/كانون الثاني 2015، على الرابط التالي: (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.dawn.com/news/1155486/setting-up-of-military-courts-president-mamnoon-signs-bills-into-law

[128] أنظر أيضا اللجنة الدولية للقضاة، "باكستان: محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية"، تقرير موجز، يناير/كانون الثاني 2016، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://icj.wpengine.netdna-cdn.com/wp-content/uploads/2016/01/Pakistan-military-courts-brief-Advocacy-Analysis-brief-2016-ENG.pdf

[129] منظمة العفو الدولية، "باكستان: شنق أربعة رجال حوكموا أمام محكمة عسكرية ليس عدلا"، 4 ديسمبر/كانون الأول 2015، (ASA 33/3008/2015)، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/documents/asa33/3008/2015/en/

[130] "إندونيسيا: تايلاند مستعدة لمساعدة بابوا غينيا الجديدة بشأن عقوبة الإعدام"، جمعية جزر المحيط الهادئ للأخبار، 8 فبراير/شباط 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/ى1ار 2016):

ومن بين السجناء الاثني عشر الذين لا يزالون محكوما عليهم بالإعدام، هناك ستة محبوسون في سجن كيريفات في إيست نيو بريتن، لإدانتهم بتهمة "القتل العمد" والقرصنة البحرية وكان الحكم عليهم قد صدر في يوليو/تموز 2011، كما أن هناك سجينين آخرين محبوسين في سجن كيريفات أدينا "بالقتل العمد"، بينما يوجد أربعة سجناء محبوسون في سجن بومانا بتهمة "القتل العمد"، ومن بينهم سيدوكي لوتا البالغ من العمر 21 عاما والذي أدين عام 2007 عندما كان عمره 13 عاما. وقد استنفد السجناء الاثنا عشر كافة الاستئنافات وإجراءات المراجعة الدستورية إلى جانب فرص الالتماس طلبا للرأفة.[131]

وفي مارس/آذار 2015، نشر المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء أو عبر إجراءات متعجلة أو على نحو تعسفي التابع للأمم المتحدة نتائج البعثة التي زار فيها بابوا غينيا الجديدة عام 2014.[132] فذكر فيما يتعلق بعقوبة الإعدام أن المعلومات التي حصل عليها تشير إلى أن شخصا واحدا على الأقل من بين الثلاثة عشر المدرجين على قائمة الإعدام حكم عليه أمام المحكمة العليا، مما يعني أن هذا الشخص ليس أمامه فرصة للاستئناف أمام محكمة أعلى لإعادة النظر في الحكم الصادر ضده. كما أعرب المقرر الخاص عن القلق من أن قوانين بابوا غينيا الجديدة تنص على توقيع عقوبة الإعدام في جرائم لا تعد من "الجرائم الأشد خطرا"، ولا تحظر توقيع عقوبة الإعدام على المجرمين الذين كانوا دون الثامنة عشرة من العمر وقت وقوع الجريمة، ولا تحظر توقيعها على الأمهات اللاتي وضعن للتو ولا على ذوي الإعاقات الذهنية (النفسية)، مما يتعارض مع القوانين الدولي والمعايير الدولية.

إلا أن التصريحات الحكومية التي حملتها وسائل الإعلام رسمت صورة مناقضة فيما يتعلق بالإجراءات المتخذة لاستئناف عمليات الإعدام. فعلى الرغم من أنها نقلت عن السلطات في مطلع العام قولها إنها تقف في صف عقوبة الإعدام، فقد أشارت تقارير إعلامية في وقت لاحق من العام إلى أن الحكومة تعيد النظر في قرارها بالمضي قدما على هذا الطريق بل إنها تفكر في إلغاء عقوبة الإعدام أصلا.[133]

---

www.pina.com.fj/?p=pacnews&m=read&o=160424389254d831a7af6f7aa0b4ce

وصدر حكم جديد بالإعدام في فبراير/شباط 2016، ليصبح إجمالي عدد الأشخاص المعروف أنهم محكوم عليهم بالإعدام إلى 14 شخصا، منهم 13 في الحبس.

[131] "إندونيسيا: تايلاند مستعدة لمساعدة بابوا غينيا الجديدة بشأن عقوبة الإعدام"، جمعية جزر المحيط الهادئ للأخبار ، 8 فبراير/شباط 2015.

[132] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا، ملحق – بعثة المقرر إلى بابوا غينيا الجديدة (3 إلى 14 مارس/آذار 2014)، رقم الوثيقة بفهرس الأمم المتحدة A/HRC/29/37/Add.1، 30 مارس/آذار 2015.

[133] "حكومة بابوا غينيا الجديدة تدافع عن عقوبة الإعدام مع الموافقة على توجيهات إرشادية جديدة"، إيه بي سي نيوز، 18 فبراير/شباط 2016، على الرابط التالي:

www.abc.net.au/news/2015-02-18/png-government-defends-death-penalty-following-new-guidelines/6143738

"بابوا غينيا الجديدة تعيد النظر على نحو جاد في عقوبة الإعدام"، إذاعة نيوزيلندا، 18 مايو/أيار 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.radionz.co.nz/international/pacific-news/273951/png-'seriously-reconsidering'-death-

وفي **كوريا الجنوبية** حكمت محكمة عسكرية على أحد الجنود بالإعدام، حيث كان آخر إعدام في البلاد قد تم عام 1997. وبحلول نهاية العام كان هناك ستون شخصا على قائمة الإعدام مع صدرو الأحكام النهائية بإعدامهم. وفي 7 يوليو/تموز، أيد 172 عضوا من أعضاء البرلمان البالغ عددهم 298 طرح مشروع قانون لإلغاء عقوبة الإعدام، ولكن بحلول نهاية العام كان المشروع لا يزال بين يدي اللجنة التشريعية والقضائية. وفي أكتوبر/تشرين الأول، قامت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بمراجعة مدى التزام كوريا الجنوبية بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فحثت السلطات بكوريا الجنوبية على النظر في إلغاء عقوبة الإعدام من قوانين البلاد مع تخفيف كافة أحكام الإعدام الصادرة، كما حثتها أيضا على المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد.[134]

وفي **سنغافورة** تم إعدام أربعة اشخاص. حيث أعلنت الحكومة عن إعدام محمد بن قادر الذي كان قد أدين بتهمة القتل المتعمد وحكم عليه بالإعدام وجوبيا في 17 أبريل/نيسان.[135] إلا أن السلطات لم تنشر أية تفاصيل عن حالات الإعدام الثلاثة الأخرى التي طالت متهمين بجرائم متعلقة بالمخدرات.[136] وتم فرض ما لا يقل عن خمسة أحكام إعدام وجوبية جديدة، منها أربعة للاتجار بالمخدرات وواحد للقتل العمد. وخففت المحكمة العالية حكم الإعدام الصادر بحق توني أناك إمبا بعدما تقدم بطلب إعادة النظر في الحكم عقب الإصلاحات التي أدخلت على قوانين عقوبة الإعدام الوجوبية عام 2012.[137] وبحلول نهاية العام كان هناك ما لا يقل عن 23 شخصا مدرجا على قائمة الإعدام.

وفي **سري لنكا** صدر ما يقل عن 51 حكما جديدا بالإعدام، معظمها في جرائم القتل العمد إلى جانب ثلاثة على الأقل في جرائم متعلقة بالمخدرات. وفي سبتمبر/أيلول نشرت وسائل الإعلام الوطنية تصريحا للمفوض العام للسجون روهانا بوشباكومارا يفيد أن عدد السجناء المدرجين على قائمة الإعدام يبلغ 1115، منهم 600 قدموا استئنافات ضد الحكم ولا تزال استئنافاتهم قيد النظر.[138] وقد تدخلت وزارة الخارجية السريلانكية في حالة 10 رعايا

---

penalty

[134] لجنة حقوق الإنسان، "ملاحظات ختامية على التقرير الدوري الرابع لجمهورية كوريا"، رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة CCPR/C/KOR/CO/4، 3 ديسمبر/كانون الأول 2015، فقرة 23.

[135] شرطة سنغافورة، "إعدام شخص مدان بالقتل العمد"، 17 أبريل/نيسان 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.police.gov.sg/mic/2015/04/20150417_others_execution_convicted_murderer.html

[136] مصلحة سجون سنغافورة، "الإحصائيات السنوية لمصلحة سجون سنغافورة لعام 2015"، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.sps.gov.sg/sites/default/files/publication-documents/Press%20Release_Singapore%20Prison%20Service%20Statistics%20Release%202015.pdf

[137] المحكمة العالية بسنغافورة، الدعوى المقامة من الادعاء العام ضد مايكل أناك غارينغ وشخص آخر، SGHC [2015] 107، 20 أبريل/نيسان 2015.

[138] "مصلحة السجون: مستعدون لتنفيذ أحكام الإعدام"، ديلي ميرور (سريلانكا)، 19 سبتمبر/أيلول 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

سريلانكيين محكوم عليهم بالإعدام بالخارج، من بينهم حالة واحدة في لبنان وسبع حالات في الإمارات العربية المتحدة وحالتان في المملكة العربية السعودية.[139]

أما **تايوان** فقد أعدمت ستة أشخاص في 5 يونيو/حزيران، أي بعد أسبوع من مقتل فتاة في الثامنة من العمر عمدا، مما أدى إلى إثارة غضبة شعبية والدعوة إلى تنفيذ عقوبة الإعدام.[140] وقد صدرت تسعة أحكام جديدة بالإعدام خلال العام، كلها في حالات جرائم القتل العمد، وبحلول نهاية عام 2015 كان هناك 42 شخصا محكوما عليهم بالإعدام.

وفي 2 ديسمبر/كانون الأول 2015، أمرت المحكمة العليا بتايوان المحكمة العالية بالنظر في طلب إعادة المحاكمة المقدم من شيو هو-شون، الذي سبق الحكم عليه بالإعدام بتهمة السطو والاختطاف والقتل العمد عام 1989. وقد استندت المحكمة في إدانته أساسا إلى اعتراف أدلى به تحت وطأة التعذيب خلال استجواب الشرطة له في عام 1988 حسبما زعم. ويزعم شيو هو-شون أنه سحب "اعترافه" فورا عقب الاستجواب.[141] وبحلول نهاية العام لم يكن قد تم التوصل إلى قرار بشأن إعادة المحاكمة.

وفي الأول من سبتمبر/أيلول، ألغت المحكمة العالية الإدانة وحكم الإعدام الصادر بحق هسو تزو-شيانغ الذي أعيدت محاكمته سبع مرات عن نفس الجريمة منذ عام 2000. وكان قد أدين على أساس شهادة متهمَيْن آخريْن معه في نفس القضية.[142] وفي فبراير/شباط، ألغت المحكمة العليا حكم الإعدام الصادر بحق هسيه يي-هان وأعادت قضيتها إلى المحكمة العالية لإعادة النظر فيها.[143]

---

www.dailymirror.lk/88035/prison-dept-ready-to-carry-out-death-sentence

[139] "الأسرة لا تعلم شيئا بينما الأم معرضة للإعدام الهمجي رجما"، صنداي تايمز، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2015):

www.sundaytimes.lk/151122/news/family-in-dark-as-mother-faces-barbaric-death-by-stoning-172457.html

[140] منظمة العفو الدولية، "تايوان: إعدام ستة بقرار وراءه دوافع سياسية"، 5 يونيو/حزيران 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.amnesty.org/en/latest/news/2015/06/taiwan-six-executed/

[141] منظمة العفو الدولية، "تايوان: امنحوا الفرصة لإعادة محاكمة سجين مدرج على قائمة الإعدام كان قد عذب ليعترف"، 9 يونيو/حزيران 2015، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/latest/news/2015/06/taiwan-grant-retrial-to-death-row-inmate-tortured-to-confess/

[142] "محكمة تبرئ ساحة رجل بعد قضية مثيرة للجدل حكم فيها بالإعدام"، تشاينا بوست، 2 سبتمبر/أيلول 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.chinapost.com.tw/taiwan/national/national-news/2015/09/02/444836/Court-acquits.htm

[143] "إلغاء الحكم بإعدام المتهمة المدانة في حادث مقهى ماما ماوث"، تايبيه تايمز، 13 فبراير/شباط 2015، على الرابط التالي

وفي **تايلند** صدر ما لا يقل عن سبعة أحكام جديدة بالإعدام. وأفادت مصلحة السجون أنه بحلول نهاية العام كان هناك 413 شخصا على قائمة الإعدام، 55% منهم مدانون بجرائم تتعلق بالمخدرات. وجدير بالذكر أن هذه النسبة ترتفع كثيرا بين مجموع النساء المدرجات على قائمة الإعدامن حيث أن 80% من النساء الخمسين المحكوم عليهن بالإعدام تمت إدانتهن بجرائم تتعلق بالمخدرات.[144]

وفي 26 مارس/آذار، صوت المجلس التشريعي الوطني بالموافقة على تعديل قانون مكافحة الاتجار بالبشر رقم 2551 لعام 2008، بحيث يسمح بفرض عقوبة الإعدام على حالات الاتجار التي تفضي إلى الوفاة. وبدأ سريان التعديلات في 19 ديسمبر/كانون الأول.[145]

أما في **فيتنام** فقد ظلت الأرقام المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام مصنفة على أنها سر من أسرار الدولة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن فيتنام ظلت تنفذ عمليات الإعدام في عام 2015، لكنها لم تتمكن من التحقق من صحة الأنباء المحدودة التي تلقتها. فقد تم فرض ما لا يقل عن 47 حكما جديدا بالإعدام، منها 27 في جرائم متعلقة بالمخدرات واثنان في جرائم اقتصادية. إلا أن هذا الرقم ربما لا يعبر بدقة عن مدى التجاء المحاكم لعقوبة الإعدام في الواقع، خاصة عند مقارنته بالإجمالي التقديري لأحكام الإعدام سنويا وهو 200، حسبما أشار نائب رئيس محكمة الشعب العليا تران فان دو في نهاية عام 2014.[146] وبحلول نهاية عام 2015، كان عدد المحكوم عليهم بالإعدا يقدر بسبعمائة شخص.

وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني، صوت المجلس الوطني بالموافقة على شطب سبع جرائم من قائمة الجرائم التي تجوز المعاقبة عليها بالإعدام، مما قلل إجمالي عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام إلى 15 بدلا من 22. وتتضمن الجرائم التي لن يعاقب عليها بالإعدام اعتبارا من 1 يوليو/تموز 2016 نهب الممتلكات، وتدمير أعمال و/أو منشآت الأمن الوطني المهمة، وعصيان الأوامر في الجيش، والاستسلام للأعداء بالنسبة للعسكريين، وتقويض السلم، وإثارة الحروب العدوانية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. كما تطالب التعديلات أيضا بتخفيف أحكام الإعدام المحكوم بها على الحوامل، وأمهات الأطفال الذين لم يبلغوا من العمر 36 شهرا، والبالغين من العمر 75 عاما أو أكثر، والمحكوم عليهم بالإعدام بتهمة الاختلاس أو تقاضي الرشوة إذا ردوا ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأموال المختلسة.[147] ويمثل تقليص عدد الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام والنص على تخفيف الأحكام تطورا إيجابيا، إلا

(تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.taipeitimes.com/News/taiwan/archives/2015/02/13/2003611484

[144] هذه المعلومات محفوظة بملفات منظمة العفو الدولية.

[145] تنويه من وزارة الخارجية، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016).

www.thaiembassy.se/minmapp/News%20and%20Announcement/DOC000.pdf

[146] "خبراء يقولون إن فيتنام ينبغي أن تخفف من تشددها في التعامل مع الجريمة"، ثانه نين نيوز، 16 ديسمبر/كانون الأول 2014، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

www.thanhniennews.com/politics/vietnam-should-get-softer-on-crime-experts-say-35441.html

[147] "المجلس الوطني يمرر قانون العقوبات (المعدل)"، وزارة العدل بجمهورية فيتنام الاشتراكية، 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

أن هناك جرائم أخرى لا تنطوي على القتل العمد مثل تجارة المخدرات لا تزال جرائم يعاقب عليها بالإعدام.

أوقفت محكمة إقليمية تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق لي فان مانه في 26 أكتوبر/تشرين الأول، وهو اليوم الذي كان مقررا إعدامه فيه. وكان لي فان مانه قد أدين في أكتوبر/تشرين الأول 2005 بالاغتصاب والقتل العمد، وقد تمت إدانته والحكم عليه بالإعدام مرتين، إلا أن حكمي الإدانة ألغيا فيما بعد. وفي 2008 تمت إعادة محاكمته للمرة الثالثة حيث انتهت المحكمة إلى إدانته ومن ثم حكمت عليه بالإعدام للمرة الثالثة. وتم تأييد حكم الإدانة والإعدام. إلا أن لي فان مانه ظل يدفع ببراءته طوال نظر الدعاوى القضائية المرفوعة ضده، حيث زعم أن "الاعتراف" الذي تمت إدانته على أساسه اعتراف أدلى به تحت وطأة التعذيب.[148] كما أنه لم يتسن له الحصول على التمثيل القانوني الكافي عند الاستئناف.

---

http://moj.gov.vn/en/ct/Lists/Ministry%20of%20Justices%20Activities/View_Detail.aspx?ItemID=357

[148] منظمة العفو الدولية، "فيتنام: أوقفوا الإعدام الوشيك لليو فان مانه، ومروا بالتحقيق في ادعائات التعذيب، (ASA 41/2737/2015)، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2015، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/documents/asa41/2737/2015/en/

أوروبا وآسيا الوسطى

التوجهات على مستوى المنطقة

- بيلاروس لا تزال هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تستخدم عقوبة الإعدام، وإن لم تسجل أي حالات إعدام في عام 2015. ولكنها أصدرت ما لا يقل عن حكمين جديدين بالإعدام خلال العام.
- كازاخستان وروسيا وطاجيكستان تواصل الالتزام بالإيقاف الرسمي لاستخدام عقوبة الإعدام.

في أكتوبر/تشرين الأول نظرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قضية إيه. ل. (إكس دبليو) ضد الدولة الروسية المتعلقة بمحاولات السلطات الروسية إرجاع مواطن صيني إلى الصين بالقوة، على الرغم من المخاطرة المتمثلة في احتمال تعرضه لعقوبة الإعدام هناك فيما يتعلق بتهمة منسوبة إليه في جريمة قتل عمد.[149] ورأت المحكمة أن أحكامها السابقة القاضية بأن عقوبة الإعدام "أصبحت شكلا غير مقبول من أشكال العقاب، وأنها لم تعد جائزة بموجب المادة 2 [من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان]"، وأنها "ترقى إلى درجة "العقوبة اللاإنسانية أو المهينة" في ظل المادة 3 [من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان]" تنطبق انطباقا تاما على الدولة الروسية باعتبارها عضوا في المجلس الأوروبي، حتى لو لم تكن قد صادقت بعد على البروتوكولين رقم 6 ورقم 13 الملحقين بالاتفاقية.[150] وخلصت المحكمة إلى أن هناك مخاطرة حقيقية ويمكن توقعها مسبقا تتمثل في أنه في حالة إرجاع إيه. ل. إلى الصين فقد يحكم عليه بالإعدام.

التطورات القطرية

في **بيلاروس** أصدر القضاء ما لا يقل عن حكمين جديدين بالإعدام. وبنهاية عام 2015 كان هناك ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص بانتظار تنفيذ أحكام الإعدام. وفي 18 مارس/آذار، حكمت محكمة هوميل الإقليمية على سيرهي إيفانو بالإعدام في جريمة قتل عمد ارتكبت في أغسطس/آب 2013.[151] وقد ترافع عنه محام معين من قبل الدولة.

وقد أدانت المقرر العام المعني بإلغاء عقوبة الإعدام بالجمعية البرلمانية التابعة للمجلس الأوروبي، ماريتا كارامنلي،

---

[149] المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية إيه. ل. (إكس دبليو) ضد الدولة الروسية (رقم القيد: 44095/14، الجلسة الأخيرة 29 يناير/كانون الثاني 2016، على الرابط التالي (تاريخ الدخول على الرابط: 5 مارس/آذار 2016):

http://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-158148

[150] المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قضية إيه. ل. (إكس دبليو) ضد الدولة الروسية (رقم القيد: 44095/14، الجلسة الأخيرة 29 يناير/كانون الثاني 2016، فقرة 64.

[151] "محكمة جوميل الإقليمية تنطق بالحكم في قضية إطلاق النار في ريتشيتسا – مع استبعاد المواد الخاصة بالاغتصاب"، "سبرينغ 96"، 19 مارس/آذار 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://dp.spring96.org/en/news/76285

حكم الإعدام الصادر بحق سيرجي إيفانو في نهاية محاكمة انعقدت وراء الأبواب المغلقة.[152] كما أعرب المقرر الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في بيلاروس والتابع للأمم المتحدة في أبريل/نيسان عن مخاوف مماثلة بشأن انعدام الشفافية في الجلسات القضائية.[153]

كما حكمت بيلاروس على رجل آخر بالإعدام، وهو إيفان كوليش، في 20 نوفمبر/تشرين الثاني "لارتكابه جريمة القتل العمد بقسوة بالغة"، وجريمتي السرقة والسطو. وطبقا لنتيجة كشف الطب الشرعي، فقد تم تشخيص حالة إيفان كوليش على أنه يعاني من اضطرابات الشخصية المضادة للمجتمع، إلا أن محكمة "هرودنا" خلصت إلى أنه "في كامل قواه العقلية".[154]

وفي 28 يناير/كانون الثاني، بدأ سريان التعديلات التي أدخلت على القانون الجنائي والتي تتيح استبدال السجن مدى الحياة بحكم الإعدام في أثناء مرحلة سابقة على المحاكمة بالاتفاق مع الادعاء.[155]

وقد عبر المقرر الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في بيلاروس والتابع للأمم المتحدة عن استمرار قلقه بشأن حرمان المحكوم عليهم بالإعدام في بيلاروس من المحاكمة العادلة، ومن عدم التصريح بتاريخ وموعد تنفيذ عمليات الإعدام، ومن عدم رد جثث الأفراد الذين يعدمون إلى أقاربهم، ومن عدم الكشف عن أماكن دفنهم.[156]

وقد تمت مراجعة الأوضاع في بيلاروس في 4 مايو/أيار في إطار المراجعة العالمية الدورية التي تجريها الأمم المتحدة.[157] وقبلت بيلاروس التوصية بإجراء حملات عامة للتوعية بالآراء المؤيدة لإلغاء عقوبة الإعدام بهدف المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يرمي لإلغاء عقوبة الإعدام، كما قبلت بالنظر في إيقاف تنفيذ ما صدر من أحكام بالإعدام ودراسة إلغاء عقوبة الإعدام

---

[152] "عقوبة الإعدام: مخاوف بشأن الأحداث الأخيرة في بيلاروس وروسيا"، موقع أخبار الجمعية البرلمانية بالمجلس الأوروبي، 20 مارس/آذار 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://assembly.coe.int/nw/xml/News/News-View-en.asp?newsid=5491&lang=2&_sm_au_=iVVbjkP776qHj7L5

[153] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في بيلاروس، ميكلوس هارازتي، رقم الوثيقة بفهرس الأمم المتحدة: A/HRC/29/43، 29 أبريل/نيسان 2015، فقرة 69.

[154] "إعدام آخر في بيلاروس: رجل يقتل ثلاث بائعات عمدا"، "بيلسات"، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://belsat.eu/en/news/smyarotny-prysud-u-goradni/

[155] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالمراجعة الدولية العالمية، بيلاروس، رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة: A/HRC30/3، 13 يوليو/تموز 2015، فقرة 11.

[156] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بأوضاع حقوق الإنسان في بيلاروس، رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة: A/HRC/29/43، 29 أبريل/نيسان 2015، فقرة 74.

[157] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالمراجعة الدولية العالمية، بيلاروس، رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة: A/HRC 30/3، 13 يوليو/تموز 2015.

أصلا. وقد سجلت بيلاروس ملاحظات عن التوصيات التالية، وإن كانت قد رفضتها: اتخاذ خطوات ملموسة نحو إلغاء عقوبة الإعدام بما في ذلك إيقاف الأحكام الصادرة؛ والمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والسماح لأفراد أسر السجناء المنتظر إعدامهم بزيارة السجناء قبل الإعدام والقيام بدفن جثثهم بعده.[158]

أما **كازاخستان** فقد واصلت التزامها بالإيقاف الرسمي لتنفيذ عقوبة الإعدام. وفي فبراير/شباط، حثت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة كازاخستان على "إلغاء عقوبة الإعدام والانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[159]

وفي **روسيا**، ظل بعض أعضاء البرلمان (بغرفتيه) يدعون طوال العام إلى إعادة العمل بعقوبة الإعدام. وطبقا لما قاله عدد من النواب، من بينهم النائب أليكسي ديدينكو عضو مجلس الدوما (مجلس النواب)، فإن انسحاب روسيا المحتمل من المجلس الأوروبي من شأنه أن يؤدي إلى إعادة فرض عقوبة الإعدام.[160] وفي مارس/آذار ومايو/حزيران على التوالي، اقترح أحد أعضاء الحزب الديمقراطي الليبرالي مشروع قانون بفرض عقوبة الإعدام في جرائم الإرهاب ثم الجرائم المتعلقة بالمخدرات، لكن المشروع لم يتعد مرحلة القراءة الأولية.[161] وفي نوفمبر/تشرين الثاني، طرح عضو آخر بالحزب نفسه مشروع قانون أمام البرلمان يقترح توسيع نطاق عقوبة الإعدام بالنسبة

---

[158] مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالمراجعة الدولية العالمية، بيلاروس، ملحق، آراء حول الخواتيم و/أو التوصيات، التزامات طوعية وإجابات مقدمة من الدولة موضع المراجعة، رقم الوثيقة بفهرس الأمم المتحدة: A/HRC/30/3، 30 يوليو/تموز 2015.

[159] لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، دراسة التقارير المقدمة من الدول الأطراف في ظل المادة 40 من العهد، كازاخستان، رقم الوثيقة بفهرس الأمم المتحدة: CCPR/C/KAZ/2، 12 فبراير/شباط 2015، فقرة 74.

[160] "نائب برلماني روسي: ملايين المنحرفين قد يتم إعدامهم بعد خروج روسيا من المجلس الأوروبي"، "بيلسات"، 2 فبراير/شباط 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://stara.belsat.eu/en/articles/russian-mp-millions-perverts-may-be-executed-after-russia-quits-council-europe/

وأيضا "رئيس مجلس حقوق الإنسان: الروس لن يلغوا حظر عقوبة الإعدام"، "رابسي نيوز" (الوكالة الروسية للإعلام القضائي)، 30 يناير/كانون الثاني 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://rapsinews.com/legislation_news/20150130/273068258.html?_sm_au_=iVVbjkP776qHj7L5

[161] "مجلس النواب الروسي "الدوما" يرفض مشروع قانون بفرض عقوبة الإعدام في جرائم الإرهاب"، وكالة إنترفاكس، 24 مارس/آذار 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://www.interfax.ru/russia/431945?_sm_au_=iVVVFqStt3t43B2M

وأيضا "نواب البرلمان يرفضون إعادة العمل بعقوبة الإعدام في روسيا"، "الجريدة الرسمية الروسية"، 5 ديسمبر/كانون الأول 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول:5 مارس/آذار 2016):

http://www.rg.ru/2015/05/12/kazn-site.html

للإرهاب.[162]

وفي ديسمبر/كانون الأول، سئل الناطق باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف عما إذا كان موقف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين المعارض لعقوبة الإعدام قد تغير، فأجاب بأن الرئيس لم "يطرح أي وجهات نظر بديلة".[163]

[162] "المشرعون الروس يطرحون مشروع قانون بتطبيق عقوبة الإعدام في جرائم الإرهاب"، "تاس"، 1 ديسمبر/كانون الأول 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://tass.ru/en/politics/840542?_sm_au_=iVVbjkP776qHj7L5

[163] "المشرعون الروس يطرحون مشروع قانون بتطبيق عقوبة الإعدام في جرائم الإرهاب"، "تاس"، 1 ديسمبر/كانون الأول 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول: 5 مارس/آذار 2016):

http://tass.ru/en/politics/840542

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التوجهات على مستوى المنطقة

- سجلت منظمة العفو الدولية حالات إعدام في ثماني دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو عدد مساو لعدد الحالات المسجلة عام 2014.
- ارتفع إجمالي عدد حالات الإعدام المسجلة بنسبة 26% مقارنة بعام 2014.
- ارتفع إجمالي عدد أحكام الإعدام الصادرة المسجلة بنسبة 6% مقارنة بعام 2014، ولم يتسن التأكد من أي أرقام بالنسبة لإيران واليمن.
- جميع الدول في المنطقة أصدرت أحكام إعدام في عام 2015، عدا عمان وإسرائيل.

حالات وأحكام الإعدام المسجلة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ما لا يقل عن 1196 إعدام في ثماني دول (من إجمالي 19 بالمنطقة): مصر (22+)، إيران (977+)، العراق (26+)، عمان (2)، المملكة العربية السعودية (158+)، الإمارات العربية المتحدة (1)، اليمن (8+). ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكد مما إذا كانت سوريا قد شهدت تنفيذ حالات إعدام في إطار القضاء أم لا.

ما لا يقل عن 831 حكم بالإعدام في 17 دولة: الجزائر (62+)، البحرين (8)، مصر (538+)، إيران (+)، العراق (89+)، الأردن (3+)، الكويت (14)، لبنان (28)، ليبيا (10+) المغرب/الصحراء الغربية (9)، (دولة) فلسطين (12+، سلطة حماس في غزة، 10+، السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، 2+)، قطر (9)، المملكة العربية السعودية (6+)، سوريا (20+)، تونس (11)، الإمارات العربية المتحدة (8)، اليمن (+).

تزايد استخدام عقوبة الإعدام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2015؛ حيث ارتفع عدد حالات الإعدام التي سجلتها منظمة العفو الدولية من 945 في عام 2014 إلى 1194 في عام 2015، أي بنسبة 26%.[164] وللسنة الثانية على التوالي، جاءت إيران والمملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي نفذت الإعدام في المنطقة من حيث العدد، حيث أعدمت إيران ما لا يقل عن 977 شخصا، أي 82% من إجمالي حالات الإعدام المؤكدة في المنطقة.[165] أما السعودية فقد أعدمت ما لا يقل عن 158 شخصا، أي 13% من إجمالي حالات الإعدام المؤكدة

[164] عدد حالات الإعدام المذكورة لعام 2014 بغرض إجراء هذه المقارنة يتضمن ما لا يقل عن 454 إعداما تحدثت عنه مصادر موثوق بها، فضلا عن الأعداد التي أعلنت عنها رسميا السلطات الإيرانية.

[165] في كل عام تنشر منظمة العفو الدولية عدد حالات الإعدام المعلن عنها رسميا في إيران وعدد حالات الإعدام التي تأكدت المنظمة أنها تمت بالفعل ولكن دون أن تعلن عنها السلطات رسميا. وفي الماضي، عندما كانت منظمة العفو الدولية تحتسب

بالمنطقة. وكان عدد حالات الإعدام المسجل في المملكة العربية السعودية هو الأعلى في تاريخ السعودية منذ عام 1995، بزيادة قدرها 76% مقارنة بعام 2014.

وقد استوثقت منظمة العفو الدولية من صدور 831 حكم إعدام في المنطقة في عام 2015، أي أكثر من عدد أحكام الإعدام المسجلة عام 2014 وهو 785. وسُجل أغلب هذه الأحكام في مصر، حيث حكم على ما لا يقل عن 538 شخصا بالإعدام (مقارنة بما لا يقل عن 509 في عام 2014). وارتفع عدد أحكام الإعدام المسجلة في الجزائر والعراق ارتفاعا كبير مقارنة بالعام الماضي. وفي الجزائر صدر 62 حكماً بالإعدام على الأقل عام 2015، مقارنة بما لا يقل عن 16 حكما في عام 2015. وفي العراق حكم على ما لا يقل عن 89 شخصا بالإعدام في 2015، مقارنة بما لا يقل عن 38 في 2014. وقد صدرت أحكام بالإعدام في كل من إيران واليمن خلال العام لكن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من التأكد من أي أرقام موثوق بها لكلا البلدين.

وقد أصدرت كل من الجزائر والبحرين والكويت ولبنان وليبيا والمغرب/الصحراء المغربية و(دولة) فلسطين وقطر وتونس أحكام إعدام لكنها لم تنفذ أي إعدام. أما عمان وإسرائيل فهما الدولتان الوحيدتان اللتان لم تصدرا أحكاما بالإعدام في المنطقة خلال عام 2015.

التطورات القُطرية

لم تقم **الجزائر** بإعدام أي شخص خلال العام. وكان آخر حكم إعدام حسب ما هو معلوم قد نفذ عام 1993. إلا أن القضاء أصدر ما لا يقل عن 62 حكما بالإعدام. وقد صدر معظم هذه الأحكام في جرائم متعلقة بالإرهاب وتم صدورها غيابيا.

ولم تقم **البحرين** بتنفيذ أي إعدام. وقد تم الحكم على ثمانية رجال بالإعدام بتهمة القتل العمد، منهم خمسة مواطنون بحرانيون، وبنغلاديشيان، وسريلانكي واحد. وتم تخفيف اثنين من هذه الأحكام خلال العام.

وأعدمت **مصر** ما لا يقل عن 22 شخصا في عام 2015، من بينهم خمسة – ثلاثة رجال وامرأتان – بتهمة القتل العمد في 1 مارس/آذار في سجن أسيوط. وفي 7 مارس/آذار، أعدم رجل في سجن برج العرب بالإسكندرية بتهمة القتل العمد المرتبط بأحداث العنف السياسي التي وقعت في يوليو/تموز 2013. كما تم تنفيذ خمس حالات إعدام في 26 أبريل/نيسان 2015 في سجن أسيوط بتهمة القتل العمد والسرقة وحيازة السلاح. وفي 17 مايو/أيار أعدم ستة رجال بتهمة "الإرهاب" على إثر محاكمتهم أمام محكمة عسكرية لم تراع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وفي 13 ديسمبر/كانون الأول 2015، تم تنفيذ حكم الإعدام في خمسة – أربعة رجال وامرأة – في سجن دمنهور بتهمة القتل والسرقة.

إجمالي الرقم السنوي لعمليات الإعدام عالميا وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كانت تأخذ في الحسبان فقط بالعدد الذي تعلن عنه السلطات الإيرانية بصفة رسمية. ولكن المنظمة قررت في يوليو/تموز 2015 تعديل هذا النهج لأنه لا يعطي صورة كاملة عن حجم عمليات الإعدام في إيران، وهو الأمر الذي ينبغي أن تتحلى السلطات بالشفافية عند الحديث عنه. ومنذ يوليو/تموز 2015، بدأت منظمة العفو الدولية في الجمع بين عدد حالات الإعدام المعلن عنها رسميا إلى جانب الحالات غير المعلنة رسميا ولكن المنظمة تأكدت من وقوعها عبر مصادر موثوق بها. أنظر:

www.amnesty.org/en/latest/news/2015/07/irans-staggering-execution-spree/

وقد حكم القضاء المصري على ما لا يقل عن 538 شخصا بالإعدام، وجاء الكثير من هذه الأحكام في أعقاب محاكمات جائرة. ففي 2 فبراير/شباط 2015، أصدرت محكمة جنايات الجيزة الحكم النهائي على 183 شخصا بالإعدام بعد استطلاع رأي مفتي الديار المصرية. وكانت المحكمة قد شرعت في محاكمة 188 شخصا محاكمة جماعية في العام السابق. والمعروف أن المحاكم الجنائية المصرية يجب عليها أن تحيل القضية إلى مفتي الديار المصرية لأخذ الرأي قبل أن تحكم بالإعدام، إلا أن رأي المفتي يعد استشاريا فقط وليس ملزما للمحكمة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني، خفف الرئيس عبد الفتاح السيسي أحكام الإعدام الصادرة بحق ثلاثة من مواطني سيشل إلى السجن المؤبد. وكان الثلاثة قبل تخفيف الحكم قد حكم عليهم بالإعدام بتهمة الاتجار في المخدرات وأيدت أعلى محكمة في مصر هذا الحكم. كما سجل عفو واحد على الأقل خلال العام، ففي 29 سبتمبر/أيلول برأت المحكمة محمد مغاوري من تهمة التورط "بالإرهاب"، وكان قد حوكم وحكم عليه بالإعدام غيابيا في تلك القضية.

ونفذت **إيران** ما لا يقل عن 977 حالة إعدام في عام 2015، وقد أعلنت السلطات عن 400 إعدام عبر المصادر الرسمية وشبه الرسمية، إلا أن مصادر موثوقة أكدت أن ما لا يقل عن 577 حالة إعدام أخرى قد تمت إلى جانب تلك الحالات التي تم الإعلان عنها رسميا. وتم إعدام ما لا يقل عن 16 امرأة وأربعة أحداث مجرمين. وجاء تنفيذ ما لا يقل عن 58 من حالات الإعدام، التي علمت بها منظمة العفو الدولية، علنا. وصدر العشرات من أحكام الإعدام في إيران خلال العام، إلا أن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من التأكد من أي أرقام موثوق بها.

وكان معظم حالات الإعدام عام 2015 قد نفذ بتهمة ارتكاب جرائم متعلقة بالمخدرات؛ إذ ينص قانون مكافحة المخدرات في إيران على الحكم بالإعدام وجوبيا في مجموعة من الجرائم المتعلقة بالمخدرات، مثل الاتجار بأكثر من 5 كيلوجرامات من المخدرات المشتقة من الأفيون أو بأكثر من 30 جراما من الهيروين أو المورفين أو الكوكايين أو مشتقاتها الكيميائية.

وفي يونيو/حزيران، بدأ سريان قانون جديد للإجراءات الجنائية، يلغي المادة 32 من قانون مكافحة المخدرات التي كانت لا تعطي الحق في الاستئناف ضد أحكام الإعدام الصادرة في الجرائم المتعلقة بالمخدرات، الأمر الذي كان يمثل خرقا فادحا للقانون الدولي. وفي ظل المادة الملغاة، كانت جميع أحكام الإعدام تخضع للتصديق إما من قبل رئيس المحكمة العليا أو النائب العام، اللذين يجوز لهما تعديل الحكم أو إلغائه إذا ارتأيا أنه يتعارض مع الشريعة الإسلامية أو أن القاضي لم يكن أهلا للحكم في القضية.

وفي ديسمبر/كانون الأول، تقدم العديد من نواب البرلمان بمشروع قانون لاستبدال السجن المؤبد بعقوبة الإعدام في حالة الجرائم المتعلقة بالمخدرات التي لا تتضمن أنشطة مسلحة.

وجاء صدور الكثير من أحكام الإعدام في إيران على إثر محاكمات لم تستوف المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. فكثيرا ما تعذر على المتهمين الاتصال بمحاميهم خلال فترة التحقيقات السابقة على المحاكمة، وكانت المحاكم عموما ترفض ادعاءات التعذيب وتسمح باستخدام "الاعترافات" التي تم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب كدليل. وكما حدث في سنوات سابقة، واصلت المحاكم الإيرانية إصدار أحكام الإعدام في جرائم مبهمة الصياغة وفضفاضة للغاية، ولا تعد جرائم جنائية متعارف عليها في ظل قانون حقوق الإنسان الدولي، ولا ترقى إلى حد "الجرائم الأشد

خطرا".[166]

ففي يوليو/تموز، حكم على محمد علي طاهري بالإعدام بتهمة "نشر الفساد في الأرض" لقيامه بتكوين جماعة روحانية تسمى "عرفان حلقة"، وبتهمة نشر معتقدات وممارسات وصفتها السلطات بأنها "منحرفة" وبأنها تفضي إلى "الإطاحة الناعمة" بالحكم من خلال إضعاف القناعات الدينية في نفوس الناس.[167] إلا أن المحكمة العليا ألغت حكم الإعدام في ديسمبر/كانون الأول بعدما خلصت إلى أن أنشطة محمد علي طاهري قبل القبض عليه عام 2011 لا ترقى إلى درجة "نشر الفساد في الأرض"، وفقا للتعريف الوارد في قانون العقوبات الإسلامي القديم (الذي ظل ساريا حتى 2013 إلى أن تم اعتماد قانون العقوبات الإسلامي الجديد). وظل طاهري خاضعا للتحقيق بشأن عدة ادعاءات أخرى مثل "الردة" و"سب النبي"، وهي أمور تصل عقوبتها إلى الإعدام.

وفي 26 أغسطس/آب تم إعدام بهروز الخاني، البالغ من العمر 30 عاما وهو رجل من الأقلية الكردية بإيران، على الرغم من أنه كان لا يزال بانتظار نتيجة الاستئناف أمام المحكمة العليا. وكان قد حكم عليه بالإعدام من قبل محكمة ثورية بتهمة "التعاون الفعلي مع حزب الحياة الحرة الكردستاني و"الحرابة"". وعلى الرغم من أنه قال إن "الاعترافات" التي أدلى بها تمت تحت وطأة التعذيب وسوء المعاملة، فقد استخدمت كدليل ضده.

وفي 4 مارس/آذار، أعدم ستة رجال من الأقلية السنية بإيران، وهم حامد أحمدي، وجهانغير دهجاني، وجامشيد دهجاني، وكمال مولاي، وهادي حسيني، وصديق محمدي بتهمة مبهمة الصياغة هي "الحرابة".وتم تنفيذ الإعدام فيهم على الرغم من وجود بواعث قلق خطيرة بشأن عدالة الإجراءات القضائية التي أفضت إلى إدانتهم. وكان الرجال الستة قد أودعوا الحبس الانفرادي خلال فترة الحبس الاحتياطي (السابق على المحاكمة) لعدة أشهر دون السماح لهم بالاتصال بمحاميهم أو أسرهم، وقالوا إنهم التقوا بالمحامين المعينين من قبل المحكمة لأول مرة قبل بدء محاكمتهم ببضع دقائق فقط. وقد عقدت جلسات المحاكمة وراء الأبواب المغلقة وتراوحت مدتها على ما يبدو بين 10 دقائق و30 دقيقة فقط.

وظلت إيران تصدر أحكام الإعدام على الأحداث من المجرمين وتعدمهم فيما يعد خرقا لالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛[168] حيث أن الاتفاقية والعهد يحظران الالتجاء إلى عقوبة الإعدام ضد المجرمين الأحداث.

---

[166] "الجرائم الأشد خطرا" هي الفئة الوحيدة من الجرائم التي يمكن الحكم فيها بالإعدام في ظل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تعد إيران طرفا من أطرافه. وطبقا للمعايير الدولية فإن تفسير "الجرائم الأشد خطرا" يقتصر على الجرائم المتعلقة بالقتل العمد.

[167] احتجز محمد علي طاهري، وهو من سجناء الرأي، لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية الاعتقاد والتعبير وتكوين الجمعيات.

[168] أصبحت دولة إيران طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية عام 1975، وفي اتفاقية حقوق الطفل عام 1994. لمزيد من الاطلاع حول استخدام إيران لعقوبة الإعدام ضد المجرمين الأحداث، أنظر تقرير منظمة العفو الدولية المعنون "أن تكبر وأنت على قائمة الإعدام: عقوبة الإعدام والمجرمون الأحداث في إيران"، يناير/كانون الثاني 2016، على الرابط التالي:

www.amnesty.org/en/documents/mde13/3112/2016/en/

وبنهاية عام 2015 كان هناك ما لا يقل عن 160 حدثا مجرما على قائمة الانتظار لتنفيذ الإعدام، وكان بعضهم قد قضى بالسجن أكثر من عشر سنوات. وجدير بالذكر أن ما لا يقل عن 73 حدثا مجرما أعدموا فيما بين 2005 و2015، منهم أربعة أعدموا عام 2015 وهم جويد صابري، ووزير أمر الدين، وصمد ذهبي، وفاطمة صلبيحي. وخلال هذا العام تمت إعادة محاكمة عدد من الأحداث المجرمين استنادا إلى نصوص قانون العقوبات الإسلامي الجديد لعام 2013، إلا أن القضاء رأى أنهم كانوا يتمتعون بالقدر الكافي من "النمو والنضج العقلي" وقت ارتكاب الجريمة ومن ثم حكم عليهم مرة أخرى بالإعدام.

شُنق صمد ذهبي سرا في سجن ديزل آباد في إقليم كرمانشاه في أكتوبر/تشرين الأول 2015 بتهمة إطلاق النار على راع من رفاقه في أثناء مشاجرة بينهما حول من يرعى أغنامهما، وكان عمره 17 عاما وقت ارتكاب الجريمة. وقد حكمت محكمة جنايات كرمانشاه الإقليمية عليه بالإعدام في مارس/آذار 2013. وقالت أسرته إنها لم تعلم بمصيره إلا بعد أن ذهبت أمه إلى السجن. ولم يتم إبلاغ صمد ذهبي وأسرته بأنه يحق له أن يطلب إلى المحكمة العليا إعادة محاكمته. وكان الفرع السادس بالمحكمة العليا قد أيد حكم الإعدام في فبراير/شباط 2014، على الرغم من أن جهاز المدعي قدم طلبا مكتوبا لإلغاء الحكم في ضوء مواد قانون العقوبات الإسلامي الجديد لعام 2013.

وفي **العراق** تم تنفيذ ما لا يقل عن 26 إعداما، منها ثلاثة في منطقة كردستان العراق حيث تعد حالات إعدام تنفذ في تلك المنطقة منذ عام 2008. وفي 12 أغسطس/آب، شُنق فرهد جعفر محمود وبريفان حيدر كريم وخونشا حسن إسماعيل بعد إدانتهم باختطاف وقتل تلميذتين عمدا في 2011 و2012. وقد صدق مسعود برزاني رئيس الحكومة الإقليمية بكردستان على أحكام الإعدام بعدما أيدتها محكمة النقض. وكان الرئيس برزاني قد امتنع فيما مضى عن التصديق على أحكام الإعدام خلال فترة إيقاف عقوبة الإعدام التي امتدت سبع سنوات.

وصدر ما لا يقل عن 89 حكم إعدام بتهمة ارتكاب جرائم عدة منها الإرهاب والقتل العمد والاختطاف. وكان معظم المحكوم عليهم مواطنين عراقيين، وإن كان بينهم بعض الرعايا الأجانب أيضا.

وفي 8 يوليو/تموز، حكمت المحكمة الجنائية المركزية العراقية في بغداد على 24 رجلا بالإعدام شنقا في إطار المادة 4 من قانون مكافحة الإرهاب لعام 2005 عقب إدانتهم بالضلوع في قتل ما لا يقل عن 1700 من طلاب الكلية الحربية "بمعسكر سبايكر الحربي" الوقع قرب تكريت بمحافظة صلاح الدين يوم 12 يونيو/حزيران 2014. واستندت المحاكمة أساسا، والتي لم تستغرق سوى بضع ساعات، إلى "اعترافات" أدلى بها المتهمون خلال مرحلة الاستجواب، ولقطات مصورة للمذبحة. وطبقا للأنباء التي تحدثت عما دار في قاعة المحكمة، فقد أنكر المتهمون ضلوعهم في مقتل الطلاب وقالوا إن "اعترافاتهم" انتزعت منهم تحت وطأة التعذيب، بينما أنكر بعض المتهمين أنهم كانوا أصلا في منطقة تكريت وقت وقوع المذبحة.

وفي 16 يونيو/حزيران سعى مجلس الوزراء العراقي إلى الإسراع في تطبيق أحكام الإعدام عن طريق الموافقة على مقترح بتعديل قانون الإجراءات الجنائية، بحيث يمنح التعديل وزير العدل سلطة التصديق على أحكام الإعدام إذا لم يصدق الرئيس على أحكام الإعدام النهائية أو إذا لم يعف عن المحكوم عليه أو لم يصدر عفوا عاما أو لم يخفف الحكم النهائي خلال 30 يوما.[169] وكان الرئيس الأسبق جلال طالباني قد رفض التصديق على أي حكم بالإعدام

[169] "مجلس الوزراء يصوت على مشروع قانون بتعديل قانون الإجراءات الجنائية"، وزارة العدل العراقية، 16 يونيو/حزيران 2015، (تاريخ الدخول على الرابط 17 فبراير/شباط 2016):

www.moj.gov.iq/view.1601/

خلال فترة رئاسته. وخلال هذا العام تعرض الرئيس فؤاد معصوم لضغوط كبيرة من جانب نواب البرلمان العراقي ومن عامة الشعب للتصديق على أحكام الإعدام، خاصة في أعقاب مذبحة سبايكر.

وفي 15 يوليو/تموز، ذكر متحدث باسم الرئاسة أن الرئيس فؤاد معصوم بدأ في التصديق على قائمة أحكام الإعدام المعلقة بانتظار التصديق الرئاسي منذ عام 2006، وعددها 662 حكما. وجدير بالذكر أن قانون الإجراءات الجنائية العراقي ينص على أن حكم الإعدام بمجرد تأييده من جانب محكمة النقض يجب إرساله إلى الرئيس ليقرر ما إذا كان سيصدق عليه، أو سيخففه لحكم أقل، أو سيعفو عن المحكوم عليه. وقد شعرت منظمة العفو الدولية بقلق شديد من أن الكثير من أحكام الإعدام التي ربما صدق عليها الرئيس معصوم في عام 2015 تخص أفرادا أدينوا على أساس "اعترافات" أدلوا بها تحت وطأة التعذيب، أو "اعترافات" متلفزة سمح باستخدامها دليلا ضد متهمين آخرين، أو معلومات تم الحصول عليها من مخبرين سريين فيما يعد تجاهلا تاما للضمانات الدولية للمحاكمة العادلة. وكان معظم المحكوم عليهم قد أدينوا في ظل قانون مكافحة الإرهاب لعام 2005.

وفي **إسرائيل** كانت عقوبة الإعدام قد ألغيت بالنسبة للجرائم العادية فقط. وفي يوليو/تموز، رفض الكنيسيت الإسرائيلي مشروع قانون من شأنه أن يسهل على المحاكم العسكرية ومحاكم المناطق الإدارية الحكم بالإعدام على المدانين "بالإرهاب"،[170] حيث كان مشروع القانون يقترح الحكم بإعدام "الإرهابيين" المدانين بناء على موافقة القضاة بأغلبية بسيطة، بدلا من الموافقة بإجماع الآراء حسبما ينص القانون الحالي. وقد استخدمت عقوبة الإعدام مرة واحدة فقط في إسرائيل في حالة أدولف أيكمان عام 1962 بسبب دوره في الهولوكوست.

وفي **الأردن** تم إعدام رجل واحد وامرأة واحدة، حيث حكم على ساجدة الريشاوي بالإعدام، وهي مواطنة عراقية عمرها 45 عاما، بسبب ضلوعها في تفجيرات انتحارية وقعت عام 2005 وأدت إلى مقتل 60 شخصا في عمان، وقد تم شنقها في 4 فبراير/شباط في سجن سواقة. أما زياد الكربولي وهو مواطن عراقي أيضا وعمره 41 عاما فقد شنق في 4 فبراير/شباط في سجن سواقة. وكان قد حكم عليه بالإعدام بعدة تهم منها حيازة متفجرات مما أدى إلى مقتل شخص وإلى جريمة قتل عمد. كما حكم بالإعدام على ما لا يقل عن ثلاثة رجال خلال العام، وجميعهم مواطنون أردنيون. حيث حكم على أحدهم وعمره 56 عاما بتهمة اغتصاب قاصر، بينما حكم بالإعدام على الآخريْن اللذين تراوحا في العمر بين 49 و23 عاما بتهمة القتل العمد.

في **الكويت** لم يتم تنفيذ أي حكم بالإعدام، لكن الكويت أصدرت 14 حكما. وبنهاية العام، كان هناك ما لا يقل عن 11 شخصا محكوما عليه بالإعدام، بينما خففت السلطات ثلاثة أحكام. وفي أثناء مراجعة أوضاع الكويت في إطار المراجعة الدولية العالمية التي أجرتها الأمم المتحدة في يناير/كانون الثاني، رفضت الكويت التوصية بإلغاء عقوبة الإعدام، وبإيقاف تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة ريثما يتم إلغاء عقوبة الإعدام.[171] وقالت الكويت أنها رفضت

---

[170] "الكنيسيت يرفض مشروع قانون بشأن فرض عقوبة الإعدام على الإرهابيين"، ذا تايمز أوف إسرائيل، 15 يوليو/تموز 2014 (تاريخ الدخول على الرابط 17 فبراير/شباط 2016):

www.timesofisrael.com/knesset-rejects-bill-on-death-penalty-for-terrorists/

[171] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقارير الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية العالمية، الكويت، ملحق، رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة: A/HRC/29/17/Add.1، 4 يونيو/حزيران 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول على الرابط 17 فبراير/شباط 2016):

https://documents-dds-

التوصية بإلغاء عقوبة الإعدام لأن المادة 2 من دستور دولة الكويت تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع وأن دين الدولة هو الإسلام.[172]

وطبقا للمعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية من حكومة **لبنان**، لم يتم تنفيذ أي حكم إعدام، في حين أصدر القضاء خمسة أحكام بالإعدام، إلا أن الإعلام اللبناني تحدث عن صدور 23 حكما آخر بالإعدام في فبراير/شباط.[173] وقد تمت مراجعة أوضاع لبنان في إطار المراجعة الدولية العالمية للأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني. وطرحت عملية المراجعة بعض التوصيات بخصوص عقوبة الإعدام، منها تخفيف أحكام الإعدام الصادرة، وإلغاء عقوبة الإعدام، والمصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.[174] وقد طُلب من لبنان دراسة التوصيات وتقديم الرد في موعد أقصاه مارس/آذار 2016.

ولم تسجل منظمة العفو الدولية أي حالات إعدام في **ليبيا**، بينما أصدر القضاء ما لا يقل عن 10 أحكام إعدام. ففي 28 يوليو/تموز، حكم على تسعة رجال بالإعدام بتهم متعلقة بجرائم الحرب وغيرها من الجرائم التي وقعت خلال الصراع المسلح عام 2011. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن محاكمة هؤلاء الرجال لم تستوف المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وكان من بين التسعة المحكوم عليهم بالإعدام ابن العقيد معمر القذافي، سيف الإسلام القذافي، ورئيس جهاز الاستخبارات العسكرية السابق عبد الله السنوسي. وفي أعقاب مراجعة أوضاع ليبيا في إطار المراجعة الدورية العالمية في نوفمبر/تشرين الثاني، لم تقبل ليبيا بتوصية تدعو إلى وقف تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة وإلغاء عقوبة الإعدام.[175]

---

ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/113/21/PDF/G1511321.pdf?OpenElement

[172] المصدر السابق.

[173] "الحكم على 23 بالإعدام في قضية معركة فتح الإسلام 2007"، ذا ديلي ستار، 6 فبراير/شباط 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول على الرابط 29 فبراير/شباط 2016):

www.dailystar.com.lb/News/Lebanon-News/2015/Feb-06/286695-23-sentenced-to-death-over-2007-fatah-al-islam-battle.ashx

"مجلس القضاء اللبناني يحكم على 23 إرهابيا بالإعدام"، المنار نيوز، 7 فبراير/شباط 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول على الرابط 29 فبراير/شباط 2016):

www.almanar.com.lb/english/adetails.php?eid=194511&cid=23&fromval=1&_sm_au_=iVVJ4p0jWqZLS78P

[174] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية العالمية، لبنان، نسخة غير محررة، رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة A/HRC/31/2، 4 نوفمبر/تشرين الثاني، الفقرات 14-20.

[175] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية العالمية، ليبيا، ملحق، رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة .A/HRC/30/16/Add، 15 سبتمبر/أيلول 2015، على الرابط التالي (تاريخ الدخول على الرابط 4

في **المغرب/الصحراء الغربية**، وطبقا للمعلومات التي حصلت عليها المنظمة من الحكومة، لم يتم تنفيذ أي إعدام خلال العام؛ حيث كان آخر إعدام قد نفذ في عام 1993. وقد صدر خلال العام تسعة أحكام إعدام، ولم يتم تخفيف أي حكم أو منح أي عفو.

وفي عمان تم تنفيذ حكمين بالإعدام، بينما لم تصدر أي أحكام جديدة. وتمت مراجعة أوضاع عمان في إطار المراجعة الدولية العالمية في نوفمبر/تشرين الثاني، وتضمنت التوصيات المقدمة إلى عمان اعتماد وقف تطبيق أحكام الإعدام وتبني كافة التدابير اللازمة لإلغاء عقوبة الإعدام.[176] وقد طُلب من عمان دراسة التوصيات وتقديم الرد عليها في موعد أقصاه مارس/آذار 2016. وفي 11 أكتوبر/تشرين الأول 2015، بدأ سريان قانون معدل لمكافحة المخدرات ينص على فرض عقوبة الإعدام في مجموعة من الجرائم المتعلقة بالمخدرات. وفي إطار هذا القانون المعدل يمكن الحكم على كل من يلي بالإعدام: تجار المخدرات والمجرمون الذين يكررون ارتكاب جرائم المخدرات، والموظفون العموميون المسئولون عن مكافحة المخدرات ممن يثبت اتجارهم بها، ومن يستغلون الأحداث أو الأيتام لارتكاب جرائم المخدرات، والمتورطون مع العصابات الدولية للاتجار بالمخدرات، ومن يستغلون سلطاتهم وحصانتهم لارتكاب أو تسهيل ارتكاب جرائم المخدرات.

في **(دولة) فلسطين**، لم يتم تنفيذ أي إعدام. وسجلت منظمة العفو الدولية 12 حكما بالإعدام، منها 10 أصدرتها إدارة حماس القائمة بحكم الأمر الواقع في غزة، واثنان أصدرتهما السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية.

وفي **قطر** لم يتم تنفيذ أي إعدام. وأصدر القضاء تسعة أحكام بالإعدام، وبنهاية العام كان هناك ما لا يقل عن سبعة أشخاص محكوم عليهم بالإعدام، بينما تم تخفيف الحكم عن اثنين على الأقل.

وأعدمت **المملكة العربية السعودية** ما لا يقل عن 158 شخصا (أربعة نساء و154 رجلا) وهو أعلى رقم سجل لحالات الإعدام في السعودية منذ عام 1995. وكان من بين النساء اللاتي أعدمن مواطنتان إندونيسيتان وواحدة من ميانمار ومواطنة سورية. أما الرجال فكان بينهم مواطن من ميانمار وعراقي ومصري وسوداني وإريتري وهنديان وإندونيسيان وإثيوبيان وفلبينيان وثلاثة إيرانيين وثلاثة تشاديين وثلاثة سريلانكيين وأربعة أردنيين و11 يمنيا و13 سوريا و23 باكستانيا و85 سعوديا. ومن بين هؤلاء أعدم 84 بتهمة القتل العمد، و64 بتهمة ارتكاب جرائم متعلقة بالمخدرات، و6 بتهمة الاختطاف والتعذيب و/أو الاغتصاب، وأربعة بتهمة السطو المسلح.

وقد سجلت منظمة العفو الدولية صدور ما لا يقل عن ستة أحكام بالإعدام في المملكة العربية السعودية، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي أكبر من ذلك بكثير. وعلى العكس من حالات الإعدام، فإن أحكام الإعدام الجديدة لا يتم الحديث عنها عموما على نطاق واسع في الإعلام. وبنهاية العام، كان العشرات لا يزالون محكوما عليهم بالإعدام لكن المنظمة لم تستطع التأكد من العدد على وجه الدقة.

مارس/آذار 2016):

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/208/13/PDF/G1520813.pdf?OpenElement

[176] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالمراجعة الدورية العالمية، عمان، نسخة غير محررة، رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة A/HRC/WG.6/23/L.8، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، الفقرات 4-10.

وظلت المملكة العربية السعودية تنفذ الإعدام في معظم الحالات بقطع الرأس وإن كانت بعض الحالات قد تمت رميا بالرصاص على مشهد من الناس، وفي بعض الحالات كانت الجثث تظل معروضة على الملأ بعد الإعدام العلني. وكثيرا ما كانت السلطات تتقاعس عن إبلاغ المحكوم عليهم بالإعدام وأسرهم بقرب إعدامهم، أو عن رد جثث المعدومين إلى أسرهم. ومما يزيد الوضع تعقيدا ذلك القصور الذي يشوب الضمانات القانونية والقضائية في السعودية. فعلى مستوى النصوص القانونية، لا يوجد تحديد دقيق في تعريف معظم الجرائم مما يجعلها قابلة للتأويل إلى حد كبير من جانب السلطات القضائية. كما أن السلطات كثيرا ما تتقاعس عن تطبيق المعايير المنصوص عليها في القوانين الوطنية وقانون حقوق الإنسان الدولي فيما يتعلق بالمحاكمات، وأبرز مثال على ذلك أنها درجت على حرمان المعتقلين من الحق في توكيل محام ومن الحق في الاستئناف بصورة سليمة. ومن أبرز المخاوف التي لا تزال قائمة في هذا الشأن أن "الاعترافات" المنتزعة تحت وطأة التعذيب أو الإكراه أو الإجبار تستعمل كثيرا رغم كونها الدليل الوحيد في حالات فرض عقوبة الإعدام.

وظلت المملكة العربية السعودية تستخدم عقوبة الإعدام ضد الرعايا الأجانب بصورة غير متناسبة من أوضاعهم، حيث إن معظمهم من العمال المهاجرين الذين لا يعرفون العربية، وهي اللغة التي يتم استجوابهم بها في أثناء الاحتجاز والتي تجري بها المحاكمات. وكثيرا ما كان الرعايا الأجانب يحرمون من المساعدة الكافية في مجال الترجمة. كما أن سفاراتهم وقنصلياتهم لا يتم إخطارها فورا بالقبض عليهم ولا حتى بإعدامهم. وفي عام 2015، كانت 73 حالة إعدام من إجمالي 158 حالة سجلتها منظمة العفو الدولية في السعودية حالات إعدام رعايا أجانب أي بنسبة 46%

أُعدمت ست زينب بنت دوهري روبا، وهي خادمة إندونيسية، في 14 أبريل/نيسان في المدينة بتهمة قتل مخدومها عام 1999،. وطبقا لمصادر إعلامية في عام 1999، فقد أدلت ست زينب "باعتراف" خلال استجواب الشرطة لها، وبناء عليه تم الحكم عليها بالإعدام. لكنها لم تحظ بتمثيل قانوني طوال فترة الاحتجاز والمحاكمة، ولم تتمكن من الاتصال بممثل عن قنصلية بلادها خلال استجواب الشرطة لها. وقد اشتبهت الشرطة في أنها تعاني من مرض نفسي وقت الاستجواب.

ولم يتم إخطار أسرتها ولا الحكومة الإندونيسية مسبقا بإعدامها. وكانت السلطات السعودية قد انتظرت أكثر من 15 عاما حتى بلغ أصغر أبناء الضحية سن الرشد كي تستطيع أسرة الضحية إما العفو عنها وإما المطالبة بإعدامها إعمالا لمبدأ القصاص.

نظرا للصراع الداخلي المسلح بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة فقد تعذر التأكد مما إذا كانت أي عمليات إعدام قانونية قد تمت أم لا في **سوريا** خلال عام 2015،[177] بينما صدر ما لا يقل عن 20 حكما بالإعدام في سوريا.[178]

[177] لا يشتمل ذلك على الأنباء المتعلقة بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء وغيره من حالات القتل غير المشروعة من جانب كل من القوات الحكومية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة خلال الصراع المسلح، أو حالات الوفاة في الحجز من جراء التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة.

[178] تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014)، 2165 (2014)، 2191 (2014)، 23 يوليو/تموز

وفي **تونس**، أصدر القضاء 11 حكما بالإعدام، ولم يتم تنفيذ أي حكم. وفي يوليو/تموز، تم اعتماد قانون جديد ينص على استخدام عقوبة الإعدام في حالة الجرائم المتعلقة بالإرهاب.

وقامت **الإمارات العربية المتحدة** بإعدام شخص واحد فقط، بينما حكمت على ثمانية بالإعدام. وتم تخفيف 12 حكما، منها 10 على إثر دفع الدية، في حين تم العفو على شخص واحد.

وفي **اليمن**، قامت السلطات بتنفيذ ما لا يقل عن 8 حالات إعدام فيما بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار. ونظرا للصراع الداخلي المسلح بين الحكومة اليمنية التي يدعمها ائتلاف عسكري تتزعمه السعودية، وجماعة الحوثيين المسلحة، تعذر التأكد من حدوث أي عمليات إعدام قانونية أم لا في اليمن فيما بين نهاية مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول 2015.[179] وتعتقد منظمة العفو الدولية أن عددا من أحكام الإعدام قد صدر في اليمن، لكن لم تتوافر لها معلومات كافية لتحدد رقما موثوقا به.

2015، رقم الوثيقة في فهرس الأمم المتحدة S/2015/561، فقرة 22، على الرابط التالي (تاريخ الدخول على الرابط 4 مارس/آذار 2016):

www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_2015_561.pdf?_sm_au_=iVVHJHs2QRHH0JQj

[179] أقل رقم لحالات الإعدام التي تمكنت منظمة العفو الدولية من التأكد من وقوعها فيما بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2015 لا يتضمن ما جاء بالأنباء عن عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء أو غيرها من حالات القتل غير المشروعة من جانب الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة خلال الصراع المسلح، أو حالات الوفاة في الحجز من جراء التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة.

منطقة إفريقيا - جنوب الصحراء الكبرى

التوجهات على مستوى المنطقة

- سجَّلت منظمة العفو الدولية تنفيذ إعدامات في أربع من دول إفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، بزيادة دولة واحدة عن العدد في عام 2014.
- عاودت تشاد تنفيذ عمليات الإعدام، وكانت قد توقفت عن تنفيذ الإعدامات لما يزيد عن 10 سنوات.
- انخفض عدد أحكام الإعدام المسجَّل بشكل كبير من 909 أحكام في عام 2014 إلى 443 حكماً في عام 2015. ويُعزى ذلك إلى الانخفاض الكبير في عدد الأشخاص الذين حكم عليهم بالإعدام في نيجيريا.
- أُلغيت عقوبة الإعدام في كل من مدغشقر وجمهورية الكونغو.

عمليات الإعدام وأحكام الإعدام المسجَّلة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أُعدم ما لا يقل عن 43 شخصاً بموجب أحكام قضائية في أربع دول، وهي: تشاد (10)، الصومال (25+؛ حكومة الصومال الاتحادية 17+، جمهورية أرض الصومال 6+، ولاية أرض جوبا 2+)، جمهورية جنوب السودان (5+)، والسودان (3).

صدر ما لا يقل عن 443 أحكام بالإعدام في 21 دولة، وهي: بتسوانا (1)، وبوركينا فاسو (2)، والكاميرون (91+)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (28)، وإثيوبيا (3)، وغامبيا (3)، وغانا (18)، وكينيا (30)، وملاوي (3)، ومالي (10)، موريتانيا (5)، نيجيريا (171)، وسيراليون (13)، والصومال (5+؛ حكومة الصومال الاتحادية 4+، وجمهورية أرض الصومال 1+)، وجنوب السودان (17+)، والسودان (18)، وتنزانيا (5+)، وأوغندا (1)، وزامبيا (7+)، وزيمبابوي (2+)

وشهدت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعض التطورات الإيجابية بشأن عقوبة الإعدام خلال عام 2015.

ففي غضون العام، أُلغيت عقوبة الإعدام في كل من مدغشقر وجمهورية الكونغو، وبذلك زاد عدد دول المنطقة التي ألغت عقوبة الإعدام إلى 18 دولة. وسجَّلت منظمة العفو الدولية انخفاضاً طفيفاً في عدد عمليات الإعدام في المنطقة، حيث أُعدم 43 شخصاً في عام 2015 بينما أُعدم 46 شخصاً في عام 2014. وطُرحت مشاريع قوانين لإلغاء عقوبة الإعدام في ثلاث دول، هي بوركينا فاسو وغينيا وكينيا، ولكن لم يتم إقرار أي منها بحلول نهاية عام 2015.

وبالرغم من هذا التقدم، فقد كان استئناف تنفيذ الإعدامات في تشاد، بعد 12 سنة من التوقف عن تنفيذ الإعدامات، بمثابة انتكاسة في المنطقة.

وسجَّلت منظمة العفو الدولية انخفاضاً بنسبة 51 بالمئة في عدد أحكام الإعدام الصادرة، وإن كان عدد الدول التي أصدرت فيها المحاكم مثل هذه الأحكام قد تزايد من 18 دولة في عام 2014 إلى 21 دولة في عام 2015. والأرجح أن يكون الانخفاض الحاد في عدد أحكام الإعدام المسجَّلة راجعاً إلى الانخفاض الكبير في عدد الأشخاص الذين حكم

عليهم بالإعدام في نيجيريا.

وخضعت سجلات ست دول في المنطقة للفحص بموجب آلية "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وهي ليبيريا، وغينيا، وملاوي، وموريتانيا، وليسوتو، وكينيا. ورفضت الدول الست جميعها توصيات بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام.

وخلال العام، اتخذت "اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" ("اللجنة الإفريقية") بعض الخطوات الإيجابية. ففي الدورة العادية السادسة والخمسين، والتي عُقدت في مدينة بانجول في غامبيا في الفترة من 21 إبريل/نيسان إلى 7 مايو/أيار، بحثت "اللجنة الإفريقية" واعتمدت مشروع البروتوكول الملحق "بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب"، والخاص بإلغاء عقوبة الإعدام في المنطقة.[180] وأُرسل مشروع البروتوكول إلى الاتحاد الإفريقي لاعتماده رسمياً. إلا إن "اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية" المنبثقة عن الاتحاد الإفريقي قررت، في نوفمبر/تشرين الثاني، الإحجام عن دراسة مشروع البروتوكول متعللة بعدم وجود أساس قانوني للقيام بذلك. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، اعتمدت "اللجنة الإفريقية" التعليق العام رقم 3 على "الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" (المادة 4)، والذي سبق أن صاغه "فريق العمل المعني بعقوبة الإعدام وأعمال القتل خارج نطاق القضاء والقتل بإجراءات موجزة والقتل التعسفي" التابع للجنة. وينص التعليق العام على أن "الميثاق الإفريقي" لا يتضمن أية بنود تقر بتطبيق عقوبة الإعدام، حتى في ظروف محدودة.

التطورات على مستوى البلدان

لم تصدر أحكام جديدة بالإعدام ولم تُنفذ أية إعدامات في **بنين**. وكان آخر إعدام قد نُفذ في البلاد في عام 1987، على حد علم منظمة العفو الدولية. وبحلول نهاية العام، كان هناك 14 شخصاً مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام، وهم 10 من مواطني بنين واثنان من نيجيريا وواحد من توغو وآخر من ساحل العاج.

ولم تُنفذ أية إعدامات في **بتسوانا**، وفقاً للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية من الحكومة. وصدر حكم واحد بالإعدام، في 27 يوليو/تموز. ولم تُخفف أية أحكام بالإعدام، ولم تصدر قرارات بالعفو. وكان هناك أربعة أشخاص، عمر أولهم 34 سنة والثاني 35 سنة والثالث 54 سنة والرابع 35 سنة، مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام بحلول نهاية العام.

ولم تُنفذ أية إعدامات في **بوركينا فاسو**، وصدر فيها حكمان بالإعدام. وفي غضون العام، طرح المجلس الوطني

[180] البيان النهائي الصادر عن الدورة العادية السادسة والخمسين للجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، 21 إبريل/نيسان – 7 مايو/أيار 2015. مُتاح على الموقع:

http://www.achpr.org/files/sessions/56th/info/communique56/56thos_final_communique_en.pdf

(تاريخ الاطلاع: 2 مارس/آذار 2016)

الانتقالي مشروع قانون لإلغاء عقوبة الإعدام، ولكنه لم يصوت على اعتماده قبل الانتخابات البرلمانية، التي أُجريت في نوفمبر/تشرين الثاني. وانتهى العام دون اعتماد مشروع القانون.

ولم تسجِّل منظمة العفو الدولية تنفيذ أية إعدامات في **الكاميرون**، بينما صدر فيها ما لا يقل عن 91 حكماً بالإعدام، حيث أصدرت المحاكم العسكرية أحكاماً بالإعدام على 91 شخصاً، بينهم امرأة واحدة و89 شخصاً يُشتبه في انتمائهم إلى جماعة "بوكو حرام".

ولم تسجِّل منظمة العفو الدولية تنفيذ إعدامات أو صدور أحكام بالإعدام في **جمهورية إفريقيا الوسطى**.

وأُعدم 10 أشخاص في **تشاد**. ففي 29 أغسطس/آب، أُعدم 10 من المشتبه في انتمائهم إلى جماعة "بوكو حرام" رمياً بالرصاص، وذلك بعد الحكم عليهم بالإعدام في محاكمة أُجريت في جلسة مغلقة في اليوم السابق. وقد أُدين هؤلاء الأشخاص بتنفيذ الهجومين المتزامنين اللذين أسفرا عن مقتل 38 شخصاً في مدينة نجامينا في يونيو/حزيران. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تُنفذ فيها إعدامات في تشاد منذ عام 2003. وكانت تشاد قد أعلنت في عام 2014 أنها سوف تلغي عقوبة الإعدام، ولكن السلطات أصدرت، في يوليو/تموز 2015، قانوناً جديداً لمكافحة الإرهاب نص على فرض عقوبة الإعدام. وخلال عام 2015، صدرت أحكام بالإعدام على 10 أشخاص في تشاد.

وفي عام 2015، ألغت **جمهورية الكونغو** عقوبة الإعدام. ففي 6 نوفمبر/تشرين الثاني، أُقر دستور جديد تضمن بنداً ينص على إلغاء عقوبة الإعدام. وجاء ذلك عقب استفتاء على تعديلات على الدستور، أُجري في 25 أكتوبر/تشرين الأول. ولم تصدر أية أحكام بالإعدام ولم تُنفذ أية إعدامات في جمهورية الكونغو خلال عام 2015.

ولم تستطع منظمة العفو الدولية التأكد من الأرقام الخاصة بتطبيق عقوبة الإعدام في **جزر القمر**.

ولم تُنفذ أية إعدامات في **جمهورية الكونغو الديمقراطية**. وأصدرت المحاكم أحكاماً بالإعدام على 28 شخصاً. وقضت المحكمة العسكرية العليا بتخفيف أحد أحكام الإعدام،[181] حيث خففت الحكم الصادر ضد دانيال موكالاي من الإعدام إلى السجن 15 سنة. وكان دانيال موكالاي، الذي شغل منصب نائب رئيس أجهزة الشرطة الخاصة، قد حُكم عليه بالإعدام بعد إدانته بقتل فلوريبيرت تشيبيا، الناشط البارز في مجال حقوق الإنسان، وسائقه في عام 2011.

ولم تسجِّل منظمة العفو الدولية صدور أو تنفيذ أية أحكام بالإعدام في **غينيا الاستوائية**.

ولم تسجِّل منظمة العفو الدولية صدور أو تنفيذ أية أحكام بالإعدام في **إريتريا**.

---

[181] "محكمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تخفف حكم الإعدام الصادر ضد ضابط بتهمة قتل ناشط"، "أخبار ياهو"، 17 سبتمبر/أيلول 2015. مُتاح على الموقع:

http://news.yahoo.com/dr-congo-court-commutes-officers-death-sentence-activist-174202273.html

(تاريخ الاطلاع: 23 فبراير/شباط 2016)

وبحلول نهاية العام، كان خمسة أشخاص على الأقل مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام في **إثيوبيا**. ولم تُنفذ أية إعدامات. وقد صدرت أحكام بالإعدام على ثلاثة أشخاص لإدانتهم بتهمة القتل العمد المصحوب بظروف مشددة للعقوبة. وفي يوليو/تموز، قدمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون لمكافحة الاتجار في البشر. وينص المشروع على عدد من العقوبات، من بينها عقوبة الإعدام في الحالات التي يتعرض فيها الضحايا لإصابات شديدة أو للوفاة.[182]

وصدرت ثلاثة أحكام بالإعدام في **غامبيا**، ولم تُنفذ فيها أية إعدامات. ففي 30 مارس/آذار، أصدرت محكمة عسكرية في ثكنات فاجارا في مدينة باكو أحكاماً بالإعدام على ثلاثة جنود لضلوعهم في محاولة الانقلاب عام 2014.[183] ولم يُسمح لأي من ممثلي وسائل الإعلام أو المراقبين المستقلين بدخول المحكمة. وفي يونيو/حزيران، أعلنت الحكومة عن خطط لتعديل الدستور بما يتيح للبرلمان توسيع نطاق عقوبة الإعدام لتشمل أية جريمة تُعتبر خطيرة بما فيه الكفاية.[184] وفي يوليو/تموز، صرَّح الرئيس يحيى جامه بأنه يتعين على السجناء المحكوم عليهم بالإعدام أن يتوقعوا تنفيذ الحكم فيهم، وهو الأمر الذي أثار مخاوف من احتمال إنهاء الإيقاف المشروط لعمليات الإعدام، والذي بدأ في عام 2012، ومن ثم معاودة تنفيذ الإعدامات.

وأصدر الرئيس جامه، بمناسبة مرور 21 سنة على توليه الحكم، عفواً عن عدد من السجناء، بينهم سجناء حُكم عليهم بالإعدام في الفترة من عام 1994 إلى عام 2013.[185] ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكد على وجه الدقة من عدد السجناء المحكوم عليهم بالإعدام الذين شملهم العفو.

ولم تُنفذ أية إعدامات في **غانا**، بينما صدر فيها 18 حكماً بالإعدام، وذلك طبقاً للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية من مصلحة السجون في غانا. وفي نهاية العام، بلغ عدد السجناء على ذمة أحكام بالإعدام 137 شخصاً، بينهم سبعة أجانب. وفي يونيو/حزيران، قرر الرئيس جون ماهاما تخفيف أحكام الإعدام الصادرة ضد

---

[182] "إثيوبيا تدرس مشروع قانون مشدداً ضد تهريب البشر يتضمن الإعدام"، رويترز، 30 يونيو/حزيران 2015. مُتاح على الموقع:

www.reuters.com/article/us-ethiopia-migrants-idUSKCN0PA2A820150630

(تاريخ الاطلاع: 23 فبراير/شباط 2016)

[183] منظمة العفو الدولية، "غامبيا: ينبغي عدم إعدام الجنود الذين حُكم عليهم بالإعدام في محاكمة سرية"، 1 إبريل/نيسان 2015. مُتاح على الموقع:

www.amnesty.org/en/latest/news/2015/04/gambia-soldiers-sentenced-to-death-in-secret-trial-must-not-be-executed/

[184] "الرئيس الغامبي جامه يريد توسيع نطاق عقوبة الإعدام"، "جولوف نيوز"، 23 يونيو/حزيران 2015. مُتاح على الموقع:

www.mofa.gov.gm/President-Jammeh-pardons-prisoners

(تاريخ الاطلاع: 23 فبراير/شباط 2016)

[185] "الرئيس يحيى جامه يصدر عفواً عن أكثر من 250 سجيناً"، وزارة الخارجية، 29 يوليو/تموز 2015. مُتاح على الموقع:

www.mofa.gov.gm/President-Jammeh-pardons-prisoners

(تاريخ الاطلاع: 23 فبراير/شباط 2016)

14 شخصاً إلى السجن مدى الحياة. وعلى مدار العام، لم تتخذ غانا أي إجراء بخصوص التوصيات التي قدمتها "اللجنة المعنية بحقوق الإنسان" التابعة للأمم المتحدة في عام 2014، وبخصوص تنديد اللجنة بإصدار أحكام الإعدام بشكل تلقائي ووجوبي في غانا. وتعطلت المقترحات الخاصة بإلغاء عقوبة الإعدام، والتي طرحتها "لجنة مراجعة الدستور"، وذلك بسبب التأخر في عملية المراجعة.

ولم يُسجل صدور أو تنفيذ أية أحكام بالإعدام في **غينيا**. وبحلول نهاية العام، كان هناك 11 شخصاً مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام. وفي يناير/كانون الثاني، خضع سجل غينيا للفحص بموجب آلية "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وخلالها لم تقبل غينيا توصيات بالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، وبإلغاء عقوبة الإعدام.[186] وفي مايو/أيار، اعتمدت الحكومة اقتراحاً بتعديل قانون العقوبات، يتضمن بنداً بإلغاء عقوبة الإعدام. وفي نهاية العام، لم تكن الجمعية الوطنية (البرلمان) في غينيا قد انتهت من دراسة التعديل المقترح لاعتماده.

ولم تُنفذ أية إعدامات في **كينيا**، بينما صدر فيها 30 حكماً بالإعدام. وبحلول نهاية العام، كان هناك 56 شخصاً مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام. ويُذكر أنه لم يُنفذ أي حكم بالإعدام في كينيا منذ عام 1987. وعُرض على البرلمان مشروع قانون بإلغاء عقوبة الإعدام، ولكنه لم يكن قد أُقر بحلول نهاية العام. وفي يناير/كانون الثاني، خضع سجل كينيا للفحص بموجب آلية "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وخلالها لم تقبل كينيا توصيات بإلغاء عقوبة الإعدام وبالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".[187]

ولم يكن بوسع منظمة العفو الدولية التأكد من الأرقام المتعلقة باستخدام عقوبة الإعدام في **ليسوتو**. وفي يناير/كانون الثاني، خضع سجل ليسوتو للفحص بموجب آلية "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. ولم تقبل ليسوتو التوصيات التالية: إلغاء عقوبة الإعدام؛ والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"؛ وفرض وقف رسمي لتنفيذ عمليات الإعدام تمهيداً لإلغاء عقوبة الإعدام.[188]

---

[186] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، غينيا، إضافة، (وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/29/6/Add.1)، 17 يونيو/حزيران 2015. مُتاح على الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/127/78/PDF/G1512778.pdf?OpenElement

(تاريخ الاطلاع: 22 فبراير/شباط 2016)

[187] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، كينيا، (وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/29/10)، 26 مارس/آذار 2015. مُتاح على الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/064/59/pdf/G1506459.pdf?OpenElement

(تاريخ الاطلاع: 23 فبراير/شباط 2016)

[188] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، ليسوتو، (وثيقة الأمم

ولم تسجِّل منظمة العفو الدولية صدور أو تنفيذ أية أحكام بالإعدام في **ليبيريا**. وفي مايو/أيار، خضع سجل ليبيريا للفحص بموجب آلية "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وخلاله رفضت ليبيريا توصيات بإلغاء عقوبة الإعدام.[189]

وأصدرت **مدغشقر** قانوناً لإلغاء عقوبة الإعدام في يناير/كانون الثاني. ولم تسجِّل منظمة العفو الدولية صدور أو تنفيذ أية أحكام بالإعدام في البلاد. وكانت الجمعية الوطنية (البرلمان) في مدغشقر قد صوَّتت، في ديسمبر/كانون الأول 2014، لصالح مشروع قانون يقضي بأن تحل عقوبة السجن مدى الحياة مع الأشغال الشاقة محل عقوبة الإعدام.

وطبقاً للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية من حكومة **ملاوي**، فقد شهد عام 2015 صدور أحكام بالإعدام على ثلاثة أشخاص، وهم ديكسون إليا، وميشيك تشيغونا، وبول بيسيويك مولانا، وذلك لإدانتهم بتهمة القتل العمد. ولم تُنفذ أية إعدامات في البلاد. وكانت المحكمة العليا في ملاوي قد أصدرت في عام 2007 حكماً بعدم دستورية فرض عقوبة الإعدام وجوبياً. وفي أعقاب الحكم، بدأ مشروع لتخفيف أحكام الإعدام وإصدار أحكام أخرى، وهو المشروع المسمى "مشروع كافانتاياني لإعادة نظر الأحكام". وبمقتضى هذا المشروع، خُفِّفت أحكام بالإعدام إلى أحكام بالسجن، وأفرج عن ما لا يقل عن 46 شخصاً، خلال عام 2015[190]. ولم تصدر أية قرارات بالعفو عن المحكوم عليهم أو ببراءتهم في غضون العام. وكان بول بيسيويك مولانا، وهو مواطن من موزمبيق، الأجنبي الوحيد المسجون على ذمة حكم بالإعدام بحلول نهاية العام. وفي مايو/أيار، خضع سجل ملاوي للفحص بموجب آلية "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وخلاله رفضت ملاوي توصيات بإلغاء عقوبة الإعدام، وبالتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".[191]

المتحدة رقم: A/HRC/29/9)، 20 يناير/كانون الثاني 2015. مُتاح على الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/076/95/pdf/G1507695.pdf?OpenElement

(تاريخ الاطلاع: 23 فبراير/شباط 2016)

[189] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، ليبيريا، إضافة، (وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/30/4/Add.1)، 25 سبتمبر/أيلول 2015. مُتاح على الموقع:

www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/LRSession22.aspx

(تاريخ الاطلاع: 22 فبراير/شباط 2016)

[190] حضر وفد من منظمة العفو الدولية اجتماع الخبراء بشأن " وقف تنفيذ عقوبة الإعدام تمهيدا لإلغائها في المستقبل في ملاوي "، الذي عقد في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

[191] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، ملاوي، (وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/30/5)، 20 يوليو/تموز 2015. مُتاح على الموقع:

https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G15/160/43/PDF/G1516043.pdf?OpenElement

ولم تُنفذ أية إعدامات في **مالي**. وأصدرت المحاكم 10 أحكام بالإعدام. وبحلول نهاية العام، كان هناك 23 شخصاً مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام، بينما خُففت أحكام الإعدام الصادرة ضد 16 شخصاً.

وأصدرت المحاكم خمسة أحكام بالإعدام في **موريتانيا**، وصدر ثلاثة منها في مدينة نواكشوط، واثنان في مدينة نواذيبو. ولم تُنفذ أية إعدامات في البلاد. وبحلول نهاية العام، كان هناك 95 شخصاً، بينهم 13 أجنبياً، مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، خضع سجل موريتانيا للفحص بموجب آلية "الاستعراض الدوري الشامل" في مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة. وقد رفضت موريتانيا التوصيات التالية: وقف تطبيق عقوبة الإعدام؛ وإلغاء عقوبة الإعدام؛ والتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق "بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية".[192]

ولم تشهد **النيجر** صدور أو تنفيذ أية أحكام بالإعدام في غضون العام. وكان هناك ستة أشخاص مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام بحلول نهاية العام.

ولم تُنفذ أية إعدامات في **نيجيريا** خلال عام 2015، وكان آخر إعدام قد نُفذ في البلاد في عام 2013. وطبقاً للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية من مصلحة السجون في نيجيريا، فقد صدرت أحكام بالإعدام ضد 171 شخصاً في غضون عام 2015. ويُعد هذا العدد منخفضاً بنسبة نحو 74 بالمئة عن عدد أحكام الإعدام المسجَّل في عام 2014، وهو 659 حكماً. كما أفادت مصلحة السجون في نيجيريا بأن قد تم إصدار 26 عفواً؛ وتم تبرئة 41 سجينا ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام؛ و1677 شخصاً على ذمة حكم الإعدام، من بينهم خمسة أجانب مسجونين. وخلال العام، تم تخفيف 121 حكماً بالإعدام.

تخفيف أحكام الإعدام الصادرة ضد 66 جندياً

في 19 ديسمبر/كانون الأول، أعلن الجيش النيجيري أن أحكام الإعدام رمياً بالرصاص الصادرة من المحكمة العسكرية العامة ضد 66 جندياً قد خُففت إلى السجن 10 سنوات لكل منهم. وكان الجنود قد أُحيلوا إلى المحكمة العسكرية بعدة تهم، من بينها: التآمر الجنائي؛ والتآمر لتدبير تمرد مسلح؛ والتمرد المسلح؛ وعدم إطاعة أوامر معينة؛ والعصيان؛ وتوجيه اتهامات كاذبة. وبعد سلسلة من الالتماسات، أمر رئيس أركان الجيش، اللواء توكور يوسفو بوروتاي، بإجراء مراجعة قانونية للقضية، واستناداً إلى التوصيات التي قُدمت له، قرر تخفيف أحكام الإعدام الصادرة ضد الجنود.

وفي 18 فبراير/شباط، أعلن النائب العام ومفوض العدل في ولاية لاغوس قرار الحكومة بالإبقاء على عقوبة الإعدام في القوانين الجنائية لولاية لاغوس، وذلك بعد دراسة نتائج استبيان بهذا الصدد، حيث أشارت إلى أن غالبية من شاركوا في الاستبيان قد أيدوا استخدام عقوبة الإعدام. وقد شمل الاستبيان ألفي شخص من الجمهور اختيروا

(تاريخ الاطلاع: 23 فبراير/شباط 2016)

[192] مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، موريتانيا، نسخة غير محررة (وثيقة الأمم المتحدة رقم: A/HRC/31/6)، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2015. مُتاح على الموقع:

www.upr-info.org/sites/default/files/document/session_23_-_november_2015/a_hrc_31_6.pdf

(تاريخ الاطلاع: 23 فبراير/شباط 2016)

بصورة عشوائية، بالإضافة إلى 100 شخص لهم صلات وثيقة بإجراءات ونظم القضاء الجنائي.

وفي يونيو/حزيران، أصدرت محكمة الشريعة العليا في ولاية كانوا حكماً بالإعدام ضد العلامة عبد العزيز داودا (ويُعرف أيضاً باسم عبد الانياس) وثمانية من أتباعه بينهم امرأة، وذلك بتهمة التجديف. وقضت المحكمة بأن التعليقات التي قيلت عن النبي محمد صلى الله عليه وسلم، خلال احتفال ديني، كانت تنطوي على التجديف. وقد أُجريت المحاكمة سراً لتجنب وقوع أحداث عنف، بعد أن قامت حشود بإشعال النار في جزء من محكمة الشريعة عندما مثل المتهمون في المحكمة للمرة الأولى، في 22 مايو/أيار.

وفي يونيو/حزيران أيضاً، أمرت المحكمة العليا في ولاية كانو بالإفراج عن وسيلة تاسيو. وكانت وسيلة، وهي من الأحداث، قد أُجبرت على الزواج وهي في سن الثالثة عشرة، واتُّهمت بقتل زوجها وثلاثة أشخاص آخرين عمداً. وقد جاء قرار المحكمة بعد أن أسقطت النيابة القضية ضد وسيلة، التي كان يتهددها خطر الحكم عليها بالإعدام في حالة محاكمتها وإدانتها.

ولجأت عدة ولايات في نيجيريا إلى تطبيق عقوبة الإعدام رداً على التزايد في حوادث الاختطاف في البلاد. ففي سبتمبر/أيلول، أقرت ولاية كروس ريفر مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام على مرتكبي جرائم الاختطاف. وفي أكتوبر/تشرين الأول، أعلن ديفيد أوماهي، حاكم ولاية إيبوني، أنه مستعد للتوقيع على إذن بتنفيذ حكم الإعدام في أي مختطف يصدر ضده حكم بالإدانة في الولاية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني، أقر المجلس التشريعي في ولاية إيكيتي مشروع قانون يقضي بفرض عقوبة الإعدام على مرتكبي جرائم الاختطاف في الولاية.

وفي غضون العام، دعت عدة شخصيات ومنظمات بارزة، من بينها مؤتمر العمال النيجيري وأحد الأساقفة والمراقب العام لمصلحة الجمارك النيجيرية، إلى استخدام عقوبة الإعدام للتصدي للفساد. ومع ذلك، فقد انقضى العام دون اتخاذ خطوات تشريعية لتوسيع نطاق عقوبة الإعدام لتشمل الفساد.

العفو عن موسيز أكاتوغبا

كان موسيز أكاتوغبا في السادسة عشرة من عمره عندما قُبض عليه في عام 2005 بتهمة السطو المسلح، وهي جريمة قال إنه لم يرتكبها. وقال موسيز أكاتوغبا لمنظمة العفو الدولية إن عدداً من ضباط الشرطة ضربوه مراراً بالمناجل والهراوات، وكبلوه وعلقوه في السقف لعدة ساعات، ثم استخدموا كماشات لنزع أظافر يديه وقدميه. وبعد ذلك، أُجبر على التوقيع على "اعترافين" كانا مكتوبين سلفاً. وبعد أن أمضى ثماني سنوات في السجن، صدر الحكم عليه، في 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، بالإعدام شنقاً. وفي 28 مايو/أيار 2015، أصدر إيمانويل أودواغان، حاكم ولاية دلتا آنذاك، عشية انتهاء فترة حكمه، عفواً شاملاً عن موسيز أكاتوغبا. كما قرر الحاكم تخفيف أحكام الإعدام الصادرة ضد ثلاثة أشخاص آخرين إلى أحكام بالسجن.

ولم تُنفذ أية إعدامات في **سيراليون**، بينما أصدرت المحاكم 13 حكماً بالإعدام. وبحلول نهاية العام، كان 21 شخصاً مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام. ولم يتم إلغاء عقوبة الإعدام خلال العام، بالرغم من التعهد الدولي الذي قطعته سيراليون أمام "لجنة مناهضة التعذيب" التابعة للأمم المتحدة في عام 2014 بأنها سوف تلغي عقوبة الإعدام في غضون أسابيع.

وفي **الصومال**، أُعدم ما لا يقل عن 25 شخصاً، من بينهم 17 شخصاً أُعدموا في المناطق الخاضعة لسلطة حكومة الصومال الاتحادية؛ وستة أشخاص أُعدموا في جمهورية أرض الصومال؛ واثنان أُعدما في ولاية أرض جوبا.[193] وصدرت خمسة أحكام بالإعدام على الأقل، من بينها أربعة في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الصومال الاتحادية؛ وحكم واحد في جمهورية أرض الصومال. وبحلول نهاية العام، كان ما لا يقل عن 50 شخصاً مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام في البلاد.

وسجَّلت منظمة العفو الدولية إعدام خمسة أشخاص على الأقل، وصدور أحكام بالإعدام ضد ما لا يقل عن 17 شخصاً في جنوب السودان. وبحلول نهاية العام، كان 305 أشخاص على الأقل مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام.

وفي **السودان**، أُعدم ثلاثة أشخاص، وصدرت أحكام بالإعدام ضد 18 شخصاً لإدانتهم بتهم من قبيل: الاعتداء على طفل، واغتصاب طفل، والضلوع في أنشطة جماعات مسلحة. وأصدر الرئيس عمر البشير عفواً عن خمسة أشخاص محكوم عليهم بالإعدام.

وطبقاً للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية من حكومة **سوازيلند**، لم تصدر أية أحكام بالإعدام ولم تُنفذ أية إعدامات في البلاد خلال العام. وكان شخص واحد، وهو من سوازيلند، مسجوناً على ذمة حكم بالإعدام بحلول نهاية العام. وقرر الملك تخفيف حكم الإعدام الصادر ضد شخصين إلى السجن مدى الحياة.

ولم تُنفذ أية إعدامات في **تنزانيا**، وأصدرت المحاكم خمسة أحكام بالإعدام على الأقل.

وصدر حكم واحد بالإعدام في **أوغندا**، ولم تُنفذ أية إعدامات. وبحلول نهاية العام، كان 215 شخصاً مسجونين على ذمة أحكام بالإعدام. وفي فبراير/شباط، طلب الرئيس يوري موسيفيني من القضاة إصدار أحكام بالإعدام ضد مرتكبي جرائم القتل العمد، وقال إن القضاة يتساهلون دونما داعٍ مع مرتكبي جرائم القتل العمد، وهو الأمر الذي يقلل من ثقة الرأي العام في القضاء.[194]

وفي **زامبيا**، صدرت أحكام بالإعدام ضد سبعة أشخاص على الأقل، ولم تُنفذ أية إعدامات. وفي 16 يوليو/تموز، قرر الرئيس إدغار لونغو تخفيف أحكام الإعدام الصادرة ضد 332 شخصاً إلى السجن مدى الحياة.

وطبقاً للمعلومات التي تلقتها منظمة العفو الدولية من حكومة **زيمبابوي**، لم تُنفذ أية إعدامات ولم تصدر أية أحكام بالإعدام في البلاد. إلا إن بعض وسائل الإعلام في زيمبابوي أفادت بصدور حكمين بالإعدام، أحدهما في فبراير/شباط والثاني في يونيو/حزيران.[195] وبحلول نهاية العام، كان ما لا يقل عن 92 شخصاً مسجونين على

---

[193] لا تشمل هذه الأرقام ما تردد عن أعمال قتل علنية بشكل غير قانوني نفذتها بعض جماعات المعارضة المسلحة في الصومال، مثل جماعة "الشباب".

[194] "موسيفيني يطالب بتوقيع عقوبة الإعدام على مرتكبي القتل العمد"، صحيفة "نيو فيجن"، 24 يناير/كانون الثاني 2015. مُتاح على الموقع:

www.newvision.co.ug/new_vision/news/1321330/museveni-death-penalty-murderers

(تاريخ الاطلاع: 24 فبراير/شباط 2016)

[195] "الحكم بإعدام قاتل طفل"، صحيفة "هيرالد"، 5 فبراير/شباط 2015. مُتاح على الموقع:

ذمة أحكام بالإعدام، بينما خُففت أحكام الإعدام عن سبعة أشخاص.

---

www.herald.co.zw/child-killer-sentenced-to-death/

(تاريخ الاطلاع: 26 فبراير/شباط 2016)

"حكم بالإعدام ضد شخص بقر بطن عجوز في الثالثة والثمانين وسرقه"، صحيفة "نيو زمبابوي"، 19 يونيو 2015. مُتاح على الموقع:

www.newzimbabwe.com/news-23263-Man+rips+83+yr-old%E2%80%99s+stomach,+robs+him/news.aspx

(تاريخ الاطلاع: 26 فبراير/شباط 2016)

الملحق 1: أحكام الإعدام وما نفذ من أحكام في 2015

لا يغطي هذا التقرير سوى الاستخدام القضائي لعقوبة الإعدام. ولا تنشر منظمة العفو الدولية سوى الأرقام التي تستطيع التأكد منها على نحو معقول، رغم أن الأرقام الحقيقية لبعض البلدان تزيد على ما ننشره بصورة كبيرة. وتخفي بعض الدول عن قصد ما تقوم به من إجراءات بشأن عقوبة الإعدام؛ بينما لا تحتفظ أخرى ببيانات تتضمن الأرقام المتصلة بما يصدر من أحكام أو ما ينفذ منها.

وحيثما تظهر علامة "+" بعد رقم يلي اسم بلد ما- وعلى سبيل المثال، مصر (22+)- يعني ذلك أن منظمة العفو الدولية قد تمكنت من التأكد من وقوع 22 عملية إعدام أو صدور هذا العدد من الأحكام في مصر، ولكنها تعتقد أن العدد الحقيقي يزيد على 22. وحيثما تظهر علامة "+" بعد اسم بلد دون رقم- وعلى سبيل المثال، إيران (+)- فإن ذلك يعني أن منظمة العفو الدولية قد تحققت من وقوع إعدامات أو صدور أحكام بالإعدام (تزيد على واحد) في البلاد، ولكنها لم تتمكن من الحصول على معلومات كافية لتقديم رقم ذي مصداقية للحد الأدنى منها. وعند حساب العدد الإجمالي العالمي أو الإقليمي، فإن علامة (+) قد عنت 2، بما في ذلك للصين.

عمليات الإعدام التي أبلغ عنها في 2015

الصين 1,000+

إيران 977+

باكستان 326

المملكة العربية السعودية 158+

الولايات المتحدة الأمريكية 28

العراق 26+

الصومال 25+ (الحكومة الاتحادية للصومال 17+؛ أرض الصومال 6+؛ جوبالاند 2+)

مصر 22+

إندونيسيا 14

تشاد 10

اليمن 8+

تايوان 6

جنوب السودان +5

بنغلاديش 4

سنغافورة 4

اليابان 3

السودان 3

الأردن 2

عمان 2

أفغانستان 1

الهند 1

الإمارات العربية المتحدة 1

ماليزيا +

كوريا الشمالية +

فيتنام +

أحكام الإعدام التي أبلغ عنها في 2015

الصين +

مصر 538+

بنغلاديش 197+

نيجيريا 171

باكستان 121+

كاميرون 91+

العراق 89+

الهند 75+

الجزائر 62+

الولايات المتحدة الأمريكية 52

سري لنكا 51+

فيتنام 47+

إندونيسيا 46+

ماليزيا 39+

كينيا 30

جمهورية الكونغو الديمقراطية 28

لبنان 28

لاوس 20+

سوريا 20+

غانا 18

السودان 18

ميانمار 17+

جنوب السودان 17+

الكويت 14

سيراليون 13

أفغانستان 12+

(دولة) فلسطين 12+

تونس 11

ليبيا 10+

تشاد 10

مالي 10

المغرب/الصحراء الغربية 9

قطر 9

تايوان 9

ترينيداد وتوباغو 9

البحرين 8

الإمارات العربية المتحدة 8

تايلند 7+

زامبيا 7+

المملكة العربية السعودية 6+

الصومال 5+ (الحكومة الاتحادية للصومال 4+؛ أرض الصومال 1+)

سنغافورة 5+

تنزانيا 5+

اليابان 4

الأردن 3+

إثيوبيا 3

غامبيا 3

ملاوي 3

جزر المالديف 3

بيلاروس 2+

منغوليا 2+

زيمبابوي 2+

بوركينا فاسو 2

أوغندا 1

بوتسوانا 1

بروناي دار السلام 1

كوريا الجنوبية 1

كوريا الشمالية +

إيران +

اليمن +

الملحق 2: الدول التي ألغت عقوبة الإعدام والتي واصلت تطبيقها حتى 31 ديسمبر/تشرين الأول 2015

ألغى ما يربو على ثلثي دول العالم عقوبة الإعدام في القانون أو الواقع العملي حتى الآن. وكانت الأرقام، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015، على النحو التالي:

دول ألغت العقوبة على جميع الجرائم: 102

دول ألغت العقوبة على الجرائم العادية فقط: 6

دول ألغت العقوبة في الواقع العملي: 32

دول ألغت العقوبة في القانون أو الواقع العملي: 140

العدد الإجمالي للدول التي ألغت العقوبة في القانون أو الواقع العملي: 58

وفيما يلي قوائم بالدول التي تشملها كل من هذه الفئات الأربع:

1. الدول التي ألغت العقوبة على جميع الجرائم

الدول التي لا تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لأية جريمة من الجرائم:

ألبانيا، أندورا، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بوروندي، كمبوديا، كابو فيردي، كندا، كولومبيا، جزر كوك، (جمهورية) الكونغو، كوستا ريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، إستونيا، فنلندا، فيجي، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا- بيساو، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، المجر، آيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، كيريباتي، قرغيزستان، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مدغشقر، مالطا، جزر مارشال، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيفي، النرويج، بالاو، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، ساموا، سان مارينو، ساو تومي وبرينسيب، السنغال، صربيا (شاملة كوسوفو)، سيشل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، أسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، توغو، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة،

أوروغواي، أوزبكستان، فاواتو، فنزويلا.

2. الدول التي ألغت العقوبة على الجرائم العادية فقط

الدول التي تنص قوانينها على عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم استثنائية فقط من قبيل الجرائم الخاضعة للقانون العسكري أو المرتكبة في ظروف استثنائية:

البرازيل، شيلي، السلفادور، إسرائيل، كازاخستان، بيرو.

3. الدول التي لا تطبق العقوبة في الواقع العملي

الجزائر، بنين، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، كاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، إريتريا، غانا، غرينادا، كينيا، لاوس، ليبيريا، ملاوي، جزر مالديف، مالي، موريتانيا، منغوليا، المغرب، ميانمار، ناورو، النيجر، بابوا غينيا الجديدة، روسيا الاتحادية [196]، سيراليون، كوريا الجنوبية، سري لنكا، سوازيلاند، طاجيكستان، تنزانيا، تونغا، تونس، زامبيا.

4. الدول التي ما زالت تطبق العقوبة

الدول التي ما زالت تطبق عقوبة الإعدام بالنسبة للجرائم العادية:

أفغانستان، أنتيغوا وباربودا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، باربادوس، بيلاروس، بليز، بوتسوانا، تشاد، الصين، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، كوبا، دومينيكا، مصر، غينيا الاستوائية، إستونيا، غامبيا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، الهند، إندونيسيا، إيران، العراق، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لبنان، ليسوتو، ليبيا، ماليزيا، نيجيريا، كوريا الشمالية، عمان، باكستان، (دولة) فلسطين، قطر، سانت كيتس ونويس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وغرينادين، ، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، الصومال، جنوب السودان، السودان، سوريا، تايوان، تايلند، ترنيداد وتوباغو، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، فيتنام، اليمن، زيمبابوي.

[196] فرضت روسيا الاتحادية حظراً على تنفيذ أحكام الإعدام في أغسطس/آب 1996. بيد أنها نفذت عمليات إعدام ما بين 1996 و1999 في جمهورية الشيشان.

الملحق 3: التصديق على المعاهدات الدولية حتى 31 ديسمبر/تشرين الأول 2015

اعتمد المجتمع الدولي أربع معاهدات دولية تنص على إلغاء عقوبة الإعدام. وإحدى هذه تشمل العالم بأسره؛ بينما تختص الثلاث الأخرى بأقاليم بعينها.

وفيما يلي توصيف موجز للمعاهدات الأربع، وقائمة بالدول الأطراف في المعاهدات، وقوائم بالدول التي وقعت على هذه المعاهدات دون أن تصدق عليها، حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2015. (يمكن للدول أن تصبح أطرافاً في المعاهدات إما بالانضمام إليها أو بالتصديق عليها. ويشير التوقيع إلى مقاصد الدولة في أن تصبح طرفاً في وقت لاحق عبر التصديق. والدول ملزمة بمقتضى القانون الدولي باحترام أحكام المعاهدات التي تصبح طرفاً فيها، وبأن لا تفعل ما يمكن أن يحبط هدف وغرض المعاهدة التي وقعت عليها).

البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1989، عالمي النطاق. وينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب، إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت مصادقتها على البروتوكول أو انضمامها إليه. ويمكن لأية دولة طرف في "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، بنين، بوليفيا، البوسنة والهرسك، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستا ريكا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، جيبوتي، إكوادور، السلفادور، أستونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غينيا- بيساو، هندوراس، المجر، آيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، قرغيزستان، لاتفيا، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مالطا، المكسيك، مولدوفا، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزمبيق، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، رواندا، سان مارينو، صربيا، سيشل، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تيمور الشرقية، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، المملكة المتحدة، أوروغواي، أوزبكستان، فنزويلا (المجموع: 81)

البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول الملحق بالاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمدته الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في 1990، ينص على الإلغاء التام لعقوبة الإعدام، ولكنه يسمح للدول بمواصلة تطبيق عقوبة الإعدام في وقت الحرب إذا ما أعلنت تحفظاً بهذا الأثر في وقت التصديق على البروتوكول أو الانضمام إليه. ويمكن لأية دول طرف في "الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان" أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: الأرجنتين، البرازيل، شيلي، كوستا ريكا، الجمهورية الدومنيكية، إكوادور، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، أوروغواي، فنزويلا (المجموع: 13)

البروتوكول رقم (6) لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام

"البروتوكول رقم (6) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 1983، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في وقت السلم؛ ويجيز للدول الأطراف تطبيق عقوبة الإعدام على الجرائم "في وقت الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب". ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، أرمينيا، النمسا، أذربيجان، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدنمارك، أستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة (المجموع: 46)

دول وقّعت ولم تصدّق: روسيا الاتحادية (المجموع: 1)

البروتوكول رقم (13) لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف

"البروتوكول رقم (13) للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشأن إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف"، الذي اعتمده مجلس أوروبا في 2002، ينص على إلغاء عقوبة الإعدام في جميع الظروف، بما في ذلك في زمن الحرب أو التهديد الوشيك بالحرب. ويمكن لأية دولة طرف في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان أن تصبح طرفاً في البروتوكول.

الدول الأطراف: ألبانيا، أندورا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، المجر، آيسلندا، إيرلندا، إيطاليا، لاتفيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مقدونيا، مالطا، مولدوفا، موناكو، الجبل الأسود، هولندا، النرويج، بولنجا، البرتغال، رومانيا، سان مارينو، صربيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، أسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة (المجموع: 44)

دول وقعت ولم تصدِّق: أرمينيا (المجموع: 1)

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يربو على 7 ملايين شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوق الإنسان.

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyGlobal

@AmnestyOnline

أحكام الإعدام
وما نفذ من أحكام في
2015

شهد العام 2015 اتجاهين متعارضين بالنسبة لعقوبة الإعدام. فمن ناحية، ألغت أربع دول عقوبة الإعدام، مقرِّبة العالم أكثر من أي وقت مضى من الإلغاء التام للعقوبة. ومن ناحية ثانية، ازداد عدد عمليات الإعدام التي سجلتها منظمة العفو الدولية بصورة كبيرة، بالمقارنة مع 2014. حيث تتبعت المنظمة تنفيذ 1,634 حكماً بالإعدام، أوقعت أغلبيتها في ثلاثة بلدان فقط، هي إيران وباكستان والمملكة العربية السعودية.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، فإن هذا الاستعراض لا يشمل أرقام ما نفذ وما صدر من أحكام بالإعدام في الصين، حيث يجري تصنيف البيانات المتعلقة بعقوبة الإعدام واستخدامها ضمن أسرار الدولة

وارتفع عدد عمليات الإعدام التي تم تسجيلها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 945 في 2014 إلى 1,196 في 2015، أي بزيادة بمعدل 26%.

وبينما لم تسجل أية عمليات إعدام في أوروبا وآسيا الوسطى، فرضت بيلاروس ما لا يقل عن حكمين جديدين بالإعدام.

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ما زالت الدولة الوحيدة في الأمريكيتين التي تنفذ أحكاماً بالإعدام، إلا أن أعدادها قد بدأت بالتراجع. فنفذت ست ولايات أحكاماً بالإعدام، أي أقل بولاية واحدة عن 2014. وفرضت بنسيلفانيا حظراً رسمياً على تنفيذ أحكام الإعدام في فبراير/ شباط.

في آسيا والمحيط الهادئ، استأنفت إندونيسيا تنفيذ أحكام الإعدام. وأعدم ما يربو على 300 شخص في باكستان. بينما تبنى برلمان منغوليا قانوناً جديداً للعقوبات ألغى بموجبه عقوبة الإعدام من التشريع الوطني.

واستمر الاتجاه نحو إلغاء عقوبة الإعدام في الدول الأفريقية جنوب الصحراء: فألغت جمهورية الكونغو ومدغشقر عقوبة الإعدام، كما سجل تراجع في عدد أحكام الإعدام التي صدرت أو نفذت في الإقليم بالمقارنة مع 2014.

تعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام في جميع الأحوال دون استثناء، بغض النظر عن طبيعة أو ظروف الجريمة؛ والذنب أو البراءة أو أية صفات أخرى للفرد؛ أو الطريقة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ عمليات الإعدام.

رقم الوثيقة: ACT 50/3487/2016
أبريل 2016
amnesty.org

منظمة العفو الدولية